



ثقافة الاستهانة

دراسة نقدية
في اللسانيات والمعاجم العربية

د/ خالد فهمي

كلية الآداب - جامعة المنوفية

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

ثقافة الاستهانة

دراسة نقدية في اللسانيات والمعاجم العربية

تأليف

الدكتور

خالد فهمي

كلية الآداب - جامعة المنوفية

إيتراك للنشر والتوزيع

رقم الإيداع

٢٠٣٤٤

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ايتراك للنشر والتوزيع

طريق غرب مطر المائلة عمارة (١٢) شقة (٢) ص.ب : ٥٦٦٢

هليوبوليس غرب - مصر الجديدة

القاهرة ت : ٤١٧٢٧٤٩ فاكس : ٤١٧٢٧٤٩

لا يجوز نشر أى جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله
على أى نحو أو بأى طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك
إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما .

إهداء

إلى أبي في جوار رب كريم
وقد كان نموذجاً فريداً من الرجال في تضحيته وعطائه
رحمه الله وغفر له ورضي عنه.

والى أربعة من رفاق الغربة طالما أعانوا وهونوا من آلامها:
إلى: أمل أحمد إبراهيم، وصباح طه شرف،
وعدنان عبد اللطيف، وإبراهيم عجاج.

خالد فهمي

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله حمداً يليق بجلاله ، ولا يغفل عن شيء من صفات كماله ،
اللهم لا تمنعنا عن العلم بمانع ولا تعفنا عنه بعائق (١).

وبعد ، فهذه مجموعة مقالات في نقد بعض الأفكار والآراء في
الدراسات اللغوية أو اللسانية من جانب وفي نقد عدد من الكتابات في مجال
المعاجم العربية الأحادية .

وهي مقالات تهدف إلى تعرية واحد من أسوأ ما شاع في التأليف
المعاصر في بعض جوانبه ، وهو جانب الزرابة والاستهانة بجهود السابقين
من علماء الأمة في مجال اللغة على وجه التحديد ، وتظهر هذه الزرابة أو
الاستهانة في التكرار لجهودهم أو إهمالها والادعاء تعالياً أو جهلاً بعدمها ،
وقلة قيمتها أو تخلفها .

كما تظهر هذه الزرابة أو الاستهانة في عدم العودة أصلاً إليها وهي
مصادر عالية في بابها عندما يؤلف معاصر كتاباً في مجالها .
وبعض هذه المقالات النقدية تحاول تعري أو تفضح عدداً من
المقولات التي تهدف إلى التكريس للعلومة ، أو الهيمنة الغربية ومحو الهوية
الثقافية .

وهذا الكتاب بمقالاته الأربعة يرى في نفسه حلقة أولى يرجى أن
تكون موصولة في هذا الباب المهم ، فالمراجعات باب خطير من العلم ،
يهدف إلى تقويم الآراء والأفكار والنظريات كما يهدف إلى بيان قيمة
الكتابات والمؤلفات والتحقيقات المعاصرة ، وحسب هذه المراجعات أن تعيد
الثقة بما وصل إلينا مسطوراً عن أئمة التأليف عندنا ، وحسبها كذلك أن

(١) هذا من دعاء أبي المعالي الجويني إمام الحرمين، وهو مما أخرجه الذهبي في سير
أعلام النبلاء، وهو ما أذاعه ونشره المرحوم الدكتور محمود الطناحي في مقدمة تحقيقه
لكتاب (النساء الصوفيّات المتعبدات) للمسلمي.

تحرك بعضنا من الماء الراكد في محيطاتنا العلمية ، وحسبها أخيراً أن تهز
الثقة ولو قليلاً في الوافد من الغرب علينا . والله من وراء القصد .
القاهرة في ٢٤/١٠/٢٠٠٣ م

خالد فهمي

التأليف في معاجم مصطلحات أصول الفقه

في العربية

بين القديم والحديث

التأليف في معاجم مصطلحات أصول الفقه

في العربية

بين القديم والحديث

(مفتح)

يشيع في كتابات الكثيرين من الباحثين المعاصرين اتهام السلف من علماء الأمة بالتقصير في مجال التأليف في العلوم التي تخصص فيها هؤلاء نفر من الباحثين ، إما تلميحاً أو تصريحاً ، من باب منح الشرعية لأعمالهم العلمية المعاصرة من جانب ، ولتسويقها أو ترويجها لدى جمهور القارئ من جانب آخر .

وليس يصح شيء من ذلك من عموم الباحثين ، فضلاً عن أنه لا يصح بدرجة أكبر من العلماء الدعاة .

ومع إيماننا التام بندرة معاجم المصطلحات الشرعية الإسلامية المعاصرة إذا ما قورنت بمثيلاتها مما وصل إلينا عن علماء الأمة من السلف رضي الله عنهم في مجال المعجم الفقهي ، والأصولي ، والحديثي تحديداً ، ومع إيماننا كذلك بتخلف هذه المعاجم الاصطلاحية الشرعية المعاصرة إذا ما حوكت إلى أصول صناعة المعجم والمعجمية في اللسانيات المعاصرة — فإننا لا نتفق أو نسلم مع الأستاذ غازي التوبة فيما ذهب إليه ، وقرره في مقاله : (لماذا لم تتطور العلوم الشرعية خلال القرنين الماضيين ؟) ؛ حيث يرى أن سر تأخر هذا التطور في العلوم الشرعية راجع إلى ثنائية :

١- انقسام المدارس والمعاهد العلمية في البلدان العربية إلى دينية ومدنية (وهو واحد من آثار الاحتلال الغربي لبلداننا) .

٢- واستيلاء هذه الدول على الأوقاف الإسلامية^(١) .

ذلك أن السر الحقيقي في تأخر هذه العلوم الشرعية ، وعدم تطورها ، وعدم إفادتها من معطيات العلوم المعاصرة راجع بالإضافة إلى الثنائية التي ذكرها

الأستاذ غازي التوبة — إلى الهمة المتقاعسة التي أصابت الكثيرين من علماء الأمة المعاصرين . أو هو راجع إلى ما أحب أن أسميه استعارة من المفكر الإسلامي الجزائري المعاصر الأستاذ مالك بن نبي — رحمه الله — القابلية للاستعمار . أو ما يسميه الأستاذ علال الفاسي: الاستعداد للاستعمار .

بالإضافة إلى عدد من أمراض القلوب التي تتسرب إلى أفئدة عدد غير قليل من هؤلاء العلماء المعاصرين من مثل العجب بأعمالهم ، والاستهانة والزراية بتراث الأمة . وهو اتهام قاسٍ ولكنه صحيح إلى حد بعيد .

(١)

خذ مثلاً مما أخبرتك به من شأن اتهام المعاصرين لعلماء الأمة من السلف في مجال التأليف في معاجم المصطلحات الشرعية ؛ الفقهية ، والأصولية ، على وجه التحديد .

يقول الدكتور حمدي عبد المنعم شلبي ، أستاذ الفقه المالكي بكلية الشريعة والقانون ، بجامعة الأزهر الشريف (فرع دمنهور) في مجال التعريف بكتابه : (دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك) رضي الله عنه : " والدليل بذلك يعتبر الأول من نوعه الذي يضم مصطلحات ومؤلفات وأعلاماً ، نحسبها تخدم المكتبة الإسلامية الفقهية " (٢) !

وفي هذه العبارة الموجزة إهدار مروع لتاريخ طويل قام به الفقهاء المسلمون قديماً وأثبتناه في كتابنا : (تراث المعاجم الفقهية في العربية : دراسة لغوية في ضوء أصول صناعة المعجم والمعجمية) (٣) .

فقد عرف المعجميون الفقهاء المسلمون السابقون اتجاهاً معجماً قرن المصطلحات الفقهية بالأعلام الدوارة في كتب القوم الفقهية .

وظهرت في إطار هذا الاتجاه مدرستان :

الأولى — رتبّت معاجمها وفق ترتيب أبواب الفقه للمذهب الذي تشرح مصطلحاته سميناهنا : بمدرسة الترتيب الفقهي العلمي (بفتح العين واللام نسبة إلى العلم) ، وقد جاء من هذه المدرسة :

(أ) معجم اللفظ المستغرب من شواهد المذهب ، للقلعي اليمني المتوفى سنة ٦٣٠هـ .

(ب) ومعجم المطلع على أبواب المقنع ، للبعلي الحنبلي المتوفى سنة ٧٠٩هـ .

الثانية — رتبت معاجمها ترتيباً هجائياً علّماً ، وقد جاعنا من هذه المدرسة :
— تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ .

أضف إلى هذا أن في العبارة التي رمى بها الدكتور حمدي شلبي، وذكرتها لك في صدر كلامي هنا إهدارا كذلك لجهود العلماء المالكية في هذا الميدان؛ إذ وصل إلينا من معاجم مصطلحات الفقه المالكي قديما على وجه التحديد، ما يلي :

(أ) لغات مختصر ابن الحاجب، للأموي المالكي المتوفى سنة ٦٠٨ هـ، وهو مرتب ترتيباً هجائياً ألفبائياً، وفق منطوق الكلمة أو شكلها النهائي ووفق ترتيب حروف الهجاء في المشرق العربي ، وهو المنهج الذي ارتضاه الدكتور حمدي شلبي، وإن أطلق عليه المنهج الأبجدي !

(ب) شرح حدود ابن عرفة، للرصّاع المالكي المتوفى سنة ٨٩٤ هـ

(ج) شرح غريب ألفاظ المدونة، للجبي المتوفى بعد القرن الرابع الهجري ؟

(د) غرر المقالة شرح غريب الرسالة (رسالة أبي زيد القيرواني)، للمغراوي المتوفى بعد القرن السابع الهجري ؟

وكل ذلك قد وصل إلينا ونُشر محققاً، باستثناء المعجم الأول الذي لم يزل مخطوطاً^(٤).

وإهدار كل ذلك التاريخ هو ما أُسميت بعضه متابعة للأستاذ محمود محمد شاكر — رحمه الله وبرّد مضجعه — بمرض الاستهانة بتاريخ أمتنا والزرابة برجالها^(٥).

خذ مثلاً آخر من هذا المفتاح من شأن الأمر نفسه الذي أخبرتك به الآن، ندخل به أيضاً إلى الحديث عن معاجم المصطلحات الأصولية في العربية، موضوع بحثنا .

يقول الدكتور محمود حامد عثمان في مقدمة معجمه (القاموس القويم في اصطلاحات الأصوليين): "تعد معرفة اصطلاحات الأصوليين من الأمور المهمة والجليلة لكل مشغول بالعلوم الشرعية، خاصة علم الفقه والأصول؛ لذا رأيت أن أجمع هذه المصطلحات في كتاب خاص حتى يستفيد منه الباحثون، وطلبة العلم، والدارسون خاصة أنني قد بحثت في الكتب المؤلفة في اصطلاحات الأصوليين، فلم أجد سوى كتاب: (الحدود في الأصول)؛ للإمام الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ" (١).

والأمر نفسه يقرره الدكتور قطب مصطفى سانو في مقدمة كتابه: (معجم مصطلحات أصول الفقه)، حيث يقول: "ولكن لم يقم أحد بوضع معجم لمصطلحات أصول الفقه. وربما كان الصارف للعلماء عن ذلك (هو) صعوبة العمل، والإغلاق الذي يحيط بمصطلحات الأصول" (٢).

هذان مثالان فقط من الباحثين المعاصرين المتخصصين في علم أصول الفقه، أحدهما عرف معجماً أصولياً واحداً جعله من مصادر معجمه الذي ظهر للنور في عام ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م والثاني لم يعرف أيّاً من هذه المعاجم الأصولية، ثم زاد على ذلك اتهام العلماء السابقين بأنهم صرفهم الإغلاق والصعوبة المحيطة بالمصطلحات الأصولية عن التأليف في هذا المجال المعرفي الخطير، وهو اتهام بشع لا يليق بعامل في مجال العلم الشرعي، لا علمياً ولا أخلاقياً .

ولا أدري متى كانت الصعوبة أو الإغلاق صارفة لعلماء الأمة عن التأليف في مجال علمي ما ؟

وكل الذي أدريه أن تاريخ التأليف عند المسلمين إنما هو تاريخ ممتد
في طلب الجدة والابتكار .

(أولاً)

التأليف في المعاجم الأصولية العربية قديماً

أخذ الاعتناء بالمصطلح الأصولي في تاريخ التأليف عند العلماء
المسلمين أشكالاً متعددة هي كما يلي :

١- شرح المصطلحات الأصولية في مقدمات مؤلفات علم أصول الفقه نفسه
بدءاً من الإمام الشافعي رضي الله عنه مؤسس هذا العلم في كتابه الرسالة ،
وهو الكتاب الذي اعتنى به وحققه محدث العصر الشيخ أحمد محمد شاكر
رحمه الله - وحتى يومنا هذا .

إذ أفرد العلماء في مقدمات أبواب كتبهم حديثاً لشرح مصطلحات كل
باب أصولي ، أو عن طريق إفراد العلماء جزءاً في مقدمات هذه المؤلفات
يشرحون فيه هذه المصطلحات على اعتبار أن ذلك من المقدمات اللازمة
لستام مؤلفاتهم ، هو ما ترى مثلاً له في كتاب الإمام ابن حزم الظاهري
رضي الله عنه (الإحكام في أصول الأحكام) حيث أفرد في مقدمته فصلاً
لتعريف الألفاظ الدائرة في هذا العلم ؛ علم أصول الفقه .

٢- إيراد المصطلحات الأصولية في إطار معاجم المصطلحات العامة؛ أي
التي جمعت مصطلحات العلوم الإسلامية الشرعية والحكومية الدنيوية المختلفة
التي عرفتها الحضارة الإسلامية العربية .

وهذه المعاجم الاصطلاحية العامة هي كما يلي (مرتبة ترتيباً زمنياً
تصاعدياً من القديم إلى الحديث) (٨):

أ- مفاتيح العلوم للخوارزمي المتوفى سنة ٣٨٧هـ الذي عقد باباً مستقلاً هو
الباب الأول من القسم الأول ، جعله خاصاً بالمصطلحات الفقهية والأصولية.
وقد خلط فيه بين المصطلحات ، الفقهية ، والأصولية ، وهي سمة بارزة
للتأليف في هذا المجال المعرفي ، في هذا الزمان الباكر .

ب - التعريفات ، للشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ . وهو مرتب - هو والمعجمان اللذان يليانه (رقم د ، هـ) وفق الترتيب الهجائي المشرقي الألفبائي الذي يراعي شكل الكلمة أو منطوقها النهائي من غير تجريد أو رد للجذور .

ج - مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، للإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ . وهو في منهجه مرتب ترتيباً موضوعياً ، بمعنى أنه كمفاتيح العلوم قد أقرد باباً للحديث عن مصطلحات ذلك العلم .

د - التعريفات ، لابن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠هـ . هـ - التوفيق على مهمات التعاريف ، للمناوي المصري المتوفى سنة ١٠٣١هـ .

و - الكليات ، لأبي البقاء الكفوي المتوفى سنة ١٠٩٤هـ وهو مرتب ترتيباً هجائياً ألفبائياً مشرقياً ، راعى فيه مع الحرف الأول الحروف الثواني والثالث في باب الهمزة ، ثم أخل بذلك بعد هذا الباب الأول !

ز - كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، المتوفى سنة ١١٥٨هـ . وهو مرتب ترتيباً هجائياً ألفبائياً جعل الأبواب فيه للحرف الأول من المصطلحات ، ثم راعى بعد ذلك الحرف الأخير وليس الحرف الثاني ، بمعنى أن مصطلحاً كمصطلح (الفرض) تجده في باب الفاء مع الضاد وليس مع الراء .

٣- أما ثالث أشكال التأليف في المصطلحات الأصولية فهو أفراد هذه المصطلحات الأصولية بمعاجم خاصة بها .

وقد وصل إلينا فيما قاذني إليه البحث ستة معاجم وليس معجماً واحداً كما زعم الدكتور محمود حامد عثمان فيما نقلته لك سابقاً .

وسوف أعرض هذه المعاجم الأصولية مرتبة ترتيباً زمنياً وفق سنوات وفيات مؤلفيها من القديم إلى الحديث صعوداً مع حركة التاريخ .

(أ)

كتاب الحدود في الأصول ، أو الحدود والمواضع ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتوفى سنة ٤٠٦هـ . وقد حققه الأستاذ محمد

السليمانى . ونشرته دار الغرب الإسلامى فى بيروت سنة ١٩٩٩م وقد ضم ما يقرب من مائتى مصطلح .

(ب)

كتاب الحدود فى الأصول ، لابن خلف الباجى الأندلسى المالكى المتوفى سنة ٤٧٤هـ . وقد حققه الدكتور نزيه حماد . ونشره فى حمص من سوريا سنة ١٣٩٢هـ . ثم أعادت تصويبه دار الآفاق العربية بالقاهرة سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م . وادعت أنها الطبعة الأولى وهى تعمية وتغيير بالقارئ الكريم ، وإغفال لجهود الآخرين وسطو عليها !

(ج)

(كتاب) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن حاجب ، لابن فرحون المالكى المتوفى سنة ٧٩٩هـ وقد حققه ونشره الأستاذ حمزة أبو فارس والدكتور عبد السلام الشريف . ونشرته دار الغرب الإسلامى فى بيروت . ١٩٩٠م .

وهذان المعجمان الأخيران (ب ، ج) ضمما ما يقرب من مائة وستين مصطلحاً أصولياً موزعة مناصفة بينهما .

(د)

(كتاب) بيان كشف الألفاظ (التى لا بد للفقهاء من معرفتها) ، لشهاب الدين الأبهى المصرى المالكى المتوفى سنة ٨٦٠هـ . وقد حققه صاحب هذا البحث الدكتور خالد فهمى . ونشرته مكتبة الخانجى بالقاهرة سنة ٢٠٠٢م . وهو يضم ما يقرب من مائتى مصطلح أصولي .

(هـ)

(كتاب) الحدود الحنفية ، لعبد الوهاب البنوانى المتوفى سنة ٨٦٠هـ . وهو المعجم الأصولي الذى ما يزال مخطوطاً . ومنه نسخة فى مكتبة الإسكندرية ، بمكتبة عزيز سورىال تحت رقم (٤٥) . وقد نسخت منه نسخة لنفسى . وأظن أنه انتقل مع مخطوطات أخرى إلى قسم المخطوطات فى مكتبة الإسكندرية الجديدة .

(كتاب) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة ، للشيخ زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ . وقد حققه الدكتور مازن المبارك . ونشرته دار الفكر المعاصر في بيروت سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م بالتعاون مع مركز جمعة الماجد الثقافي بدمشق .

وهو يضم مثل سابقه ما يقرب من مائتي مصطلح أصولي . وهذه المعاجم الأصولية التراثية الستة التي مر بك بيانها قد رتب المصطلحات فيها جميعاً وفق ترتيب الكتب الأصولية نفسها ، أو هي مرتبة وفق منهج سميت منهج التداعي الدلالي أو الكتل الدلالية ؛ بمعنى أن ذكر مصطلح أصولي معين يستدعي المؤلف معه المصطلحات الدائرة في فلكه ويشرحها بجواره .

فمثلاً أنت وادع مصطلح (الفرض) في أي من هذه المعاجم الأصولية محاطاً ببقية مصطلحات الحكم الشرعي الأخرى من مثل : الواجب والمنسوب والمكروه والمحرم . وهو منهج أقرب إلى ما سمي في اللسانيات الدلالية المعاصرة بالحقول الدلالية ؛ أي جمع الألفاظ التي يربطها رابط من دلالة في حيز واحد .

وقد اجتهد محققوها في صنع فهرس هجائي ألفبائي للمصطلحات الواردة فيها ؛ تيسيراً على الباحثين ، وتسهيلاً على المستخدمين .

ثانياً

التأليف في معاجم المصطلحات الأصولية في العربية

حديثاً

عرف المحدثون كذلك التأليف في معاجم المصطلحات الأصولية ، ونحسب أن نشير إلى أنها جميعاً اتجهت إلى تبني المنهج الهجائي المشرقي الألفبائي التقليدي الذي يسمى في بعض الدراسات اللسانية المعجمية المعاصرة للمنهج الأبتي ؛ نسبة إلى : أ ؛ ب ؛ ت ؛ ث ... إلخ .

وهو منهج سوغ ظهوره السهولة والتيسير بعد أن غبر الناس زماناً يرون في المنهج الذي ابتدعه الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ في معجمه العين — صعوبة وعسراً ؛ نظراً لأنه مرتب وفق منهج صوتي رتب فيه الأصوات من أقصى الحلق إلى مقدمه ، مع مراعاة نظرية التقاليب ، أو ما يمكن أن يسمى بتطبيقات أولية لنظرية الاحتمالات بغية حصر المهمل والمستعمل من الكلام العربي ، ثم ترتيب الألفاظ بعد ذلك وفق نظام الأبنية مبتدئاً بالثنائي .

وقد ظهر التأليف في المنهج الهجائي في أوائل القرن الثالث الهجري على يد أبي عمرو الشيباني المتوفى سنة ٢٠٦هـ في معجمه الجيم ، ثم جاء من بعده ابن دريد الأزدي المتوفى ٣٢١هـ وطبقه على معجمه جمهرة اللغة ، ثم جاء من بعده الزمخشري ٥٣٨هـ وأرسل قواعد ذلك المنهج الهجائي كما يعرفه الناس اليوم ، مرتباً المداخل أو الألفاظ خارجياً على أبواب تمثل حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء ، مع مراعاة الترتيب الداخلي للألفاظ على النظام نفسه . وقد شاع ذلك المنهج والتأليف المعجمي العربي المعاصر ، وارتضته الجامعات اللغوية والمؤسسات العلمية كما ركن إليه الأفراد المعجميون ؛ نظراً لسهولة ويسره بالنسبة للمستخدمين .

وقد اتجه أصحاب المعاجم الاصطلاحية من المعاصرين إلى اتباع هذا المنهج الهجائي التقليدي المشرقي الألفبائي مع تعديل يسير هو ترتيب الألفاظ أو المصطلحات وفق شكلها النهائي أو منطوقها التي هي عليه من دون تجريد ، أو رد إلى الجذور اللغوية التي اشتقت منها هذه الألفاظ أو المصطلحات مبالغة في طلب التيسير على عموم المستخدمين لهذه المعاجم ، والذي يفترض في بعضهم — كما يتخيل صانعو هذه المعاجم — أنهم على غير علم بأوليات علم الصرف العربي .

وهذا المنهج الهجائي الألفبائي الذي يرتب الكلمات وفق منطوقها أو شكله النهائي معروف في تراثنا المعجمي العربي من لدن معجم التعريفات للجرجاني المتوفى ٨١٦هـ ، وهو معجم مصطلحي عام ، وقد سبقه إلى

التأليف على هذا المنهج أبو محمد الأموي المالكي صاحب معجم لغات ابن الحاجب المتوفى سنة ٨٠٦هـ وهو معجم فقهي .

والمعاجم الأصولية المعاصرة جاءت في مجملها قريبة من حجم المعاجم الأصولية القديمة ؛ بمعنى أن كثافة المصطلحات أو المداخل في هذه المعاجم المعاصرة كانت قريبة من كثافتها في المعاجم التراثية ، مما يسقط دعوى اتهام المعاجم الأصولية التراثية بالنقص ، كما أن هذه المعاجم المعاصرة في مجملها متخلفة بالقياس إلى أصول صناعة المعجم . وسوف نرتبها هي الأخرى ترتيباً زمنياً بحسب أسبقية ظهورها كما يلي:

(أ)

(كتاب) حدود أصول الفقه للشيخ خليل حداد بدر مصطفى الخالدي المتوفى سنة ١٣٦٣هـ ، وهو غير مطبوع إلى الآن فيما علمت ^(٩).

(ب)

القاموس القويم في اصطلاحات الأصوليين ، للدكتور محمود حامد عثمان وقد نشرته دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤١٦هـ / ١٩٦٦م .
يقول المؤلف عن منهج بناء معجمه (ص ٦) : " وقمت بترتيبها (أي المصطلحات الأصولية) على حروف الهجاء من الألف والباء والياء .. إلخ ؛ تسهيلاً لتناولها الطالبين ، وتيسيراً لتعاطيها للراغبين " .

(ج)

حول معجم أصول الفقه للدكتور محمد المختار ولد أباه (الموريتاني) وقد نشرته مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجزء (٨٢) لشهر المحرم سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

وقد رتب المؤلف على المنهج نفسه الذي أشرنا إليه وإن كان وقع فيه بعض الخلط في ترتيب مصطلحاته ومداخله حيث أورد — مثلاً — مصطلح (الأداء) قبل مصطلح (الإباحة) كما أورد مصطلح (الإجازة) في غير موطنه!

(د)

موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين للدكتور رفيق العجم.

وقد نشرته مكتبة لبنان سنة ١٩٩٨م في مجلدين الأول من (أ إلى ع) والثاني من (غ إلى ي) وهو مرتب على المنهج نفسه ، وإن كان ضمنه عدداً من الأمور المهمة في مقدمته من مثل حديثه عن

١- نشأة علم أصول الفقه

٢- مضمون العلم

٣- هدف الموسوعة ومميزاتها ومنهجها

٤- مصادر الموسوعة

٥- لائحة الرموز المستعملة في الموسوعة

وقد أحسن المؤلف نفسه بخروجه عن مفهوم المعجم فسماه موسوعة؛ لأنه توسع في إيراد الآراء والخلافات ، والمسائل ، وليس ذلك كله من عمل المعجم.

وعلى الرغم من ضخامة الموسوعة فإنها قد خلت من الاعتماد على أي من معاجم المصطلحات الأصولية التراثية أو المعاصرة السابقة له زمنياً مما تحدثنا عنه سابقاً، مما ينال من قيمتها إلى حد ما .

كما أن هذه الموسوعة خلت من الاعتماد على تراث المصطلحات العامة ، أو المصطلحات الفقهية ، أو معاجم مصطلحات علم الكلام ، وأصول الدين ، ومصطلحات الحديث النبوي الشريف ، ومصطلحات المناطق المسلمة ، على وفرة فيها في تراثنا العلمي ، وهي كلها علوم أسهمت في تأسيس علم أصول الفقه ، وتأسيس مصطلحاته .

(هـ)

معجم مصطلحات أصول الفقه ، للدكتور قطب مصطفى سانو ، ومراجعة الدكتور محمد رواس القلعي . ونشرته دار الفكر المعاصر في بيروت ودار الفكر في دمشق سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

وقد رتبته كما يقول هو في مقدمته (ص ١١) وفق : " تصنيف الكلمة كما يلفظها لافظها من غير تجريد ، ولا رد - في الحرف الأول منها " .

وقد قلل من قيمة هذا المعجم تهاونه في توثيق المصطلحات التي أوردتها ، وإن علل لذلك قائلًا : " وقد أعرضت صفيًا عن توثيق التعريفات ، وذكر مصانرها بأرقامها وصفحاتها ؛ وذلك اعتدًا بأن القصد من هذا المعجم المتواضع هو - عون القارئ على فهم المعنى المراد من المصطلح " !

وحسبي أن أرد الباحث الكريم إلى حقيقة تقرر أن العلم عند المسلمين ما هو إلا تاريخ طويل لطلب الدليل .

(و)

التعريفات الأصولية في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، للدكتور محمد الرحيلي . وقد نشرتها مجلة جامعة أم القرى في جزئها الثاني من المجلد (١٥) في العدد (٢٥) لشهر شوال ١٤٢٣ هـ ديسمبر ٢٠٠٢ م ص ٥٥٥ إلى ص ٦١٨ .

وهو مرتب على المنهج نفسه وقدم له بمقدمة موجزة بيّن فيها اعتراض شيخ الإسلام ابن تيمية على تعريف الحد عند المناطق .

وبعد ، فهذا مجموع ما وصل إلينا من معاجم أصولية ، وهو مجموع يبين جهد القدماء المتهمين على السنة المعاصرين ، على الرغم مما لم يتوفر لهم مما توفر للمحدثين والمعاصرين إذا ما قورن بجهد المعاصرين ، وهي كلها جهود محمودة مشكورة يرجى من الباحثين والدعاة ألا يغفلوا عن الإفادة منها ؛ لأن أي حركة علمية شرعية وفقهية ينبغي أن تسير منضبطة ، وليس كتحرير المصطلحات عموماً والمصطلحات الأصولية خصوصاً شيء يقوم بهذه المهمة الجليلة.

الحواشي

- (^١) انظر المقال في مجلة المجتمع الكويتية العدد ١٥٥٣ الصادر في الأسبوع الأول من ربيع الأول ١٤٢٤هـ / ٣١ مايو ٢٠٠٣ م .
- (^٢) صفحة الغلاف الأخيرة لكتاب دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك، للدكتور حمدي شلبي ، طبعة ابن سينا سنة ١٩٩٠م بالقاهرة .
- (^٣) طبعة إيتراك سنة ٢٠٠٣م بالقاهرة .
- (^٤) راجع كتابنا تراث المعاجم الفقهية في العربية صفحة ٢٢ وما بعدها.
- (^٥) راجع مقدمة طبعة أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر رحمه الله ، طبعة الخانجي بالقاهرة.
- (^٦) صفحة ٦ من طبعة دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م
- (^٧) ص ١١ من طبعة دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م
- (^٨) راجع المعلومات الوراقية والتوثيقية (الببليوجرافية) لهذه المعاجم كتابنا تراث المعاجم الفقهية في العربية صفحة ٥٠ وما بعدها.
- (^٩) راجع : العلماء الذي لهم إسهام في علم أصول الفقه ، للدكتور سعد ناصر الشثري ، بمجلة الدرعية السعودية العدد (١٢/١١) صفحة ٩٦ فقرة ٣١ الصادر في أكتوبر / يناير ٢٠٠٠م / ٢٠٠١م.

كتاب

(بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب)

لابن التركماني الماردني ٦٨٣-٧٥٠ هـ

دراسة نقدية

كتاب

(بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب)

لابن التركماني الماردني ٧٥٠.٦٨٣ هـ

دراسة نقدية

(مفتتح)

تحقيق النصوص مسلك صعب ومهمة خطيرة؛ لا لأنها هي المقدمة الواجبة لأية حركة علمية، وحسبها بذلك خطراً وجلالاً، ولكن لأنها إعادة إحياء نص أصبح أمانة في أعناقنا، ولا سبيل إلى استفتاء صاحبه الذي ورثه لنا . وعملية تحقيق النصوص هي الاطمئنان الكامل أو شبه الكامل إلى أن كتاباً ما أصبح صالحاً للاعتماد عليه في الاستنباط والتحليل والمناقشة، واتخاذة قرينة مؤيدة لما ينبغي من نتائج . وهو بهذا يحتاج إلى خبرة ومعرفة قيمة فيمن يقوم به ؛ لأن تحقيق النص وإعادة بعثه ليست خطوة واحدة وينتهي الأمر ، بل هي عملية تحتاج إلى معرفة بالنسخ ، وفارق ما بين كل واحدة منها ، وترتيب ذلك كله علوياً ونفاًساً بدءاً بنسخة المؤلف ، أو نسخة مقروءة عليه أو نسخة عليها إجازة منه ، أو نسخة منقولة عن نسخته أو نسخة مكتوبة في حياته وعصره ، أو نسخة لأحد العلماء المشهود لهم بالعلم ... إلخ!

ثم الأخذ في نسخ المخطوطات والمقابلة فيما بينها ، ثم القيام على تحقيق ما فيها من معارف واستشهادات بعرضها على مصادرها الأصلية ، موثقين ذلك كله بالدليل . والتحشية على ما يستحق أن يحشى عليه ، والتعليق على قضايا النص وتصحيح ما عساه يكون غير صحيح من غير هجمة على النص ، أو مبادأته بتخطئة ، بل يجب التريث في رمي النص بالخطأ وألا يكون ذلك إلا بعد نهوض الدليل يقيناً ؛ والقاعدة التي ينبغي أن تحكمنا في هذا المضمار هي

" الشك في النفس قبل الشك في النص " على ما قرره المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه الرائد (مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين) .
ثم تأتي خدمة ذلك النص بمقدمات تظهر قيمته العلمية في نطاق المؤلفات المماثلة والترجمة لمؤلفه ، وصنع الفهارس الفنية الشاملة ؛ لتيسير الإفادة من معارفه ، وما تضمنه من علوم . وكل ذلك يحتاج إلى صبر ، ومعرفة بالمكتبة العربية في مختلف فنونها ، وتمرس بأسلوب مؤلفيها ، وإدراك ما مر به الخط العربي من تطور ، وهي أمور يجب ألا تهولك أو أن تقذف بالفرع في روعك ، فهي ممكنة إن شاء الله لمن ثابر وصبر وأخذ نفسه بخطة محكمة في قراءة تراث هذه الأمة الشریف .

وقد نهض بهذا العبء رجال عرفوا قيمة هذه العلوم فعاشوا حياتهم عشاقاً في محرابها ، ووقفوا أعمارهم على خدمتها ونشرها ، ثم نهضت الحكومات إداركاً من جانبها لقيمة هذا التراث ، فأست لجاناً تقوم على تحقيق نصوص ربما لا تتسع أعمار الأفراد ولا إمكاناتهم لإخراجها ، وقد كان المأمول أن تسير صعداً ورفقاً في خدمة هذا التراث النبيل . وهذا تاريخ طويل فيه من المأسى أكثر مما فيه الإنجاز . والله المستعان .

وإمكانات الدول — ولا شك — أكبر بكثير من إمكانات الأفراد ، وما يمكنها لا يمكن أن يقاس إلى ما يمكن للأفراد فعله ؛ ولهذا ينظر إلى ما تخرجه لجان المؤسسات الرسمية نظيرة تكاد تكون خالية من أي إعدار ، وما مدخل العذر لمؤسسة الأصل فيها القدرة على جمع النسخ وندب الخبراء ، وجمع المصادر الأصيلة ، والإنفاق .

ومن أجل هذا نظر الناس إلى كتاب الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، والمغني لعبد الجبار المعتزلي ، وصيح الأعشى للقلقشندي ، وأمثال لها مما أخرجته دار الكتب المصرية زمان ازدهارها — نظرة إعجاب ، واتخذها الناس نماذج عليا لمن رام الاقتداء في مجال تحقيق التراث .

ولأجل هذا كذلك نظر الناس النظرة نفسها إلى كتاب المقتضب للمبرد ،
والمحتسب في شواذ القراءات لابن جني ، وسبل الهدى والرشاد للصالحي
وبصائر ذوي التمييز للفيروزابادي وغيرها مما أخرجه المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية .

ثم استبشر الناس خيراً بما استحدثه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
من أمر مشروع التلمذة العلمية ، وهياً له إدارة عامة لتحقيق المخطوطات ،
وتم تعيين عدد من الباحثين الشبان ، وتم تدريبهم على تحقيق المخطوطات على
أيدي بعض من أساطين هذا الفن ممن كانت - وما تزال - تضمهم لجان
المجلس العامة ، ولا سيما لجنة إحياء التراث .

وقد توفر لهذا الكتاب الذي نعرض له بالنقد والتعليق من عوامل الرعاية
والعناية ما كان حقيقاً أن يخرج على الصورة المثلى ؛ إذ نشط المجلس له ،
فأسنده إلى اثنين من أبنائه الباحثين الشبان ، وأسند أمر الإشراف عليهما إلى
الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي وهو أحد المحققين النابهين عرفته الأوساط
العلمية بكتاب المقصور والممدود للقالبي ، الذي حققه وأشرف عليه فيه المحقق
الثابت المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب ، وأسندت المتابعة إلى الدكتورة
إلهام خليل مدير عام إدارة تحقيق المخطوطات التي - ولا شك - كان عملها
فيه التيسير الإداري والمكتبي لما فيه خير هذا الكتاب .

غير أن تحقيق هذا النص خرج في صورة غير مرضية تبعث على
التريث فيما يستقبله مشروع التلمذة العلمية هذا من أعمال .

وقد جاء التحقيق مليئاً بكثير من الأخطاء ، مخالفاً لعدد كبير من أصول
فن تحقيق النصوص نجملها في عدد من النقاط التالية ، ثم نعود فنفصل القول
فيها موردين من الأمثلة الكثير دليلاً على ما نقول .

أما ملاحظتنا مجملة فهي كما يلي :

أولاً - عدم العناية بجمع مخطوطات الكتاب ، مع إمكان الوقوف عليها في ظل إمكانات الدولة التي أخبرتك بها منذ قليل ، فقد اكتفى المجلس بتوفير نسختين فقط هما:

١- نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة رقم ٥٤٩ تفسير .

٢- نسخة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية المحفوظة تحت رقم ٣٨ والتي جلبتها بعثته إلى اليمن الجنوبي .

وقد فات المجلس أن يوفر نسختين أخريين هما:

١- نسخة برلين المحفوظة تحت رقم ٧٠٢٦

٢- نسخة آصفية المحفوظة تحت رقم ١ / ٥٣٢ (١٤٤)

ولا اعتذار للمجلس ؛ لأنهما مذكورتان في كتاب الأدب العربي ، لكارل

بروكلمان " الترجمة العربية الكاملة " القسم ٦ الجزآن ١٠ - ١١ ص ٤٠

ثانياً - عدم الالتفات إلى أن ما سبق نشره نشرا محققا لا يصح العودة إلى تحقيقه إلا إذا قام من المسوغات ما يستدعي إعادة تحقيقه مرة أخرى . وقد سبق أن نشر الكتاب محققا في مكتبة ابن قتيبة بدولة الكويت قبل سنة ١٩٩٦ على يد الدكتور ضاحي عبد الباقي الذي هو أحد أعضاء لجنة أحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ! ولم يعرف بهذه الطبعة المحققان ولا المراجع المشرف ، ولا قدموا إن كانوا عرفوا بها المسوغات التي من أجلها قرروا إعادة تحقيق هذا النص .

وهاتان ملاحظتان كافيتان للنيل من هذه الطبعة التي نشرتها لجنة السيرة

والسنة في مشروع التلمذة العلمية ، وقد انضاف إلى هاتين الملاحظتين ما يلي:

أولاً- امتلاء الطبعة بأخطاء التحريف والتصحيح .

ثانياً - كثرة أخطاء الضبط التي تضر بالمعنى وتفسده .

ثالثاً - خلو الطبعة من عرض مادة الكتاب على مصادرهما الأصيلة باستثناء

الكتب الأربعة التي نص المارديني مؤلف الكتاب عليها في مقدمة كتابه .

رابعاً - إغفال نسبة بعض الأشعار ، وإغفال تخريج بعضها الآخر والوقوع في أوهام في وزن الشعر وضبطه .

خامساً - إغفال تخريج بعض الأمثال .

سادساً - أخطاء في كتابة آيات الذكر الحكيم.

سابعاً - أخطاء في استخدام علامات الترقيم مما أفسد المعنى.

ثامناً - تخطيط في تخريج القراءات في أحيان، وإهمال في تخريجها في أحيان أخرى .

تاسعاً - أخطاء مطبعية.

عاشراً - عدم الدقة في الفهارس ، وذكر بيانات ناقصة لمراجع التحقيق ، والخطأ في ذكر بعض تلك البيانات.

حادي عشر - تخلف القائمة التي صنعها المحققان (خالد خميس ورمضان عثمان) لكتب غريب القرآن .

وإليك تفصيل ذكر هذه الملاحظات وكنا نحب أن نذكر هذه الأخطاء مجموعة تحت هذه العنوانات التي ذكرناها ، لكننا آثرنا أن نسير في ذكرها وفق تركيب صفحات الطبعة ليسهل العودة إليها وتصحيحها ، وإن قاد ذلك إلى بعض من التكرار .

وسوف نذكر الخطأ مع النص على الصفحة والسطر التي ورد فيهما الخطأ مع تصحيحه ، وبالله الاستعانة :

* ص ٦٩ / س ١٥ (ألفته من غريب أبي بكر العريزي) وقد رسمها محقق الجزء الأول الأستاذ خالد خميس بزاعين معجمتين وهو خطأ والصواب أنه " العريزي " بزاء معجمة ثم راء مهملة . والأدلة على ذلك كثيرة فقد روى الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢١٦ أن ابن خضر رأى نسخة من الغريب بخط مؤلفه وفي آخره كتب محمد بن عزيز بالراء المهملة ، وحسبك بهذا دليلاً.

* ص ٧١ / س ٩ زاد المحقق كلمة " منهم " بين معكوفين ولا أهمية لزيادتها ، وإن جاءت في غريب ابن قتيبة ، لأن النص مفهوم بدونها.

* ص ٧٤ / س ٩ جرى المؤلف على عادة التزامها في غالب أمره في طول الكتاب ، وهي إيراد الكلمة المفسرة وفق ضبطها في النص القرآني الكريم ثم ذكر تفسيرها مضبوطا الضبط نفسه ، ولم يراع المحققان تلك العادة في كثير من الأحيان ، وهنا موضع لمثال على ذلك ، فقد أورد المارديني كلمة " ريب " مفتوحة الباء ثم كتب المحقق بعدها نقطتين متعامدتين وبعدهما كلمة " : شك " هكذا بكاف منونة وحقها الفتح ، وأوردها غير مشددة والصواب : تشديدها .

* ص ٨٢ / س ٤ يقول المارديني " الوكُودُ : بالفتح الحطب ، وبالضم : التوقّد " وهذه من عادات المؤلف أي أنه إذا خالف في الضبط فأورد أكثر من ضبط للكلمة القرآنية فهذه إشارة منه إلى أنهما قراءتان ، ولم يلتفت إلى ذلك محقق هذا الجزء ، مع أن قراءة الفتح هي قراءة الجمهور ، وقراءة الضم هي قراءة الحسن باختلاف عنه ، ومجاهد وطلحة وقتادة وأبو حيوه وعيسى بن عمر الهمداني كما في البحر المحيط ١ / ١٠٧ والمحتسب ١ / ٦٣ والكشاف ١ / ١٩٣ (وهما من مصادر المحقق) والقرطبي ١ / ٢٣٦ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤ وإعراب القرآن النحاس ١ / ١٥٠ ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ١ / ٦٥

* ص ٨٨ / س ٨ يقول المؤلف : (يظنون : يوقنون وهو من الأضداد) وعلق المحقق في الحاشية رقم ٩ قائلا: " أي أن الظن هنا بمعنيين شك ويقين ، وذلك لأن في الظن طرفا من اليقين . انظر القرطبي ١ / ٢٨ والجميع يعلم أن القرطبيين ليس كتابا في الأضداد ولا يستقيم تخريج للأضداد منه مع وفرة مؤلفات الأضداد في العربية. (و(ظن) التي من الأضداد في العربية في: الأضداد الأنباري ١٤ فقرة ١ ، والأضداد لابن الكسيت (تحقيق محمد عودة أبو جري) ١٠٨ وللأصمعي (هفتر) ٣٤ فقرة ٤٢ وللجستاني (هفتر) ٧٧ فقرة ١٠٧ ولابن الكسيت (هفتر) ٢٠٤ فقرة ٣٥٥ والصاغانى ٢٣٨ فقرة ٥٦٩

* ص ٩٢ / س ٩ أورد المؤلف بيتا لعدي به الرقاع هو :

لولا الحياء وأن رأسي قد عثا فيه المشيب لزرتُ أم القاسم

والبيت من بحر الكامل ، ولم يقل المحققان في أي موضع من الكتاب وزن أي بيت مر بهما ، ثم لم يخرج المحقق البيت من ديوان عدي بن الرقاع العاملي وهو مطبوع في بغداد بتحقيق المرحوم الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن حفظه الله سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م. ثم إنه لم يترجم لابن الرقاع مع أن ترجمته مستفيضة في الكتب تجدها في الشعر والشعراء لابن قتيبة (دار المعارف) ٦٠٠ / ٢

* ص ٩٤ / ١٠ يقول المؤلف : " والطور : جبل معروف " وقد علق المحقق في الحاشية ٧ قائلا : " النص عن : غريب السجستاني ١٣٦ ، غريب ابن قتيبة ٥٢ ، القرطيين ١ / ٤٤ . وانظر تفسير الزمخشري ١ / ٢٨٦ " والجميع يعلم أن هذه الكتب كلها ليست كتب بلدان . ثم إنني لا أدري لماذا لم يعطف بين هذه الكتب بوأو العطف مكتفيا بعلامة الفاصلة ، وما أراه إلا أثرا من آثار العجمة والتأثر بالأسلوب الغربي الذي يعطف بالفاصلة ولا يذكر حرف العطف إلا مع آخر معطوف عليه . والطور جبل لا كما قرر المارديني مكتفيا بكلمة معروف وهو ما اسميه الشرح السكوتي وهو غير مضاف : علم على جبال كثيرة في مصر ومِثْنين وطبرية كما في معجم البلدان ٤ / ٧ ثم زاد ياقوت الحموي نفسه في كتابه (المشترك وضعا والمفترق صقعا) طبعة جوتنجن ١٨٤٦ بعناية فستفلد / مصورة المثني ببغداد ص ٢٩٧ فذكر سبعا من مواضعه مفردا ومضافا . ونحن نرى أن الطور الذي في آية سورة البقرة ٢ / ٦٣ هو الطور المصري بدليل سياق الآيات التي تتكلم عن جعل الله مصر وطنا لبني إسرائيل بعدما طلبوا من الله سبحانه أن يخرج لهم مما تنبت الأرض من يقلها إلى آخر ما سردته الآيات الكريمة .

* ص ١٠٣ / ١ يقول المؤلف : " شروا : باعوا ، وهو من الأضداد " واكتفى المحقق في الحاشية ١ بتخريج النص من مصادره الأربعة مبدلا بالغريبين كتاب القرطيين مع رفع أن الأمر كان يستلزم بجوار ما ذكر أن يعود إلى كتب الأضداد التي مر ذكرها . وشروا بهذا المعنى ؛ أي بمعنى الشراء

والبيع في الأضداد لابن الأنباري ٧٢ فقرة ٣٦ والأصمعي (هفتر) ٥٩ فقرة ١٠٢ والسجستاني (هفتر) ١٠٦ فقرة ١٤٨ وابن السكيت (هفتر) ١٨٥ فقرة ٣٠٩ (وأبو جري) ١٠٠ والصاغانى (هفتر) ٢٣٤ فقرة ٥٢٠

* ص ١٠٤ / س ٢ ضبط المحقق الكلمة القرآنية " يوذ " هكذا بالتشديد والفتح وهي في النص القرآني مضمومة مشددة ، وقد قلنا إن من عادة المارديني إيراد الكلمات المفصرة وفق ضبطها في كلام الله سبحانه.

* ص ١٠٤ / س ١١ ضبط المحقق قول المارديني " ونُسِيهَا : نُنْسِكُهَا " هكذا بضم أولى النونين ثم تسكين النون الثانية وكسر السين وتسكين الكاف، وقد جعلها المحقق بهذا الضبط من النسك ؛ أي أنه جعل الكاف من أصول الكلمة ، ولا معنى للآية الكريمة ساعدت ، وإنما الكاف هنا للخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وحققها الفتح والمعنى : أن الله سبحانه ينسبها إياك يا محمد فلا تذكرها . وانظر تفسير القرطبي / ٦٨ .

* ص ١٠٨ / حاشية ٤ علق المحقق على تفسير المارديني كلمة " أضطره " بالفعل : ألزّه إلى النار لزّ المضطر قاتلا : لز الشيء يلزّه لزا وألزه : ألزّمه إياه، وشده وألصقه . ولم يثبت مرجعا لكلامه هذا ، وقد علم كل من خبر هذا الأمر أن التحقيق إثبات القضية بدليل ، وكان حقه أن يعود إلى أي من معاجم الأفعال وهي كثيرة في اللغة العربية . ولو كان رجوع إلى بعض هذه المعاجم لخفف من الخلط الذي جاء حاشيته حيث خلط بين " لز الشيء بالشيء لزا : ألصقه وشده " وهذا هو المعنى الذي قصد إليه المارديني ، أما المعنى الآخر الذي أورده أولا المحقق وهو " ألزّمه إياه " فهو من لز فلان بفلان : لزّمه . وهذا في الأفعال للسرقسطي ٢ / ٤٤٣ ؛ ٤٤٤ والأفعال لابن القوطية (جويدي) ٢٥٨ .

وهذا الذي فعله المحقق هنا حرص عليه في كل شروحه ، لما رآه غامضا ، فلم يورد مرجعا واحدا لشروحه هذه في أية مرة !

* ص ١١٠ / س ٣ يقول المارديني " الفراء : سَقِهَتْ نفسه : نُقِلَ لضمير مَنْ ، ونُصِبَت النفس تشبيهاً بالتفسير " ومع أنه ترجم للفراء إلا أنه لم يخرج هذا الكلام وهو في معاني القرآن له ١ / ٧٩ والكلام بهذا الشكل يحتاج إلى تفسير وتوضيح وهو ما سكت عنه المحقق ، والمسألة هي : أن النجاة لا يجوزون مجيء التمييز (= التفسير في كلام المارديني) من المعرفة ، ولما كانت نفسه مفسرة لسفه أشبهت النكرة فجاز نصبها في الآية الكريمة . والتفسير : مصطلح كوفي يطابق التمييز عند غيرهم . ومع أن الكشف من مصادر المحقق الدائمة ، لأنه من مصادر الكتاب الأساسية؛ إلا أنه لم يلتفت إلى هذه الأمور وهي فيه ١ / ١٨٩ وفي الدر الصون للسمين الحلبي ٢ / ١٢١ أشعار كثيرة ترشح لرأي الفراء للناطقة الذبياني وللحارث بن ظالم المرّي .

أضف إلى هذا أن تركيب النص هكذا غير مفهوم وصوابه أن يزيد فيه ما بين معكوفين كما يلي : " الفراء : [سَقِهَتْ نفسه ، معناها] : سقته نفسه ، [فـ] نُقِلَ [الفعل عن النفس] لضمير مَنْ ، ونُصِبَت النفس تشبيهاً بالتفسير " .

وهذه الزيادة لازمة لفهم الكلام وهي من غريب السجستاني (جمران) ١٩٩٥م ص ٢٥٩ وهي الطبعة المحققة التي لم يرها المحققان .

* ١١٠ / س ٥ يقول المارديني " الأخفش : سعه في نفسه ، سقط الحرف فنصبت " أي أن نفسه منصوب على نزع الخافض أو حذف حرف الجر " .

وقد اكتفى المحقق بالترجمة للأخفش ، ولم يقل في هذه الترجمة أن سعيد ابن مسعدة هو الأخفش عند الإطلاق ، أي عندما لا يوصف بالأصغر ، أو الأكبر ، لأن الأخافشة كثيرون . وسكت المحقق عن تخريج كلام الأخفش ، وهو في معاني القرآن له (هدى قراءة) ١ / ١٥٧ ولو كان فعل لظهر له أن ما نسبته المارديني للأخفش وهم عريض؛ إذ الأخفش يحاول أن يتأول للذين يرون في (نفسه) منصوبا على التشبيه بالتفسير أو التمييز . يقول الأخفش: " يجوز في هذا القول : سَقِهَتْ زيدا ، وهو يشبه " غَبْنَ رأيه " و " خَسِرَ نفسه " إلا أن هذا كثير؛ ولهذا معنى ليس لذاك ؛ نقول : " غَبْنَ في رأيه " و " خَسِرَ في أهله " و " خَسِرَ

ففي بيعة"؛ وقد جاء لهذا نظير قال : " ضَرِبَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّهْرَ والبَطْنَ ؛ ومعناه :
" على الظهر والبطن " .

ثم قال الأخفش في لغة واضحة حاسمة في المعاني ١٥٧ / ١ " وأحسن
ذلك أن تقول إن: ﴿ سَقَى نَفْسَهُ ﴾ جرت مَجْرَى " سَقَى " إذ كان الفعل غير متعد ،
وإنما عداه إلى نفسه ورأيه ، وأشباه ذا مما هو في المعنى " .

أرأيت كيف يفعل عرض المادة على مصادرها الأصلية ، وهذه كلها
مصادر للمارديني ولين لم ينص عليها في مقدمته ، كان واجبا العودة إليها .

* ص ١١١ / س ١٤ ضبط المحقق كلمة " شقاق " هكذا بالضم وهي في القرآن
الكريم ﴿ شَقَاقٍ ﴾ [سورة البقرة ٢ / ١٣٧] بالكسر والتثوين . وقلنا إن من عادة
المؤلف إيراد الكلمة المراد تفسيرها وفق ضبطها في النص المقدس .

* ص ١١٢ / س ١٠ أورد المارديني بيت شعر لم يذكر المحقق وزنه ، وهذا
شأنه في كل أبيات الكتاب كما سبق أن ذكرنا ، والبيت من البحر الطويل .

يقول المارديني : " قال الشاعر :

هَمْ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامَ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمَعْظَمِ
وقد علق المحقق في الحاشية ٦ مخرجا البيت من غريب ابن قتيبة ،
وحقه أن يبدأ بديوان الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى ، ثم ذكر رواية أخرى
لم يكن ثمة داعٍ لذكرها ، لأنها لا شاهد فيها ، وكان يكفي الإحالة إليها فقط ، ثم
ذكر أن كتاب القرطبي عزاه إلى صاحبه من دون ذكر للصفحة هناك ، وهو فيه
٦٣ / ١ .

* ص ١١٤ / حاشية ٣ علق المحقق على بيت المخبل السعدي وهو من
الطويل ، وسكت المحقق عن ذلك وهو من عاداته اللازمة ، يقول الشاعر :

وأشهد من عوف حلولا كثيرة يحجون سبب الزبرقان المزعفرا
وقال إنه في تهذيب اللغة ٣ / ٣٨٨ و ١٢ / ٣١٣ من دون ذكر للمواد اللغوية مع
أنه بعدها مباشرة خرج من تاج العروس ذاكرة المواد فقط من دون ذكر
للصفحات ، ونحن نحرص على ذكر الأمرين ليصحح بعضهما بعضا؛ فالمادة قد

تصحف أو تحرف ، والرقم قد يقع فيه خطأ ، والاكتفاء بأحدهما مظنة للخطأ ، مع إدراك أن كثيرا من مصادرنا قد تعددت له الطبعات والبيت منسوب في الموضوعين " حج " و " سب " وهو ما لم يقله أيضا المحقق.

ثم سكت في الصفحة نفسها عن تخريج بيت لأعشى بأهله من ديوانه وهو:

وراكب جاء من تثليث معتمر

وهو عجز بيت من البسيط في كتاب (الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشىين الآخرين) (جاير ١٩٢٧) ق ٤ / ٨ ص ٢٦٦ ويضاف إلى ما عنده من مصادر ما يلي : الأصمعيات ق ٢٤ / ٣ ص ٨٨ والخزانة (هارون) ١ / ١٩٢ ومعجم البلدان (تثليث) ٢ / ١٦ وديوان العجاج (عزة حسن) ٩٩ وتهذيب اللغة (عمر) ٢ / ٣٨٣ .

* ص ١١٥ / س ١ أورد المحقق بيتي العجاج وهما من الرجز ، ولم يقل الرجل شيئا كعادته :

لقد سما ابن معمر حين اعتمر مغزى بعيدا من بعيد وضبر

هكذا في سطر واحد ، وقال في الحاشية ٦ : " البيت له " أي للعجاج " في ... " وهما بيتان لا بيت واحد ، والصواب كتابتهما رأسيا أي أحدهما فوق الآخر ، أو ترقيمهما برقمين (١) و (٢) إذا ما حرصنا على كتابتهما في سطر واحد.

ويضاف إلى مصادر تخريجه ما يلي : تفسير القرطبي ٢ / ١٨١ ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٢٣٤ و ١ / ٢٦٦ ويصحح رقم صفحة تهذيب اللغة (عمر) ٢ / ٣٨٤ بدلا من ٢٩ / ٣ حيث لا شيء في هذا الموضع المذكور .

* ص ١١٥ / س ١٥ ضبط المحقق كلمة " كل " من قول المارديني " دابة : كل ما يدب " وصوابها بالضم لو لم يراع ضبط الآية الكريمة وإلا فهو الكسر جريا على عادة المؤلف في طريقته ، إذ إن " دابة " في الآية الكريمة « من كل دابة » [سورة البقرة ٢ / ١٦٤] مكسورة كما ترى.

* ص ١١٩ / حاشية ٣ لم يذكر من مصادر عجز بيت عمرو بن كلثوم ديوانه (أيمن ميدان) والعجز هو :

هجان اللون لم تقرأ جنينا

وهو من بحر الوافر وهو في ديوانه ق ٣٥ / ١٤ ص ٣١٢ ويمكن إضافة ما يلي إلى ميطان تخريجه : شرح القصائد السبع الطوال ق ٥ / ١٠ ص ٣٨٠ ومجاز القرآن ١ / ١٧ ومعاني القرآن للأخفش ١ / ١٧٤ والطبري ١ / ٣٢ وبصائر نو التمييز ٤ / ٢٦٣ وتفسير القرطبي ٣ / ١١٤ وجمهرة اللغة (قرأ) ١ / ٢٢٩ وتاج العروس (قرأ) ٩ / ٥٩ والأضداد لابن الأثير ٣٠ والصاح (هجن) ٦ / ٢٢١٦ .

* ص ١٢٨ / س ٤ قال المارديني: " قال العجاج:

عن اللغا ورفث التكلّم

وعلق عليه المحقق قائلا في الحاشية (١) إنه عجز بيت ، وهو بيت كامل من الرجز ، ثم زعم أنه في تهذيب اللغة ١٢ / ٤١٦ وليس ثمة شيء هناك وإنما هو في حاشية محقق التهذيب وليس في التهذيب ! ثم لم يخرج من ديوانه وهو فيه (د.عزة حسن) ق ٢٤ / ٥٨ ص ٢٨٣ وفي مادة (ليس) في اللسان ١ / ٤٦٢ ؛ ٤٦٧ وهي محرفة عنده من دون ذكر لرقم الصفحات . وهو بالإضافة إلى ذلك في القرطبي ٣ / ٩٩ ومجاز القرآن ١ / ٧٠ وتاج العروس (رفث) ١ / ٦٢٥ والاقطصاب شرح أدب الكتاب ٤٦١ والمفردات للراغب (لغا) ٦٨٢

* ص ١٢٩ / س ٥ ضبط قول الشاعر (الرجز) :

له قروء كقروء الحائض

بالكسر ، وصوابه التوين بالضم . والعجيب أنه أورد من قبل مع أخ له مضبوطا ضبطا صحيحا في ص ٩٥ ثم أحال في الحاشية ٥ ص ٢٩ قائلا وسبق تخريجه في صفحة ٢٩ وهو خطأ . وقال في الحاشية ٨ ص ٩٥ أول موطن ورد فيه البيت مع أخ له : البيت ، مع أنهما بيتان في هذا الموضع .

* ص ١٣٦ / س ٧ قال المارديني " يتسنه : ... متخير ، أبدلوا نون يتسنن ياء كتظنيت ، وتقضي البازي ، فصار يتسنى " ! هكذا أوردنا المحقق ولم يلتفت إلى أن:

... تقضي البازي ...

قطعة من بيت شعر من الرجز ، مشهور في هذا الكلام على هذه المسألة وهو في ديوان العجاج (د. عزة حسن) ق ١ / ٧٥ ص ٨٣ وتامه :
... إذا البازي كسر .

وهو في الزاهر للأزهري ١٣٩ والنكت والعيون للماوردي ١ / ٩٤ وقد أوقعه في هذا متابعته للمصادر التي اعتمدها وغالبها غير محقق .

* ص ١٣٨ / س ٤ قال المارديني : " ربوة ، مثلثة الراء " واكتفى المحقق في حاشيته رقم (٣) قائلاً : أي بفتح الراء وكسرها وضمها ، من دون عزو ذلك إلى المصادر ، والكلمة في الدرر المبتثة في الغرر المثلثة للفيروزابادي ٧٢.

* ص ١٣٩ / س ١٥ يقول المارديني " السيماء : مقصود وممدود " والنصواب أن تكون : السيماء من غير مد ؛ لأنه بدأ به وبه نطقت الآية الكريمة ﴿ سيماهم ﴾ [سورة البقرة ٢ / ٢٧٣] ولم يذكر مصدرا من مصادر المقصور والممدود مع أن المشرف على الكتاب كان حقق واحدا من أهمها وهو المقصور والممدود للقاللي ، والكلمة فيه ص ١٩٥ واستشهد بالآية المذكورة على قصرها وهي ممدودة فيه أيضا ص ٤٥٧ والمقصود والممدود لابن السكيت ٦٤ س ٥ ؛ ٦ .

* ص ١٤٣ / س ١٥ كتب المحقق كلمة: " يؤول " والأولى أن تكتب الهمزة على نبرة هكذا : يؤول ، وفق قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة التي تراعي قاعدته عدم تكرار المتماثلين ولو خطأ . وقد فعل ذلك كثيرا مثل " يئوب " ص ١٤٦ / س ٢ وغير ذلك كثير (ويمكن حمل هذا الضبط على مراعاته أصل القاعدة).

* ص ١٤٥ / س ٢ يقول المارديني في القنطار إنه " ثمانية آلاف ، بلسان أهل إفريقية " . ولم يعلق على ذلك . وحقه أن يقول إنها رومية اقترضها الأرامية كما

يقول فرنكل ١٣ وهي معربة في المغرب ٢٦٩ وشفاء الغليل ١٥٨ والإتقان
١ / ١٤٠ والمهذب فيما وقع في القرآن من المغرب ٨٠ وتفسير الألفاظ الداخلية
٥٩ وآرثر جفري ٢٤٣ وفقه اللغة للثعالبي (السقا) ٣٠٦ و (د. خالد فهمي)
٢ / ٥٣١ والمتوكلي للسيوطي عن الثعالبي ١٠١ .

* ص ١٤٧ / م ٦ : " كَلَّمَهَا : ضَمُّهَا وَحَضْنَهَا " هكذا ضبطها المحقق بفتح
الفاء وتشديدها ، والصواب تخفيفها ، والتخفيف قراءة ابن كثير ونافع وأبي
عمرو وابن عامر ، خلافا لحمزة وعاصم والكسائي . وإنما نقول ذلك للمعنى
الذي فسره بها المارديني ولو أراد المشددة لعدى الفعل إلى مفعولين ؛ أي سيكون
المعنى : جعل الله زكريا كافلا وحاضنا لمريم ، أو بمعنى : ضم الله مريم إلى
زكريا ، وليس شيء من هذا ورد في تفسير الرجل .

* ص ١٥٣ / م ٤ : " بَكَّة : بطن مكة لأنهم يتباكون فيها ؛ أي: يزحمون " ولم
يخرج ذلك الكلام ، وهو في اللسان " بكك " ١٠ / ٤٢٠ ومعجم البلدان (بككة)
١ / ٤٧٥ .

* ص ١٥٦ / م ١٣ ، ١٤ يقول المارديني: " عَرَضُهَا : سَعَتُهَا ، لا ضد
الطول . يقال : بلاد عريضة ، وفي الأرض العريضة مذهب " .

ولم يعلق المحقق عليه بشيء ، مع أن الكلام من أول " وفي الأرض " أشبه شيء
بالشعر بناء وصياغة ووزنا ، فهو يستقيم على وزن الوافر ، وإن كانت المصادر
تعد هذا الكلام من أقوال العرب ، وفي النفس من كلامهم شيء .

* ص ١٥٩ / م ١٣ ضبط المحقق قول المارديني مفسرا أخراكم (أخركم)
بضم الراء وهو خطأ ، والصواب أن تكون الضمة على الكاف والراء مكسورة
والمعنى : جماعتكم المتأخرة التي هي مقابل الساقة في الجيش . ولا تنس القاعدة
التي جرت عليها المارديني مما أخبرتك به من شأن إيراد الضبط وفق ما جاء
في الآيات الكريمة . ومثل ذلك يقال في : (يغل) ص ١٦٠ / م ٦ حيث
ضبطها المحقق بالضم وحقها الفتح كما جاءت في الآية الكريمة « أن يغل »

- [سورة آل عمران ٤ / ١٦١] وعليه تعدل الضمة التي على لام يغل بالبناء للمجهول لتكون فتحة في ص ١٦١ / س ١
- * ص ١٦١ / س ٦ يقول المارديني: " النفاق ، لفظ إسلامي " ولم يعلق المحقق بشيء مع أن الألفاظ الإسلامية ، مصطلح جار على الكلمات التي أحدثها الإسلام، ولم تكن قبلُ بهذا المعنى . والكلمة بهذا النص على إسلاميتها في الزينة في الكلمات الإسلامية للرازي ١/٥٧ ، ١/١٤٠ والمخصص (٢) ٨/٩٢ وفقه اللغة وسر العربية (السقا) ٣٠٤ و (خالد فهمي) ٢ / ٥٢٤
- * ص ١٦٢ / س ٥ ، ٦ يقول المارديني: " المَلَوَانُ : الليل والنهار " . ولم يخرج المحقق ذلك الكلام وهو في : جنى الجننتين في تمييز نوعي المثنيين للمحبي ٨٤
- * ص ١٦٢ / س ٨ ضبط المحقق كلمتي يَمِيزُ وَيُمِيزُ ، بالضم ، وهما بالفتح في قراءتهما ، والأولى اتباع منهج الرجل الذي أخبرتك به من قبل ، ومثل ذلك حدث في : قربان ص ١٦٣ / س ٦ .
- * ص ١٦٥ / س ٧ يقول المارديني: " حُوبًا وَحَوْبًا وحابًا : إثما " ، ولم يظن المحقق إلى أنها قراءات . فالضم قراءة الجمهور ، والفتح قراءة الحسن وابن سيرين ، وبالألف قراءة أبي بن كعب ، وهذا التخريج من مختصر ابن خالويه ٣٤ والزمخشري ١ / ٤٦٩ وهو من مصادر الكتاب التي يكثر المحقق من العودة إليها ! وانظر معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢ / ٨ وفي حاشيته مصادر أخرى كثيرة ، بآرك الله فيه وفي عمله.
- * ص ١٦٩ / س ٢ يقول المارديني: " أفضى: انتهى إليه بغير حاجز ، كناية عن الجماع " . ولم يعلق على ذلك بشيء . والكناية في : الكناية والتعريض للثعالبي (أسامة البحيري) ٢٩
- * ص ١٧٢ / س ٤ يقول المارديني: " ذي القربي : القرابة " ويقتضي الكلام زيادة [صاحب] بين معكوفين قبل القرابة .

* ص ١٧٣ / م ٥ يقول المارديني: " لامستم ولمستم : كناية عن الجماع " ، ولم يخرج هذه الكناية ، وهي في مجازات القرآن للشريف الرضي ١٢٧ والكناية والتعريض للثعالبي ٧٩ .

* ص ١٧٥ / م ٩ أورد المحقق قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُزَكِّكُمُ الْمَوْتُ ﴾ هكذا بضم الكافين ، وهو خطأ لا يصح أن يقع في كتاب الله تعالى ، والصواب تسكين الكاف الأولى ، وفي الرسم العثماني بكاف أولى عارية ، وثانية مشددة مضمومة ، وهي عادة الرسم العثماني إذا ما جاء صوتان متشابهان الأول منهما ساكن ، يعريه الرسم من علامة الخفة مكتفيا بتشديد الثاني لمراعاة الإدغام .

* في ص ١٧٧ / م ٦ ورد اسم الله سبحانه " المقيت " بمعنى المقتدر . ولم يخرج من كتب أسماء الله الحسنى ، وهو بهذا المعنى في المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي ١٠٢ وتفسير أسماء الله تعالى للزجاج ص ٤٨ فقرة ٤٠ .

* ص ١٨٠ / م ٦ " الأمد : لا شعر بوجهه " . ولم يطلق عليها أو يخرجها من كتب خلق الإنسان ، وأحب أن تزد كلمة [من] قبل " لا شعر بوجهه " ، وفي غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٤١ أنه من " طرَ شربه ، ولم تنبت لحيته " .

* ص ١٨١ / م ١٢ " الهوى : هوى النفس ، وبالمد ما بين السماء والأرض " . وكان المحقق أن يخرجها من كتب المقصور والممدود ، وهي في المقصود والممدود للقللي ٣١٩ والمقصود والممدود للقراء (ماجد الذهبى) ١٦ والمنقوص والممدود (لعبد العزيز الميمنى) ١٦ فقرة ب ١ .

* وفي الصفحة نفسها م ٩ استشهد المؤلف بقطعة من حديث أم زرع وقد خرجه المحقق (وهو محق) في كتاب صحيح البخاري ، وإن كنت أحب أن يخرج من كتب أفردت له ككتاب القاضي عياض : بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد . وقد حققه ونشره صلاح الألبلي بمدينة سبتة بالمغرب ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

* ص ١٨٦ / س ٧ كتب المحقق قول المؤلف: "ونكأ الفهم : تمامه وسرعته
[و] قبوله"، هكذا بضم التاء من "سرعة" وبزيادة واو بين معكوفين ، وليست
من رموز نسختيه ، وكسر اللام من قبوله .

ولا يمكن فهم النص إلا بإحدى طريقتين :

أولاهما - أن تكون "سرعة" صوابها "سرعته" بإضافتها إلى هاء الغياب ،
ولا يكون لكسرة لام قبوله "معنى حينئذ ويكون حقها الضم.

وثانيهما - بقاء "سرعة" كما هي من غير إضافتها إلى هاء الغيبة على أن
تضاف إلى "قبوله" المكسورة اللام ، وتكون الواو التي زيدت لا معنى لها .

* وفي ص ١٨٧ / س ٣ خطأ في ضبط "مائل" يصحح إلى التثوين بالكسر.

* وفي ص ١٨٨ / س ٤ خطأ في ضبط "خائنة وخائن" يصححان كذلك إلى
التثوين بالكسر .

* وهكذا في الصفحة نفسها س ١١ يصحح ضبط "السلام والسلامة" من الضم
إلى الكسر .

* وفي ص ١٨٩ / س ١ لم يخرج المحقق اسم الله تعالى السلام من كتب أسمائه
الحسنى . والسلام في المقصد الأسنى ٦٧ وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج
٣٠ فقرة ٦ .

* ص ١٩١ / س ١٣ "وقيل : الرشاء (أي في معنى السحت) من : سحته :
أهلكه". وهو خطأ لأن الرشا التي هي جمع رشوة من السحت ، مقصورة
وليست ممدودة كما أثبت المحقق ، ولو كان راجع المواد على أصولها لأعفته
من هذه الأخطاء ، وهذا الذي أقوله في المقصور والممدود للقالبي (د. هريدي)
٢٢١.

* ص ١٩٤ / س ٢ ضبط المحقق قول المؤلف: "البحيرة : الناقة إذا نتجت
خمسة أبطن" بالبناء للمعلوم . والصواب ضبط الفعل بالبناء للمجهول "نُتِجت".
والعجيب أنه ضبطها بالصواب في ص ١٩٥ / س ٨ .

* ص ٢٠٤ / س ١٢ لم يخرج كلمة البين التي هي الوصال والفرق ، وهي من الأضداد ، ضبط في الصفحة نفسها س ١٤ " شاقُهما " تفسيراً لفالق الحب والنوى بوضع مدة على الألف ولا حاجة إليها والصواب حذفها والخطأ نفسه تكرر في ص ٢٠٥ / س ٢.

* في ص ٢٠٦ / س ١٠ ، ١١ خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿ وخرقوا ﴾ [سورة الأنعام ٦ / ١٠٠] " فخلط فيها تخليطاً وأسند للمصادر ما ليس فيها فقال في الحاشية (٧) : وهي قراءة ابن عمر ، وشدد ابن عمر الراء وخففها ابن عباس انظر المحتسب ١ / ٢٢٤ " وليس شيء من ذلك صحيحاً.

فقراءة الخاء المعجمة والتخفيف هي قراءة الجمهور ، وليست لابن عمر وحده كما قال ، ولا عبرة بكلمة أيضاً هذه لأنها لم تفسر شيئاً.

أما ابن عباس فتشديده وقراءته بالحاء المهملة ، وليس كما ذكر المحقق ، وهي نفسها هكذا قراءة ابن عمر وأبي رجاء وأبي الجوزاء . وفي رواية أن ابن عباس قرأها بالحاء المهملة أيضاً مخففة ، فلا دخل لابن عباس وابن عمر في قراءة الخاء المعجمة مطلقاً . وصواب ابن عمر هذه التي جاءت في تعليق المحقق هي أبوه : عمر .

وانظر في تخريج هذه القراءات البحر المحيط ٤ / ١٩٤ والزمخشري ١ / ٥٢٠ وهو من مصادره ! وفي المحتسب خطأ ١ / ٢٢٤ صوبه الكريم الدكتور عبد اللطيف الخطيب في معجم القراءات ٢ / ٥٠٦ وانظر مصادر أخرى كثيرة في حواشيه.

* ص ٢٠٧ / س ١ ، ٢ وحاشية ٥ خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿ دارست ﴾ و ﴿ درست ﴾ [سورة الأنعام ٦ / ١٠٥] عازياً الأولى بالألف إلى ابن كثير وأبي عمرو ، وهي كذلك لابن عباس ومجاهد وابن محيصن والليزيدي وعلي وعكرمة بالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم، أي بفتح التاء . وبضم التاء مع بقاء الألف بعد الدال بجعل ضمير التكلم لله سبحانه .

أما قراءة " دَرَسَتْ " بفتح الثلاثة الأحرف وتسكين التاء فهي قراءة ابن عامر كما ذكر المحقق وهي قراءة سهل ، ويعقوب من غير رواية الضرير وعبد الله بن الزبير وأبي بن كعب والحسن وابن مسعود . وانظر معجم القراءات للخطيب ٢ / ٥١١؛ ٥١٢ بمصادره الكثيرة .

* ص ٢٠٧ / س ١٠ خرج المحقق قوله تعالى ﴿ قَبْلًا ﴾ في آية سورة الأنعام ٦ / ١١١ ونسبها لابن عامر أي بكسر القاف وفتح الباء . وهي له ولنافع ولابن عامر ولأبي جعفر وعيسى وبها قرأ ابن عامر آية سورة الكهف ١٨ / ٥٥ كما في السبعة لابن مجاهد ٢٦٦ ومعجم القراءات للخطيب ٢ / ٥٢٦ .

* ص ٢٠٩ / س ٧ يقول المؤلف " الحِجْرُ : الفرس الأنثى ، وديار ثمود ، وحجر الكعبة ، والعقل " . ولم يخرج هذا الكلام وكان حقه أن يعود لكتب المشترك اللفظي ، وهي في ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ١٠٢ .

* أخطأ المحقق في ضبط ميم " ثمره " ص ٢١٠ / س ١ بالضم ، وحق الضمة أن تكون على الراء ، كما أخطأ في ضبط " مَا حُمِلَ " في س ٤ بوضع تشديد على الميم من " ما " والصواب فتحه فقط .

* وكذلك ضبط في ص ١١١ / س ٤ " إملاقَ " بتشديد والصواب تنوين بالكسر . وضبط في س ٧ " ودَى " بتشديد الدال مع الياء والصواب حذفهما

* وفي ص ١١١ / س ٨ يقول " الآنك " : الرصاص والأسرب " ولم يخرجها من كتاب المعادن وهي في المعرب ٣٣ ؛ ٣٤ وأدي شير ١٢ والجماهر في معرفة الجواهر للبيروني ٢٥٨

* في ص ٢١٤ / س ٥ وما بعدها فرق المؤلف بين الوسوسة ، والإلهام والإيجاس والأمل . ولم يرجع المحقق إلى الفروق ٨٢ .

* ص ٢١٥ / س ٢ كتب المحقق ما يلي: " طفق: يفعل ، وجعل ، وأقبل سواء " واضعاً نقطتين متعامدتين بعد طفق ، وحقهما أن يوضعا بعد " ... وأقبل ، وقبل: سواء " هكذا : " طفق يفعل ، وجعل ، وأقبل : سواء " ولو أن المحقق تمثل ما في مصادره لصح لديه وضع علامات الترقيم.

* ص ٢١٥ / س ٧ قال المؤلف : " الرِّيش والرِّياش: ما ظهر من اللباس " ومن عادة المؤلف إذا أورد الكلمة بطريقتين فهذه إشارة منه إلى أنهما غالباً قراءتان ، ولم ينتبه إلى هذا المحقق ، فلم يخرجهما ، وقراءة " الريش " من غير ألف هي قراءة الجماعة . وقراءة " الرياش " بالألف مروية عن عاصم بخلاف كما في المحتسب ١ / ٢٤٦ ، وعن علي في الشواذ لابن خالويه ٥٨ .

* ص ٢١٦ / س ٥ ، ٦ أورد المؤلف ما يلي : " وقالت العامرية [من الرجز]:
وَالْيَوْمَ يَنْتَوُ بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ فَمَا بَدَأَ مِنْهُ فَلَا أُحِلُّهُ "

وعلق المحقق قائلاً في الحاشية رقم ٥ : " البيت منسوب إلى العامرية ... " . والصواب أنهما بيتان من الرجز ، ولم يقل ، وكان حقه أن يرقمهما أو يكتبهما رأسياً كما أنه لم يخرجهما من مصدرهما الأصيل ، وهما للعامرية في أشعار النساء للمرزبانسي ص ٧٠ مع القصة ، كما أن المحقق ضبط الهاء في آخر كل بيت بالضم ، والصواب أن تضبط الهاء في الموضعين بالسكون .

* ص ٢١٧ / س ٦ ، ١٢ ضبط المحقق " سَمُ الْخِيَاطِ : ثَقْبُ الْإِبْرَةِ / وَغِلٌّ : عداوة " ، بضم الميم والباء من سم وثقب ، وبالتنوين بالرفع في غل وعداوة ، وحقهما أن تضبطا بكسر الميم والباء في الموضع الأول ، والتنوين بالجر في الموضعين الآخرين ، متابعة لما ورد في النص القرآني الكريم ، وفقاً لمنهج المؤلف في بناء كتابه . ومثل ذلك يفعل في كلمة " الأعراف " ص ٢١٨ / س ٢ حيث ضبطها بالضم والأصل أن تضبط بالكسر مراعاة لما ورد في النص الكريم . كما أخطأ في ضبط " كُلُّ مُرْتَفِعٍ " بتنوين العين بالضم وحقها التنوين بالجر ، لأن مرتفع مجرور بالإضافة !

* ص ٢٢٢ / - ١ زاد المحقق في النص : " وقرئ " قبل قوله تعالى : ﴿ أَرْجَنَّهُ ﴾ ولا حاجة لهذه الزيادة ، لأن من عادة المؤلف إذا أورد لفظاً يخالف ما جاء في القرآن الكريم فهي إشارة إلى أنها قراءة .

* ص ٢٢٤ / ٤ ؛ ١٠ أورد المؤلف كلاماً عن أصل " مهما " هو : " ملما " . فاستغلوا الألفين ، ولم يراجع كتب حروف المعاني ولا الإبدال ، وانظر : الجني

الدانسي ٦١١ وجمال القراء (الزبيدي) ٣١٩/١ وما بعدها. كما أورد المؤلف كلاماً عن " القتل " وأنه هو الحمnan؛ أي : كبار القردان ، ولم يراجع من أجل ذلك كتب الحيوان .

* ص ٢٢٥ / س ٥ ضبط المحقق كلمة (السيم) بالتشديد والضم ، والصواب بالتشديد والكسر موافقة لما ورد في النص الكريم .

* ص ٢٢٦ / حاشية ٣ أورد تخريجاً لقراءة : « نكاء » [الأعراف ٧ / ١٤٣] ولم يورد المؤلف لها ذكراً في متن الكتاب !

* ٢٣٤ / س ١٠ ضبط المحقق قول المارديني الأصل : " جمعه أصلٌ ثم أأصلٌ " . والصواب أن تضم الصاد من أصل ، وأن تكتب أأصل : أصل . وانظر الصحاح (أصل) ١٦٢٣ / ٥

* ص ٢٣٧ / ٢ ضبط المحقق "بصرفه كيف يشاء" بفتح الفاء من الفعل وحققها الضم عطفاً على افعل : يملك المرفوع .

* ص ٢٣٧ / ١٠ يقول المؤلف: " ويقال في العذاب: أمطر . وفي الرحمة: مطر " . ولم يعلق المحقق وكان يجب أن يقول : إن في هذا الكلام استغراقاً يكذبه ما روي من تسوية بعض القبائل بين أمطر ، ومطر ، وجعلهما بمعنى . والأولى هنا أن يقال ما قاله الزمخشري في الكشف ٢ / ٢٢٧ " وقد كثر الإمطار في العذاب " .

* ص ٢٤١ / ٢ يقول المؤلف : " الولاية النصرة . وبالكسر : الإمارة " . وهما بهذه الطريقة قراءتان وفق منهج المؤلف في إيراد القراءات ، والفتح هنا قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، ونافع ، وابن عامر ، وعاصم ، والكسائي . وقراءة الكسر لحمزة . انظر السبعة لابن مجاهد ٣٠٩ وكان الأمر يستلزم من المحقق تخريج هاتين القراءتين ، والقراءتان مشار إليهما في الكشف في للزمخشري ٢ / ٢٣٩ وهو من مصادر المحقق وقد رجع إليه في حاشية هذه الآية .

* ص ٢٤٣ / س ٧ ضبط المحقق: " وكُلُّ ما أدخل في غيره ، فولجعة فيه " ، بتشديد اللام وفتحها ، وحققها الضم مع التشديد ، للابتداء .

* ص ٢٤٤ / ٣ ضبط المحقق " ورجس نجس على الإتياع ". هكذا بفتح نون نجس ، والصواب كسرهما متابعة لراء رجس على الإتياع .

* ص ٢٤٣ / س ١- يقول المؤلف: " ويقال : أعطاه عن يد أي : مبتدئا غير مكافٍ ". والصواب : " مكافئ " بهمزة مكسورة منونة .

* ص ٢٤٥ / س ٧ ضبط المحقق قول المؤلف: " أربعة حرم : رجب ، ونو القعدة ،... " بفتح القاف وهي مكسورة، لقعودهم عن القتال ، كما في الأرملة لقطرب . ولم يعلل المحقق لاختياره فتح القاف وسكون العين .

* ص ٢٥ / س ٢ ، ٣ ضبط المحقق ما يلي : " يُحَادِدُ : يحاربُ ويُعَادِي ويُقِل كيجانب " ، والصواب وفقا لمنهج المؤلف أن تسكن الدال والباء في يحادد ويحارب ، وتحذف الياء في يعادي ، وإلا فلماذا جزم الفعل يجانب ؟!

* ص ٢٥١ / س ١ يقول المؤلف: " جَهْدٌ : طاقةٌ . وَجَهْدٌ : مشقةٌ " ، وهما بهذه الطريقة قراءتان وفق ما أخبرتك به من منهج المؤلف ، وقراءة الضم هي قراءة الجمهور وبتفتح الجيم قراءة الأعرج وعطاء ومجاهد في مختصر ابن خالويه ٥٩ وإليهما إشارة في الزمخشري ٢ / ٢٩٤ .

* ص ٢٥١ / س ٦ يقول المؤلف: " اليزيديُّ: جمع خالفة، وهو الذي يقعد بعنك " ، وقد ترجم المحقق لليزيدي ، ولم يخرج النص من كتابه، وهو في غريب القرآن وتفسيره لليزيدي ص ٧٤ بالنص (والكتاب حققه الدكتور عبد الرزاق حسين ، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٩٨٧م) .

* ص ٢٥٢ / س ١ ضبط المحقق قول المؤلف " خُشَّاسُ الناسِ وأُنْيَاوَهُم " بضم الخاء والصواب بكسرهما .

* ص ٢٥٢ / س ٤ يقول المؤلف: " الْمُعْذِرُونَ : الْمُقْصِرُونَ . يُعْذِرُونَ : يوهمون أن لهم عذرا ولا عذر " . ويرجى زيادة [لهم] بعد قوله ولا عذر ، اهتداء بما في الكشاف للزمخشري ٢ / ٣٠٠ ويصوب ضبط الذال في الفعل بالتشديد مع الكسر ، لأن معنى أعذر ضد معنى الفعل المشدد كما في الأفعال للسرقسطي (عذر) ١ / ٣٢٣ .

* وفي الحاشية ٣ في من الصفحة نفسها يضاف كتاب مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٥٩ ، حيث نقل عن الطبري .

* ص ٢٥٥ / س ٤ يضاف وزن البيت وهو من الوافر .

* ص ٢٦٣ / س ١ يقول المؤلف " تَتَنَوَّسِي صُدُورَهُمْ " ، وقد ضبطها المحقق بفتح الراء من صدورهم ، والصواب أن تكون مضمومة ، وهي كذلك في مصدره الذي رجع إليه ؛ ولأن تننوني : تَفْعُولٌ وهو لازم . وقيل إن الآية نزلت في الأخنس بن شريق كما في القرطبي ٩ / ٥ وإنما ذكرنا صاحبها ، لأن المارديني جهله قائلا: " قال في بعض المشركين " .

* وفي الحاشية ١ من الصفحة نفسها قال المحقق: إن هذه القراءة مروية بخلاف عن ابن عباس في المحتسب ١ / ٣١٨ وما بعدها . والذي في المحتسب لابن جني ١ / ٣١٩ بخلاف عن ابن عباس هي قراءة " تننون " بتشديد النون .

* ص ٢٦٥ / س ٤ ضبط المحقق قول المؤلف " بادئ الرأي : أوله . وبلا همز: ظاهره " بضم اللام والراء من أوله وظاهره ، والصواب بالفتح متابعة لضبط الآية الكريمة ، ولما ذكره المحقق نفسه في ضبطه لكلمة بادئ .

* ص ٢٦٥ / س ١ - ضبط المحقق قول المؤلف " تَبْتَنَسُ : تحزن ويلحقك يؤس " بضم القاف والصواب بتسكينها .

* ص ٢٦٦ / س ٥ يقول المؤلف : " والتَّنُورُ قيل : عين ماء معروف " . ولم يخرجها المحقق مع أنها ليست معروفة لنا وهي كما في معجم البلدان " تنور " ٢ / ٥٠ (طبعة صادر ١٩٩٥ م) : جبل قرب المصيصة يجري سيحان تحته !

* ص ٢٦٦ / س ٩ يقول المؤلف : " مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا [مجراها بضم الميم] إجراؤها ... " وهذه الزيادة التي زادها المحقق بين معكوفين لا لزوم لها ، لأن النص مفهوم بدونها ، وإن كان ولا بد فالحاشية موضعه ، أو يكفي فيه الضبط فقط .

* ص ٢٦٧ / س ١ يقول المؤلف: " جُودِيْ : جبل بالجزيرة " . ولم يعلق المحقق بشيء ، مع أنه يحتاج إلى تخريج وهو كما في معجم البلدان (جودي) ١٧٩/٢

جبل بجزيرة ابن عمر بالموصل . ويضاف بجانب اسم النابغة أن بيته من الطويل .

* ص ٢٦٩ / س-١ يقول المؤلف : " سيء بهم : فعل بهم [من] السوء " . ولا أدري لماذا زاد المحقق حرف الجر [من] بين معكوفين ؟ ولماذا لا يكون المعنى فعل بهم السوء وتكون السوء نائباً عن الفاعل ؟

* ص ٢٧٠ / س ١٠ يقول المؤلف : " الكسائي والفراء : لا يكون إلا مع رعدة " . ولم يخرج المحقق النص من الفراء مع أنه في معاني القرآن له ٣٨٧/٢ وما هنا عن الرجلين في تفسير القرطبي ٧٤/٩ وعلى الرغم من أن كتاب معاني القرآن للفراء من مصادر المحقق فإن المسوغ في عدم ذكره هنا ، هو أن الفراء فسر هذه الآية في موضع آخر هو آية سورة الصافات ٧٠/٣٧ ﴿ فهم على آثارهم يهرعون ﴾ ولذلك لم يخرجها المحقق من الكتاب ، وتفسير يهرعون فيه كما رأيت !

* ص ٢٧١ / س ٧ " منضود : بعضه فوق بعض ، كما ينضد الثياب واللبن " . لم يضبط باء اللين وكان الأولى كسرهما .

* ص ٢٧٦ / ٢ يقول المؤلف : " نرتع : ننع : ومنه : القيد .
والرئعة : مثل للخصب والجذب " .

هكذا وضع المحقق نقطة بعد كلمة القيد ، وهكذا أورد الكلام مع ما فيه من تناقض : مثل للخصب والجذب ! وصواب العبارة :

" نرتع : ننع . ومنه : القيد والرئعة (بحذف هذه النقطة التي بعد القيد) : مثل للخصب [وعدم] الجذب " . بزيادة كلمة عدم قبل الجذب ، ليستقيم المعنى ، والمثل في المستقصى للزمخشري (الهند) ٣٤١ رقم ١٤٦٣ وأمثال العرب للمفضل ٤١ وعنه في مجمع الأمثال ٤٨٨/٢ رقم ٢٨٦٦ وفصل المقال ٥٤ .

* ص ٢٧٧ - / ١ يقول المؤلف : " الأزهري : وراودته : كناية عما تريد النساء من الرجال " .

ولم يخرجها المحقق وهو في تهذيب اللغة للأزهري (رود) ١٦٣/١٤

* ص ٢٧٩/س ٦ يقول المؤلف : " والعرب تسمى المملوك فتى ، ولو شيخنا " !
والصواب : " ولو شيخاً " بحذف النون التي بين الخاء والألف .

* ص ٢٨١/س ٢- يقول المؤلف : " البُضْع : ما بين الثلاث " . وكان لابد أن
يزيد المحقق بعد كلمة الثلاث بين معكوفين [إلى التسع] ؛ للزومها للمعنى ،
ولمناسبة (بين) التي في النص .

* ص ٢٨٣/س ٣ يقول المؤلف : " الأزهري : تدأبون دأباً . وهو الملازمة
للشيء المعتاد " . ولم يخرج المحقق شيئاً من كلام الأزهري وهو وفي تهذيب
اللغة (دأب) ٢٠٢/١٤

* ص ٢٨٥/س ٥ جاء في الكتاب : " السَّيَّاة : المكيال . قتادة : مَشْرَبَةُ الملك " .
ولم يخرج المحقق كلام التابعي الكريم قتادة وهو في النكت والعيون للموردي
٣٢٩/٢ بتحريف في كلمة الملك !

* ص ٢٨٧/س ٢-٤ جاء في الكتاب : " كبيرهم : أعظمهم ورئيسهم ؛ وهو
شمعون . وأكبرهم سناً : روبيل . قاله مجاهد وروى الكلبي : كبيرهم عقلاً ؛
وهو : يهوذا " . (علامات الترقيم من عندي).

ولم يخرج المحقق شيئاً من هذا ، مكتفياً بالترجمة لمجاهد والكلبي فقط . والكلام
حتى " وهو شمعون " لمجاهد في النكت والعيون ٣٣٤/٢ وأما التفسير بأنه
روبييل ، فليس من كلام مجاهد وإنما من كلام قتادة ، رضي الله عن الجميع ،
وروبيل هذا : ابن خالة يوسف عليه السلام .

وما رواه الكلبي : مروي عن مجاهد أيضاً في النكت والعيون للموردي ٣٣٥/٢

* ص ٢٨٨/س ١١ جاء في الكتاب : " تجسسوا ، [بالجيم] وتحسسوا [بالحاء
المهملة] : تَخَبَّرُوا " . (وعلامات الترقيم والزيادة التي بين معكوفين من عندي).

لم يفتن المحقق إلى أن يراد الكلمتين بهذه الطريقة عادة للمؤلف يقصد بها
الإشارة غالباً إلى أنهما تمثلان قراءتين . وهما كذلك :

فقراءة الحاء المهملة هي للنَّحْعي رضي الله عنه ذكرها ابن خالويه في كتابه
مختصر في شواذ القرآن ص ٦٩ والزمخشري في الكشاف (طبعة الريان)

٥٠٠/٢ من غير نسبة فيه ، وهو من مصادره التي يرجع إليها دائماً ، وقد ذكره في الحاشية التي كتبها لهذا النص برقم ٧ في الصفحة المذكورة.

• ص ٢٩٠/س ١- ضبط المحقق كلمة (بصيرة) في قوله تعالى ﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة ﴾ [سورة يوسف ١٠٨/١٢] بالضم وصواب ضبطها بالتثوين جرأ ؛ جرئاً على عادة المؤلف .

• ص ٢٩١/س ١- جاء في الكتاب : " ابن الأعرابي : الصَّنَوُ : المثل " . ولم يخرج المحقق شيئاً مما نسب إلى ابن الأعرابي وهو وفي تفسير القرطبي (دار الكتب المصرية) ٢٨٢/٩ من غير عزو .

• ص ٢٩٣/س ٣ جاء في الكتاب : " كباسط كفيه : مثلٌ لطالب الممتنع .. " . ولم يلتفت المحقق إلى تعبير المارديني " مثل " فيخرجه ، وهو في أمثال القرآن والنكت والعيون للماوردي ٣٦٣/٢

• وفي الصفحة نفسها في السطر السابع والثامن يقول المؤلف : " ظللهم : جمع ظل . وفي التفسير : يسجد الكافر لغير الله ، وظله [يسجد] لله على كره منه " . وهذه العبارة تحتاج إلى تعليق لم يقم المحقق بشيء منه ، وهو إما أن يكون المعنى أن ظل الكافر يسجد لله على كره من الكافر ، أو أن ظل الكافر يسجد [لغير] الله على كره من الظل ؛ ويكون هذا إغذاراً من الظل لله ؛ لأنه غير مطمئن بكفره ، وهذا هو الظاهر الذي كان يستلزم زيادة [لغير] قبل لفظ الجلالة . وهو الموجود في عدد من المصادر المعتبرة مثل : تفسير القرطبي ٣٠٠/٩ وما بعدها ، والنكت والعيون للماوردي ٣٦٥/٢

• ص ٢٩٥/س ١ جاء في الكتاب : " وقيل (أي في تفسير طوبى) : اسم الجنة ، بالهندية " . ولم يخرج المحقق التفسير من كتب العرب على كثرتها ، وهو في المعرب للجواليقي ٢٠٢ وتردد السيوطي في القول بحبشيتها أو هندية في كتابه : المتوكل ٤٤ ؛ ١٠٤

• ص ٢٩٥/س ٢ جاء في الكتاب : " وقيل (في تفسير طوبى أيضاً) شجرة فيها . متاب توبتي " . هكذا ولا معنى لهذا الكلام بهذا التداخل الغريب ، والصواب

أن كلمة متاب تحريف لآخر الآية الكريمة ﴿ مَاب ﴾ وكان حقه أن يضع بعدها كذلك نقطتين متعامدتين .

* ٩٥/س ٥ جاء بيت شعر (من الطويل) هو :

أقول لهم بالشَّعْبِ إذ يَمِـرُنـنـي ألم تياسوا أني ابن فارس زهم

والبيت هكذا من غير واو في ييمرونني مكسور!

ثم علق المحقق على البيت من غير ذكر لوزنه كعائته ، مخرجاً إياه من غريب ابن قتيبة والقرطبي ، من غير ذكر للمواضع . ولم ينسب الخيل وهو لجد سحيم هذا : بشر بن عمرو الرياحي في : أسماء خيل العرب ، للغنجان ١١٨ فرس رقم ٢٩٩ ؛ والحلبة في أسماء الخيل المشهورة ٤٤ والقاموس المحيط (زهم) ١٢٧/٤ . وقال " المحقق في آخر حاشيته التي خرج فيها البيت رقم ٤ " وزهم: فرس سحيم " ! وما قال أحد إن الفرس لسحيم ، وإنما هو كما قدمنا لجدّه : بشر بن عمرو الرياحي .

* ص٢٩٧/س ٧ كتب المحقق النص التالي : " وقيل أومأوا إليهم أن اسكتوا " . وحق الهمزة أن تكون على نبرة هكذا " أومأوا " لو أعلنا قاعدة المجمع اللغوي بالقاهرة ، واعتبرنا قاعدة توالي الأمثال الخطية ، ولو لم نعتبرها ، وكتبناها على الأصل كتبت هكذا : " أومؤوا !"

* ص٢٩٧/س ٩ جاء في الكتاب " من ورائه : أمامه . وهو من الأضداد " وسكت المحقق ولم يعقب بشيء ولم يخرج الكلمة من تراث الأضداد . وهي في: الأضداد لابن الأنباري ٦٨ فقرة ٣٤ والأضداد لابن السكيت ١٧٥ فقرة ٢٩٦ والأصمعي ٢٠ فقرة ٢٤ والمجستان ٨٢ فقرة ١١١

* ص٣٠٠/س ٥ ؛ ٦ جاء في الكتاب : " ويقال : أقنع رأسه : نصبه ؛ لا يلتفت يميناً ولا شمالاً ، وجعل طرفه موازياً لما بين يديه . وكذا الإقناع في الصلاة " . وهذه الجملة الأخيرة كانت تطلب من المحقق العودة إلى شيء من معاجم الفقه ، والكلمة في المعني لابن باطيش ١١٨ /١

* ص ٣٠٦ / س ١١ جاء في المتن : " حيث يمر أهل الموسم " هكذا بسكون الميم والصواب كسرهما .

* ص ٣٠٩ / س ٤ جاء في المتن : " وفي حديث أم زرع : وجندي في [أهل] غنيمة بشِقْ . " ولم يعلق المحقق بترجمة لأم زرع وأمرها مستفيض في الكتب، كما أنه زاد كلمة [أهل] ويصح عدم وجودها ؛ تبعاً لسنن العرب في كلامهم، واكتفى المحقق بتخريج الحديث من فتح الباري، مع أن ثمة كتباً تفرغت لشرح هذا الحديث من مثل كتاب القاضي عياض .

* ص ٣١٠ / س ٢- زاد المحقق : وقرئ . قبل قوله تعالى : ﴿ تَتَفَيَّؤْ ﴾ [سورة النحل ٤٨/١٦] وليست من لوازم المؤلف . كما أنه رسم الهمزة على واو ، وحققا أن ترسم على ألف ، لأنه لا عبرة بحركة آخر الكلمة في رسمها.

* ص ٣١٦ / س ٤ جاء في الكتاب : " أَنْعَمَ : جمع نَعَم ، لا نِعْمَةٍ ؛ لأن فِعْلَةً لا تُجمع على أَفْعَلْ " .

وقد ترك المحقق هذا الكلام هكذا من دون تعليق ، مع أنه في أمس الحاجة إليه ؛ إذ إن (أَفْعَلْ) قد يكون مفرداً (فِعْلَةً) بكسر الفاء وسكون العين ، وهو ما نفاه ابن التركمانسي ، مثل : الْأَشْدُّ جَمْعاً لَشِدَّةٍ . أو على ترك الاعتداد بالتاء كَبْرُوعٍ وَأَنْزُوعٍ وانظر القرطبي ١٩٤/١٠ والزمخشري ١٦٣ ، وراجع تفصيلاً لهذه في : جموع التفسير في القرآن الكريم للدكتور مفرح سَعْفَان ١٦٣

* ص ٣١٧ / س ٥ جاء في الكتاب : " جاس يجوس : عاث وفتك . وكذا هاس وداس " .

لم يلتفت المحقق إلى أنه ربما تكون " هاس " هي " حاس " بالحاء المهملة ، وهي قراءة شاذة لأبى السَّمَال في المحتسب لابن جني ١٥/٢ ولطلحة في الكشف للزمخشري ٦٤٩/٢ والكلمتان هاس أو حاس مع داس مترادفات لكلمة " جاس " كما في : ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ٦٨

* ص ٣٢١ / س ١- جاء في الكتاب " [وَقَرَأَ] : القسطاس : الميزان ؛ رومية . وتكسر أيضاً " .

خرج المحقق القراءتين ولم يخرج تعريبها وهي في المغرب ٢٥١ والمتوكلي ٩٧ . ولم تكن ثمة فائدة من زيادة : وقرئ بين معكوفين لأنها ليست من لوازم المؤلف في بنائه كتابه .

* ص ٣٣٢/س ٧ جاء في الكتاب : " وقيل مَقْنَأَة (أي في تفسير فجوة) أي : موضع لا تصيبه الشمس " ، وهذه كلمة غريبة كان على المحقق أن يخرجها من المعاجم وهي في لسان العرب (قنأ) ١/١٣٥

* ص ٣٣٧/س ٣ جاء في المتن : " قال الشاعر [الكامل] :

عمرو العلي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

لم يثبت المحقق وزن البيت وهذه عادة سيئة التزمها في طول الكتاب هو وصاحبه محقق الجزء الثاني ، كما أنه كتب العلي بياء وحققا أن تكتب بألف لواوية أصلها . ولم يذكر في تخريجه البيت من غريب السجستاني رقم الصفحة! وهو في طبعته التي اعتمدها ص ٢١٤ ، ومع أنه عرف أن البيت لعبد الله بن الزبَيْرِ ، سكت عن تخريجه من ديوانه وهو مخالف لأصل التخریج من المصادر الأصلية، وهو في شعر ابن الزبيرى (قسم ما ينسب له ولغيره) ق ٤/٤٩ ص ٥٣ ومصادر أخرى كثيرة هناك .

* ص ٣٤٤/س ٦ جاء في الكتاب : " فردوس : بستان ، رومية " . ولم يخرج ذلك المحقق ، وهي كذلك في المغرب ٢٤٠ وشفاء الغليل ١٤٨ والإتقان ١/١٤١ والمتوكلي ٩٥ وأثر جفري ٢٢٣ وفرنكل ١٤٩

* ص ٣٤٥/س ٣٢٢ جاء في المتن : [وقرئ] " عتيا : ببسا . وكل مبالغ من كبر أو كفر أو فساد فقد عتا عتيا وعتوا ، وعسا عُسيا وعسوا " .

وقد خرج المحقق قراءة من قرأ بالتاء ولم يلتفت إلى أن السين قراءة أخرى لمجاهد وابن مسعود في مختصر شواذ القرآن ٨٦ كما أن المحقق اكتفى بتخريج قراءة التاء بضم العين وكسرها فقط ، ولم يلتفت إلى أن هناك قراءة أخرى بفتح العين مع التاء معزوة لابن مسعود في المختصر ٨٦ والمحاسب ٢/٣٩

* ص ٣٤٨/س ١١ جاء في الكتاب : " النَدَى : المجلس ". في تفسير قوله تعالى: ﴿ وأحسن نديًا ﴾ [سورة مريم ١٩/٧٣] وقد ضبطها المحقق بتشديد النون وفتحها مع فتح الدال ، مما يستلزم معه قصر ألف الندى وهو خطأ ؛ لأن الكلمة مكسورة الدال بآخرها ياء مشددة.

* ص ٣٤٨/س ١٢ ورد ما يلي : " ودار الندوة التي كان المشركون يجلسون فيها للمشاورة ". ولم يعقب على شيء من ذلك المحقق ، وهي كذلك في معجم البلدان (دار الندوة) ٢/٤٢٣

* ص ٣٤٩/س ٢ جاء الكلام عن قراءة قوله تعالى : ﴿ هم أحسن أثنًا ورئيًا ﴾ [سورة مريم ١٩/٧٤] ، رُئيا بهمزة : شارة وهينة . وقرأ بدونها " . وفي الحاشية (٢) ترك المحقق هذه القراءة وانشغل بتخريج قراءة (رُئيا) مشددة الياء بدون الهمزة ، وهي ليست مراد المؤلف ، وإنما مراده قراءة (رُئيا) بياء مخففة منونة بالنصب ، وهي قراءة طلحة كما في المحتسب ٢/٤٣

* ص ٣٥١/س ٥ جاء في كتابة المحقق ما يلي : " الثرى : تراب ند " . والصواب ندي ، بدال مكسورة بعدها ياء مشددة . ولو أرادها فعل لوجب عليه ضبطها بتتوين مجزور من غير تشديد للدال ، وإنما أوقعه في هذا الخطأ متابعته لنسخة غير محققة ولا معتمدة من غريب السجستاني.

* ص ٣٥١/س ١١ جاء في الكتاب : " طوى : قرئ بالضم والكسر " ، لم يخرج المحقق القراءتين وكانتا تستلزمان التفصيل التالي : فقراءة الضم من غير تتوين لابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقراءة الضم مصروفة ؛ أي بالتتوين لعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كما في السبعة ١٧/٤ أما قراءة الكسر فنعكرمة كما في تفسير القرطبي ١١/١٧٥

وطوى : اسم واد اختلف في تحديد موقعه تحقيقًا وضبطًا. انظر: معجم البلدان (طوى) ٤/٤٥ وهو الأمر الذي لم يشر إليه المحقق.

* ص ٣٥٢/س ٣٤٢ يقول المؤلف : " أخفيها : أسترها ، وأظهرها ؛ من : أخفيت . وهو من الأضداد " ، ولم يعلق المحقق على ذلك بشيء وهي كذلك من

الأضداد في ابن الأثيري ٧٦ رقم ٣٩ والأصمعي ٢١ فقرة ٢٨ والسجستاني ٢١٥ فقرة ١٦٩ وابن السكيت ١٧٧ فقرة ٣٠٠ والصفاني ٢٢٨ فقرة ٤٥٣

* وفي الصفحة نفسها في السطر الأخير من المتن كتب المحقق : عصا بألف مقصورة هكذا : عصى . وحقا كما كتبتها .

* ويمكن إضافة أبي الدرداء إلى أصحاب القراءة التي خرجها في الحاشية ٢ من الصفحة نفسها وهي قراءة فتح الهمزة من ﴿ أَخْفِيهَا ﴾ [سورة طه ١٥/٢٠] كما جاء في مختصر شواذ القرآن ٩٠

* ص ٣٥٣ / س ٢ جاء في الكتاب : " جناحك جيبك ، وما بين أسفل العضد إلى الإبط " . وهذا كلام كان يحتاج إلى العودة إلى توثيقه من تراث خلق الإنسان ، وهو كذلك في غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٥٣

* ص ٣٥٤ / س ٢ ضبط المحقق النص التالي كما يلي : " سَوَّلَكَ : أَمْنَيْتَكَ ، وَطَلَبَتَكَ " . بفتح الطاء وكسر اللام ، وليس هو الوجه الوحيد ، وإنما يجوز فيها والأولى أن تكسر الطاء وتسكن اللام .

* ص ١/٣٥٥ جاء في النص : " فَرَطٌ يَفْرُطُ : تقدم أو تعجل . وأفرط يَفْرُطُ : اشتط . وفرط : قصر . معناه كله التقدم " . وهذه الجملة الأخيرة كانت تحتاج من المحقق إلى فضل بيان سكنت عنه تمامًا : وهو أنه لعله يقصد هنا أن مشتقات الجذر (ف ر ط) كلها دائرة حول معنى واحد تأثرًا بفكرة الاشتقاق الأكبر التي نظّر لها ابن جنّي ، وأدار عليها ابن فارس القرويني معجمه مقاييس اللغة . وانظر المقاييس (فرط) ٤/٤٩٠

* ص ١٠/٣٥٦ كتب المحقق النص التالي كما يلي : " فَاَقْضِ : امض " . بألف وصل في : امض . والصواب أن تكتب بهمزة قطع . وهذه الهمزة مهمة جدًا ؛ لأنها تجعل الفعل رباعيًا بمعنى : اصنع ، وأنجز .

وهذا الخطأ الذي وقع فيه المحقق تابع فيه ناشر غريب السجستاني ١٠٦ ولو تدبر المحقق النص هناك وهو مصدره لاكتشف الخطأ ولصححه ، إذ جاء

ففي السجستاني بعدها : ما أنت مُنْضٍ ، ولو كان الفعل ثلاثيًا (امض) بألف وصل ، ما جاء اسم الفاعل على مُنْضٍ أبدًا !

* ص ٣٦٠ / س ٢ جاء في الكتاب في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَعنت الوجوه للحي القيوم ﴾ [سورة طه ١١١/٢٠]

ما نصه : " وَعنت : استأسرت ، وذلّت . " وكانت صيغة استفعل هذه تحتاج إلى تعليق من المحقق ؛ لأن الغالب على معانيها هو طلب الفعل ، وذلك هو المتبادر إلى الذهن ، فلو كان لقبل سكوت المحقق عن التعليق عليها ؛ ولكنها جاءت بمعنى : استسلمت أي صارت أسيرة ، والصيرورة من معاني استفعل . وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٨/١١

* ص ٣٦٢ / س ٧ كتب المحقق ما يلي : " رَكَضْتُ الفرس : حَرَكْتُ رجليك عليه فعدا " ، ضابطاً تاء ركضت بالتشديد والضم وصوابها الضم فقط ؛ ويبدو أن السر وراء هذا التشديد هو أنه نطقها مدغمة في الضاد التي قبلها .

* ص ٣٦٦ / حاشية ٤ ورد في كلام ابن التركماني أن (رُخَاءً) الريح اللينة ، ومن عمل التحقيق مراجعة الكلام على مصادره الأصلية وكان عليه مراجعة كتاب : الريح لابن خالويه ٧٠ ؛ ٧٢

* ص ٣٦٧ / س ٢ ضبط المحقق كلمة : حلٌ في النص التالي من غير تشديد ، وصوابها التشديد : " وحرّام وحرّم : كحلال وحلٍ ! " !

* كما كتب في الصفحة نفسها في السطر السابع ما يلي : " النَّسْلان : مُقَابَرَةُ الْخَطْوَ بِإِسْرَاعٍ كَالذَّنْبِ . وكذا : يَغْسِلُ غَسْلَانَا " . والصواب يَغْسِلُ غَسْلَانَا ؛ بالعين المهملة لا بالغين المعجمة كما رسمها المحقق ! والعجيب أن مصادره التي أثبتتها في حاشيته رقم ٥ أوردت النص سليماً .

* ص ٣٦٨ / س ٥ جاء في الكتاب : " وقيل : الحصب بالعشبية : الحطب " ولم يخرجها المحقق من مصادر المعرب ؛ وهي المتوكلي للسيوطي ١٥٦ بالزنجية.

* ص ٣٦٨ / س ٦ كتب المحقق اسم العزيزي صاحب الغريب المسمى : نزهة القلوب - وهو من مصادر بهجة الأريب التي نص عليها في مقمته - بزاعين معجمتين ، والصواب بزاء معجمة بعدها ياء مثناة تحتيه ثم راء مهملة .

* ص ٣٧٥ / س ٣ يقول النص : " والبَعِيرُ يُعَقَّلُ إحدَى يديه للنحر فيقوم على ثلاث " . وأرى أن صواب العبارة والبَعِيرُ مُعَقَّلٌ ... ؛ أو تُعَقَّلُ ، بالتأنيث .

* ص ٣٧٦ / س ١٠ جاء في الكتاب : " مُعَاجِزِينَ : مُسَابِقِينَ . وَمُعْجِزِينَ : مَائِتِينَ . وقيل : مثبطين " . وهذه الطريقة من المؤلف تؤذن بأن الكلمتين قراءتان ، ولم يلتفت كثيرًا إلى ذلك المحقق الفاضل ، فأهمل تخريجهما . والأولى بالآلف بعد العين هي قراءة عاصم ، ونافع ، وابن عامر ، وحزمة ، والكسائي . والثانية بتشديد من غير ألف هي لابن كثير وأبي عمرو انظر : السبعة ، لابن مجاهد ٤٣٩

* ص ٣٧٨ / س ١٠٤٩ جاء في الكتاب في تفسير قوله تعالى ﴿ تَنبَتُ بِالذِّهْنِ ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣ / ٢٠] " وقيل : الباء زائدة ؛ أي تنبت الدهن ؛ أي ما يكون دهنا " . وقد سبق من المؤلف الإشارة صراحة إلى قراءتي الضم والفتح للباء ، فخرجهما المحقق . ولم يلتفت المحقق إلى أن هذه العبارة التي نقلتها هنا الآن فيها إشارة إلى قراءة أخرى شاذة ، من غير باء في الدهن ، لزر بن حبش وابن مسعود وطلحة ، كما في المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ ولدر المصون للسمين الحلبي (طبعة الدكتور الخراط) ٣٢٩/٨

* ص ٣٧٩ / س ١ جاء في الكتاب : " صَبَغَ وَصَبَاغَ : كدَبَغَ وَدِبَاغَ ، وليس ولباس : ما يصطبغ به ؛ أي يغمر فيه الخبز " . ولم يفتن المحقق إلى أن هذه الطريقة من المؤلف إشعار بأنهما قراءتان ، والأولى من غير ألف بكسر الصاد هي قراءة الجمهور . وبكسر الصاد مع وجود الألف لعامر بن عبد الله في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ كما أن الزمخشري أشار إليها في كشفه وهو من مصادر المحقق .

* ص ٣٨٤ / س ١ جاء في الكتاب : " والكالح : الذي قلصت شفته عن أسنانه ، كما تقلص رعوس الغنم إذا شيطت بالنار " . ولم يخرج المحقق هذا الكلام من تراث خلق الإنسان وهو في : غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٢٥ ويسمى : قالصًا كذلك .

* كما كتب المحقق همزة كلمة : اخسأوا ، على ألف هكذا ، والصواب إن راعينا توالي الأمثال الخطية أن تكتب على نبرة . وقد رعاها المحقق في كلمة رعوس في السطر الذي علقتنا عليه في الفقرة السابقة من الصفحة نفسها . وإن لم يراع توالي الأمثال الخطية وكتبها على الأصل : كتبها هكذا على واو : اخسؤوا . فطريقته لا وجه لها .

* ص ٣٨٩ / ٨ جاء في كلام ابن التركماني تعليقًا على قوله تعالى : ﴿ دَرِئْ ﴾ [سورة النور ٢٤ / ٣٥] : " ولا يجوز ضم الدال والهمز ؛ إذ لا (فُعِيل) في الكلام " . وهذا كلام غير صحيح وكان يحتاج من المحقق إلى تعليق ، في هذه القراءة التي يمنعها ابن التركماني قرأ حمزة وعاصم من رواية أبي بكر بضم الدال مهموزة ، كما جاء في السبعة لابن مجاهد ٤٥٦ . ولا عبرة بعدم تجويز ابن التركماني ، فالقراءة سنة متبعة ، والقرآن حاكم على العربية .

* ص ٣٩١ / س ٢ يقول المؤلف : " خَلَّاه ، وَخَلَّاه : الذي يخرج منه سنا ضوء " . ولم يفتن المحقق إلى أن هذه الطريقة في إيراد الكلمتين إشعار بأنهما قراءتان وهما كذلك ، فالأولى هي قراءة الجمهور ، وبفتح الخاء مع وجود ألف بين اللامين هي قراءة ابن مسعود وابن عباس والضحاك كما في المختصر لابن خالويه ١٠٤ ، وقراءة خَلَّاه من غير ألف بين اللامين غير منسوبة في الكشف للزمخشري ٢٤٤/٣ وهو من مصادر الكتاب التي يداوم المحقق على الرجوع إليها .

* وقد وقع محقق الجزء الثاني السيد / رمضان عبد المطلب عثمان في كثير جدًا من الأخطاء التي وقع فيها زميله محقق الجزء الأول السيد / خالد محمد خميس ؛ وذلك لحدائثة سنه هو أيضًا ، وقلة خبرته وتجاربه ، وقد أشرف على هذا الجزء

كذلك وراجع الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي عضو لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشنون الإسلامية ، وهو نفسه مراجع الجزء الأول ، والمشرّف عليه .

وقد امتلأ الجزء الثاني بكثير من الأخطاء التي وقع فيها محقق الجزء الأول ، وقد توزعت هذه الأخطاء وتنوعت إلى أخطاء في قراءة المخطوطات ، وفي التخرّيج ، وفي زيادة ما ليس بـ لازم زيادته ، وفي تصحيف كثير من الكلمات وتحريفها ، تصحيفاً وتحريفًا يضران بالمعنى ، وأخطاء في عدم الضبط، أو في الضبط الخاطئ ، أو في عدم تخرّيج ما يحتاج إلى تخرّيج من مصادره الأصلية إلى غير ذلك .

وسوف نتبع في إيرادها ما اتبعناه في إيراد ملاحظاتنا على تحقيق الجزء الأول ، موردين إياها على ترتيب صفحات وقوعها وإليك بيان نماذج دالة على ما نقول:

* ص ٨ / س ٧ ؛ ٨ جاء في الكتاب : " غرامًا : هلاكًا . وقيل : ملَحًا . وقيل : ملازمًا ؛ ومنه : مُغَرَّمٌ بالنساء : يلازمهن ، والغريم للمدين ؛ للزوم الدين عليه ، وللدائن ؛ للزومه للمدين " . وهذا نص صحيح لكنه كان يحتاج إلى تعليق ، أو تخرّيج من معجم بعينه هو مقاييس اللغة لابن فارس (غرم) ؛ لأنه هو المعجم المعني في تاريخ المعاجم العربية ، بفكرة الأصول وإدارة مشتقات الكلمة الواحدة حول معنى بعينه ، وما فعله ابن التركماني هو محض تأثر بابن فارس رحمه الله .

* ص ١١/ ١٠ يقول المؤلف " ضَيَّرَ : ضُرَّ . وقرئ بهما " . ولم يعلق المحقق الفاضل بشيء على كلام المؤلف هذا ولم يخرج القراءتين ، ولم يعرفهما ؛ مع أنه هو وزميله محقق الجزء الأول كانا مغرمين دومًا بتلقف مثل هذه الإشارات من المؤلف إلى القراءات والإسراع بتخرّيجها إن صوابا وإن خطأ من المراجع التي يجنونها . ولعل مصوغ سكوت المحقق عن تخرّيج القراءتين هو أنهما قرئ بهما في غير موضع آية سورة الشعراء ، فلعل المؤلف يقصد (مطلق المادة

اللغوية) حيث قرأ ﴿ لَا يَضْرِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران ١٢٠/٣] بالتخفيف : حمزة، وأبو عمرو ، وقرأ بالتشديد على الراء : ابن عامر ، وعاصم ، والكسائي كما في السبعة ، لابن مجاهد ٢١٥

وما وجدت أحدا نص على أن في آية الشعراء قراءة لا في المتواتر ، ولا في الشاذ ، والوحيد الذي نص على أنها قراءة هو ابن قتيبية في غريب القرآن ٣١٧ هذا وقد ضبط المحقق كلمة ضررٌ ، بتتوين الراء بالضم فحسب ، وحقها أن تكون مشددة ، وأن تكون هي واللفظة التي تفسرها مفتوحتين مراعاة لمنهج المؤلف في إيراد اللفظة القرآنية وفق ضبطها في موقعها من الآيات الكريمة .

* ص ١٨/س ٩ يقول المؤلف: " جانٌ جنس من الحيات "، وهذا وفق التصور المعرفي العربي القديم، وكان الأمر يحتاج إلى تعليق، ولذلك التصور القديم أورد الجاحظ كلاما كثيرا عن الجن في كتابه الحيوان ٢٩١/١ وما بعدها. وانظر تفصيلا أكثر في الحباتك في معرفة الملائك للسيوطي ص ١٠-١٤ وفقه اللغة للشعالبي (السقا) ١٩٧ و(خالد فهمي) ٢٢٤/١

* ص ٢٢/س ٢ يقول المؤلف: " رَدِف لكم وردفكم : تبعكم وجاء بعدكم ". وهذه وفق قراءة المؤلف توهم أنها قراءتان، وهما ليستا كذلك، ولذلك كان على المحقق أن يعلق قائلا بأن (ردف) ليست قراءة، وإنما هي حالة يأتي فيها الفعل متعديا بنفسه، كما في الأفعال للسرقسطي ٤٤/٣

* ص ٢٤/س ٩ جاء في الكتاب: " وَكَزَه ، وَلَكَزَه ، وَلَهَزَه : ضربه بجميع كفه ". وهذه كلها قراءات فيما عدا لهزه، ولم يفتن محقق هذا الجزء إلى شيء من هذا ؛ لأنه لم يترس لا هو ولا زميله بأسلوب المؤلف وطريقته في تأليف كتابه . ووكزه هي قراءة الجماعة، وباللام قراءة ابن مسعود، وفي رواية بالنون أي نكزه كما في المختصر ١١٤ ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢٢/٧ كما أن صواب قوله بجميع كفه هو " بَجُمع " من غير ياء مثناة تحتية بعد الميم وبضم الجيم وسكون الميم؛ لأن هذا هو الأسلوب العربي، أي ضربه بيده وقد جمع أصابعه .

* ص ٢٧/ س ٥ كتب المحقق: " أمة : جماعة " ، هكذا بفتح الهمزة والصواب بضمها .

* ص ٢٦/ س ٨ كتب المحقق وزاد [قري]: " جذوة مثثلة: قطعة حطب غليظة فيها نار بلا لهب " . ولم نكن بحاجة إلى زيادة هذه الكلمة التي بين معكوفين، كما لم يخرج المحقق الكلمة من كتاب من كتب المثلث الغوي، وهي في الدرر المبتثة

٥٨

* ص ٢٨/ س ٥ جاء في الكتاب: " وكأن معنى بطرت: أبطرتها معيشتها " . وكانت تحتاج هذه العبارة من المحقق إلى تعليق لأن المؤلف ضمن الفعل بطر معنى الفعلين غمط وكفر، وهذا الكلام ورد في الكشاف ٤٢٣/٣

* ص ٣٠/ س ١٠ كتب المحقق عجز بيت عنتره [من الكامل] في وسط السطر، وكان حقه أن يكتبه على شماله هكذا :

.....
ويك عنتر أقدم

* ص ٣١/ س ٦ ضبط المحقق الفعل (ثَبَّتَ) بضم عينه وهي الباء، والصواب (ثَبَّتَ) بفتحها لأنه من باب نصر مفتوح العين في الماضي .

* ص ٣٣/ س ١- ضبط المحقق الفعل " يَسْرُونَ " المفسر للفعل " يحبرون " [سورة الروم ١٥/٣٠] بتخفيف الراء المهملة، والصواب تشديدها؛ لأن الفعل من السرور . وعلق على قول العرب " كل حبرة تتبعها عبرة " بأنه في غريب السجستاني، وليس ثمة شيء فيه .

* ص ٣٦/ س ١ ضبط المحقق قول المؤلف : " لهو الحديث: باطله " ، بضم الواو من (له) وحققها الفتح لأنها وردت منصوبة في الآية الكريمة . وعادة المؤلف إيراد الكلمة المفسرة والمفسرة وفق النص القرآني . وقد ضبط المحقق التفسير بفتح اللام من كلمة (باطل) فأيهما الصواب إذن ؟

* ص ٣٦/ س ١- يقول المؤلف: " والصنغر: داء يقلب رأس البعير في جانبه، فشبه المتكبر به " . وكان يحتاج إلى تعليق لأنه يكون في الوجه من الإنسان كما في خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١

* ص ٣٨/س ٣ أشار المؤلف إلى قراءة قوله تعالى: ﴿ الغُرُور ﴾ [سورة لقمان ٣١/٣٣] بضم الغين المعجمة. وقد خرجها المحقق معزوة إلى سماك بن حرب، وهي كذلك لأبي حيوة، ولابن السميع في معجم القراءات ٧/٢١٢

* ص ٣٧/حاشية ٤ خرج المحقق قراءة ﴿ صَلَّيْنَا ﴾ [سورة السجدة ٣٢/١٠] وقال إن قراءة الصاد المفتوحة واللام الأولى المفتوحة هي قراءة الأعمش والحسن البصري وهي كذلك لعلي وابن عباس وأبان وقتادة ومعاذ القارئ، كما في معجم القراءات ٧/٢٢٥ وفي هذه الحاشية تخطيط عجيب انظر تصحيحه في المعجم.

كما أن المؤلف قال إن أصل " صَلَّ اللحمُ (أي نتن)، يقال فيهما: أصنَّ وصنَّ " ولم يفتن إلى أنهما من الإبدال !

* ص ٤١/س ٥ يقول المؤلف: " الحَنَاجِرُ: جمع حَنْجَرَةٍ وَحَنْجُورٍ وهما: رأس الغلصمة حيث تراه حديثا ". لم يخرج المحقق هذا الكلام من أي من تراث خلق الإنسان، وهو في خلق الإنسان للأصمعي ١٩٧ وفي النفس شيء من كلمة حديثا هذه التي جاءت في آخر العبارة، ولعلها تكون: حديثا !

وقد عاد المحقق في ترجمة لفظ (الغلصمة) إلى المعجم الوسيط ٢/٦٨٦ وهذا لا يصح، فمعاجم الطب العربي القديمة، كناموس الألباء للقوصوني، وكان ينبغي العودة إليها مع تراث خلق الإنسان .

* ص ٤٢/س ٢ ضبط المحقق لفظة (السُّرَّاق) بتشديد السين وضمها وفتح الراء مخففة، والصواب فتحها مع تشديدها .

* ص ٤٢/س ٧ قال المؤلف: " أَقْطَارُهَا وَأَقْتَارُهَا: جوانبها، الواحد: قطر وقتر ". ولم يخرج المحقق من المعاجم، وهو في الصحاح (قطر) ٢/٧٩٥ و(قتر) ٢/٧٨٥ وفيه: أن قتر لغة في قطر .

* ص ٤٤/س ٦ زاد المحقق قبل قوله تعالى: ﴿ قِرْن ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/٣٣] كلمة " قرئ "، ولا لزوم لها، ويزاد في حاشيته ٣ التي خصصها لتخريج

الآية أنها بالكسر أيضا للأعشى ، وهبيرة عن حفص عن عاصم، كما في معجم
القراءات ٢٨٣/٧

* ص ٤٤/ حاشية ٤ فات المحقق أن يقول في تخريج قوله تعالى ﴿ قَرَنَ ﴾
بافتح أن يزيد أنها لأبي جعفر وهبيرة والوليد بن مسلم عن أبي عامر، كما في
معجم القراءات ٢٨٣/٧

* ص ٤٥/ حاشية ١ خرج المحقق قوله تعالى ﴿ خَاتِمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب ٣٣/
٤٠] بكسر التاء قللاً: قرأ عاصم وحده بفتح التاء، وقرأ الباقر بكسر التاء،
وعزا ذلك إلى ابن مجاهد في السبعة ٥٢٢، وهو كلام غير صحيح، لأن قراءة
فتح التاء هي قراءة عاصم كما قال، كما أنها قراءة العمري عن أبي جعفر
والحسن البصري والشعبي وزيد بن علي والأعرج بخلاف. وانظر: معجم
القراءات ٢٨٥/٧ وما بعدها .

* ص ٤٦/ س ٦ جاء في الكتاب: "أَوْي: سَبَحِي. وقيل هي حبشية"، ولم
يخرجها المحقق من كتب العرب، وهي في المتوكلي ١٠٤
* ص ٤٧/ س ١ جاء في الكتاب: " والإشفي: مَسْرَدٌ ومسرّاد. أي: لا تجعل
مسمار الضلع دقيقاً فيقلق، ولا غليظاً فيكسر الحلق ". والعبارة بهذا الشكل ملبسة
لا تفهم، وأرى أن بها نقصاً تاماً ما يلي: " والإشفي: مسرد ومسرّاد [ويقال في
قوله تعالى ﴿ وَقَرَنَ ﴾ أي: ... " .

* ص ٤٩/ س ٥٥؛ ٦ في تخريج قراءات قوله تعالى ﴿ فَرْعَ ﴾ [سورة سبأ ٣٤/
٢٣] في الحاشية الرابعة تخطيط عجيب، يقول المحقق: " قرأ ابن عامر: فَرْعٌ،
وقرأ الباقر: فَرْحٌ، وقرأ الحسن وقتادة: فَرْغٌ، كما روي عن الحسن: فَرْغٌ "،
ونسب ذلك كله إلى ابن مجاهد في السبعة ٥٣٠، والنشر ٢٥٧/٣، والمحتسب
١٩٢/٢ .

وقراءتا الجمهور اللتان بالراء المعجمة صحيحتان في نسبتها كما جاءتا عند
المحقق. لكن قراءة فَرْغ بضم الفاء والراء المشددة المهملة المكسورة هي لعب

الله بن عمر وهيثم بن عوف وأيوب السخيتاني وأبي مجلز وأبي رجاء والنخعي وعمران وابن جرير وعكرمة عن أبي هريرة ومجاهد وابن يعمر.

وما روي عن الحسن بفتح الفاء لا بضمها، كما قال السيد المحقق. أما رواية ضم الفاء المروية عن الحسن فصحيحة بشرط تخفيف الراء معها، وهو ما لم يفتن إليه المحقق، وهو المروي من طريق حميد الطويل. وانظر: معجم القراءات ٣٦٨/٧

* ص ٥٠/س ٢ ضبط المحقق كلمة (الضَّعْف) بتخفيف الضاد، مع أنها سبقت بسطر واحد في الآية الكريمة مشددة .

* ص ٥٠/س ٧ خرج المحقق الآية الكريمة ﴿ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ ﴾ قائلا: [سبأ ٤٥/٣٤] و الصواب أنها في سورة سبأ ٥٢/٣٤ !

* ص ٥٠/حاشية ٣ خرج المحقق قوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [سبأ ٣٤/٤٥] بياء بعد الراء المهملة قائلا إنها قراءة ورش فقط، ونسي أن يزيد " في الوصل ". ثم إنها قراءة يعقوب وسلام وقفا ووصلا، كما في معجم القراءات ٣٨٨/٧

* ص ٥٠/حاشية ٥ خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿ التَّنَاطُشُ ﴾ [سورة سبأ ٥٢/٣٤] ناسيا أن قراءة غير الهمز قرأ بها بالإضافة إلى من ذكرهم: أبو جعفر ويعقوب والبرجمي عن أبي بكر. وقال في الحاشية نفسها إن حسين الجعفي والأعشى والكسائي وأبا بكر عن عاصم قرعوا بغير همز، وهذا خطأ؛ لأنهم قرعوا بالهمز .

ومثل هذه الأخطاء كثير جدا في الجزء الثاني أيضا من الكتاب، بالنسبة نفسها التي وجدناها في الجزء الأول .

وهناك ملاحظات عامة تتعلق بالإحصاء الذي تقدم في مقدمة هذه الطبعة حول تراث غريب القرآن لأن به نقصا معيبا، وأخطاء لا تليق، راجعة إلى اعتماد المحققين على كتاب الكريم الرائد الأستاذ الدكتور حسين نصار (المعجم العربي تاريخه وتطوره). وهي دراسة مع ريادتها وفضلها قد فات زمانها

واستترك عليها كثيرا، ولا يليق في تاريخ الدراسات اللغوية والمعمجية الاكتفاء بإحصاءاتها التي جذَّ عليها ما لا يمكن حصره مما فاتها وأهملته .

فضلا عن أن أخطاء كثيرة في فهرست مصادر التحقيق في جانبين أساسيين هما نقص المعلومات الوثائقية الوراقية (الببلوجرافية) من جانب. والاعتماد على طبعات غير محققة لمجموعة من المصادر انتشرت طبعاتها المعتمدة المحققة وذاعت .

وفي هذه الملاحظة الثانية يمكن رصد ما يلي:

* ص ٣٥٣/ المصدر ١ رجع المحقق إلى طبعة غير محققة للإتقان في علوم القرآن للسيوطي، مع انتشار المحقق الكريم المرحوم الأستاذ أبو الفضل إبراهيم.

* ص ٣٥٢/ المصدر ٩ لم يذكر تاريخ الطبعة التي اعتمدها من كتاب أدي شير

(الألفاظ الفارسية العربية)، والطبعة الموجودة الآن سنتي ١٩٨٧ — ١٩٨٨ م

* ص ٣٥٤/ المصدر ٨ قال المحققان إنهما اعتمدا طبعة بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس التي أخرجتها الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر سنة ١٩٩٨ م والصحيح أن هذه ليست سوى مصورة عن الطبعة التي أخرجها المعهد الألماني من جانب وطبعة دار الكتب المصرية التي أخرجتها بتحقيق محمد مصطفى سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م وهو ما لم يقله المحققان.

ومثل ذلك فعلاه مع كتاب تاج العروس للزبيدي .

* ص ٣٥٤/ المصدر ١٢ لم يذكر المحققان سنة لطبعة كتاب تاج التراجم في

من صنف من الحنفية، لابن قطلوبغا، التي نشرها إبراهيم صالح عن دار المأمون للتراث بدمشق. وهي سنة ١٩٩٨ م

* ص ٣٥٦/ المصدر ٥ رجع المحققان إلى طبعة تفسير القرطبي التي شوهتها دار الكتب العلمية مع انتشار طبعة دار الكتب المصرية .

* ص ٣٥٧/ المصدر ١ لم يعرف المحققان الطبعة العالية من جمهرة اللغة لابن دريد التي حققها الدكتور رمزي البعلبكي ونشرتها دار العلم للملايين ١٩٩٤ وحتى الطبعة التي رجعا إليها وقالوا إنها لدار الفكر بيروت ١٣٥١ هـ ما هي

إلا طبعة المستشرق فرنس كرنيو التي طبعها بحيدر آباد الدكن بين سنتي ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ.

* ص ٣٥٧ / المصدر ٣ رجع المحققان إلى طبعة الحماسة البصرية التي أخرجها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وهذا تضليل؛ لأن هذه طبعة ناقصة لم يخرج منها سوى جزأين، أخرجها كاملة الدكتور عادل سليمان جمال بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ م

* ص ٣٥٨ / المصدر ٤ رجع المحققان إلى ديوان الأعشى ميمون بن قيس والأعشى الآخرين وقالوا إنها لمكتبة ابن قتيبة بتونس سنة ١٩٩٣ وما هي إلا مصورة عن طبعة جابر .

وفي عدد ضخ من دواوين الشعراء فات المحققان الاعتماد على الطبقات الجيدة المحققة، واعتمدا طبقات أخرى رديئة وناقصة، من مثل إهمالهما لطبعة الدكتور وليد عرفات لديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه (لندن ١٩٧٠ م) وطبعة الدكتور عبد القدوس أبي صالح لديوان ذي الرمة (مؤسسة الرسالة)، وطبعة الموسوي لديوان عنتر بن شداد (المكتب الإسلامي بدمشق) وطبعة الدكتور إحسان عباس لديوان ليبد بن ربيعة (الكويت)، وطبعة الدكتور شكري فيصل لديوان النابغة الذبياني (دمشق).

* ص ٣٦١ / المصدر ٣ ترك المحققان طبعة الأستاذ أحمد محمد شاكر لكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة، ورجعا إلى طبعة صادر ١٩٠٢ ولم يعرفا أنها مصورة طبعة ليند .

* ص ٣٦١ / المصدر ٩ رجع المحققان لمخطوطة كتاب الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي، مع وجود طبعة الدكتور عبد الفتاح الحلو رحمه الله تعالى.

* ص ٣٦١ / المصدر ١٣ رجع المحققان إلى طبعة غاية في الرداءة من كتاب طبقات المفسرين للداودي التي أخرجتها دار الكتب العلمية، مع وجود طبعة الدكتور علي عمر (مكتبة وهبة).

* ص ٣٦٢ / المصدر ٢ رجع المحققان إلى طبعة العقد الفريد لابن عبد ربه، وقالوا إنها بتحقيق محمد سعيد العريان، ولا أدري ما هذه الطبعة ؟

* ص ٣٦٢ / المصدر ٦ لم ينكر المحققان محقق غريب الحديث لأبي عبيد، وهو الدكتور حسين محمد شرف رحمه الله تعالى.

وهناك كثير من الملاحظات غير هذه التي قدمناها هنا.

أما فيما يتعلق بالأخطاء المتعلقة بإحصاء تراث الغريب، فإليك بيانها كما

يلي :

أورد المحققان، ووافقهما المشرف والمراجع، قائمة ضمت ثلاثة وخمسين كتابا من تراث غريب القرآن، اعترفوا فيها جميعا أنهم كانوا عالة فيها على دراسة الرائد الأستاذ الدكتور حسين نصار، التي عنوانها (المعجم العربي نشأته وتطوره)، وقالوا في الحاشية ١ ص ٧ وبقيتها ص ٨ " وسنضيف إليها ما وجدنا من إشارات عن وجود مخطوطات أو طبعات للكتاب اعتمادا على الترجمة العربية لكتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وكتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين وغيرهما من المصادر التي أتاحت لنا " .

ولم يتح لهما بعد ذلك إلا كشف الظنون والفهرست لابن النديم !

وقد أدى اعتمادهما على هذه الكتب التي تعد في لغة العلم قيمة، إلى أخطاء في عدم معرفة المطبوع من هذه المؤلفات الغريبة، فضلا عما شاب قائمتها من نقص واضح جدا، مما يجعلنا نسبق فنقرر أن القائمة التي أوردناها تحتاج إلى أن تتضاعف على الأقل، لتقترب من المائة الكتاب أو أقل من ذلك بقليل .

وفي القائمة الخمسينية التي أوردناها أوهام في عدم معرفة الكثير المطبوع، منها :

١- لم يعرفا أن تنوير المقباس من تفسير ابن عباس للفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) والسؤالات المعروفة بمؤالات نافع بن الأزرق (ت ٦٥هـ) لابن عباس (ت ٦٨هـ) روايات لما زعماه (غريب ابن عباس)، وهما مطبوعان. والثاني تحديدا له

أكثر من طبعة قام عليها الدكتور إبراهيم السامرائي في العراق، ثم الدكتور عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ رحمها الله في القاهرة (١٩٧٠م)، ثم الدكتور محمد أحمد الدالي (بدمشق ١٩٩٢)، ثم نُشرت رواية الطوسي له بتحقيق الدكتور خلف عبد الرحمن (بالقاهرة ١٩٩٩م).

كما أن المحققين الكريمين لم يعرفا أن للنسخة التي يشيران إليها من غريب ابن عيسى، حققها ونشرها الدكتور أحمد بولوط والدكتور صلاح الدين المنجد، والدكتور عبد الحميد طلب، كل في طبعة مستقلة، ثم جاء المرحوم الكريم الدكتور رمضان عبد التواب فنسف هذه النسبة في مقدمة تحقيقه للخطب والمواعظ لأبي عبيد القاسم بن سلام، ثم في مقال له في مجلة منبر الإسلام. وهي من مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٢- لم يعرف المحققان أن كتاب تفسير غريب القرآن، لزيد بن علي (ت ١٢٠ هـ) نشره وحققه الدكتور حسن نقي الدين بمؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م

٣- لم يعرف المحققان أن كتاب غريب القرآن للمجستاني حققه ونشره الأستاذ محمد أديب جمران بدمشق ١٩٩٦ م كما أنه محقق كأطروحة لرسالة الماجستير صنعها أخي وصديقي الأستاذ منير جمعة بأداب المنوفية ١٩٩٦م

أضف إلى ما سبق فوائت كثيرة لم تشملها قائمة المحققين الفاضلين (وهذه القائمة مخالفة لقائمة أخي الأستاذ منير جمعة في كثير ليس هذا مجال مناقشة ذلك الخلاف)، وبيان هذه الفوائت كما يلي :

١. صحيفة علي بن أبي طلحة (ت ١٤٣ هـ)
٢. غريب القرآن لأبان بن تغلب (ت ١٤١ هـ)
٣. غريب القرآن لابن السائب الكلبي (ت ١٤٦ هـ)
٤. التفسير لغريب القرآن لمالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)
٥. غريب القرآن للأخفش (ت ٢١٥ هـ)
٦. غريب القرآن لابن السكيت (ت ٢٢٤ هـ)
٧. غريب القرآن لابن قادم (كان حيا سنة ٢٥١ هـ)

٨. غريب القرآن لابن رستم الطبري (القرن الرابع الهجري).
٩. غريب القرآن لابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)
١٠. غريب القرآن للجعد الشيباني (ت ٣٢٣ هـ)
١١. غريب القرآن لأبي الحسن العروضي (ت ٤٠٤ هـ)
١٢. تفسير غريب القرآن للمهدي (ت ٤٠٤ هـ)
١٣. تفسير غريب القرآن لابن فورك (ت ٤٠٦ هـ)
١٤. تفسير غريب القرآن وتأويله على الاختصار للتجبيي ، حققه ونشره محمد حسن العظم بالقاهرة ١٩٨٠ م
١٥. تفسير المشكل من غريب القرآن لمكي بن أبي طالب، نشره الدكتور علي حسين البواب بالرياض ١٤٠٦ هـ ثم هدى طويل مرعشلي ببيروت ١٤٠٨ هـ.
١٦. العمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب، حققه يوسف مرعشلي، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠١ هـ.
١٧. الرد على أبي عبيد في غريب القرآن لأبي عمر المليجي الهروي (ت ٤٦٣ هـ)
١٨. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) وله أكثر من طبعة .
١٩. مفردات غريب القرآن للزقاق (ت ٦٠٥ هـ)
٢٠. غريب القرآن للخزرجي (ت ٦٣٦ هـ)
٢١. روضة الفصاحة في غريب القرآن للرازي (ت ٦٦٦ هـ)
٢٢. التيسير العجيب في تفسير الغريب، لابن المنير (ت ٦٨٣ هـ)
٢٣. الحسام المرفف في تفسير غريب المصحف للزبيدي (ت ٧٣٠ هـ)
٢٤. تفسير غريب القرآن لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)، وقد نشره وحققه طه المجنوب في عالم الكتب ببيروت ١٩٨٧ م

٢٥. أنيس القريب وجليس الأديب في نظم الغريب لأبي الفتح التستري (ت ٨١٢ هـ)

٢٦. الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز للثعالبي الجزائري (ت ٨٧٥ هـ)

٢٧. غريب القرآن لابن قطلوبغا (ت ٨٩٧ هـ)

٢٨. ألفية في غريب القرآن للناشري اليمني (ت ٩٢٦ هـ)

٢٩. شذور الإبريز في غريب القرآن العزيز لابن إسرائيل (ت ١٠١٥ هـ)

٣٠. تفسير غريب القرآن للطريحي ، تحقيق محمد كاظم، مكتبة الأضواء ببيروت ١٩٨٦ م

٣١. المسلك القريب في ترتيب الغريب ، لمجهول متوفى ١١٠٦ هـ.

٣٢. نظم غريب مشكل القرآن للصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)

٣٣. رسالة في غريب القرآن لمصطفى الذهبي الشافعي (ت ١٢٨١ هـ)

٣٤. هدية الإخوان في تفسير ما أبهم على العامة من ألفاظ القرآن للحسيني (ت ١٢٠٧ هـ)

٣٥. فتح المنان في تفسير غريب القرآن للشبلنجي (ت ١٣٠٨ هـ)

٣٦. تفسير غريب القرآن للياياتي (ت ١٣٣٩ هـ)

٣٧. أوضح التبليان في حل ألفاظ القرآن لعبد الرؤوف المصري (ت ١٣٥٣ هـ)

٣٨. غريب القرآن لابن موسى (ت ١٣٧٠ هـ)

وقد حذفت من هذه القائمة ما اختلف فيه الغريب بالأخبار، مما هو أدخل في كتب التفسير من غيرها. كما أخرجت من هذه القائمة كتب الغريبين التي تفرغت لبيان ما في القرآن الكريم والسنة المطهرة من الغريب، من مثل:

١- الغريبين للهروي (ت ٤٠١ هـ)

٢- تفسير غريب القرآن والحديث للخوافي .

٣- المجموع المغيـث في غريبي القرآن والحديث (ت ٥٨١هـ)

٤- معجم غريبي القرآن والحديث لابن الخراط الإشبيلي (ت ٥٨١هـ)

٥- المشرع الروي في الزيادة على غريبي الهروي لابن عسكر .

وقد وقع المحققان في بعض الأخطاء النحوية والأسلوبية في تلك المقدمة التي تضمنت هذه القائمة الناقصة التي حاولنا الاستدراك عليهما فيها، ومن أمثلة تلك الأخطاء قولهما (ص ٣٨) في أثناء الحديث عن شعر المؤلف: " ومدحه شيخنا ... المادريني بقصيدة طنانة سمعتها عليه ... وعدتها لأحدى وأربعون بيتاً "، ولا تصح المخالفة هنا بين العدد والمعنود بحال .

وهذه الملاحظات التي ذكرناها هنا وقع فيها أيضاً، أو في كثير منها، محقق الطبعة السابقة من الكتاب، الدكتور ضاحي عبد الباقي، كما وقع فيها محقق الطبعة اللاحقة أيضاً الأستاذ مرزوق إبراهيم، والتي نشرتها الهيئة المصرية للكتاب (وهي مؤسسة حكومية عام ٢٠٠٣م)

هذه ملاحظات أرجو أن تجبر كسر هذا الكتاب القيم، وتكمل ما شابه من نقص، وليس هدفها - معاذ الله - التنقص من أحد أو من جهده، وإنما هي من باب العناية بالكتاب الكريم والحذب عليه، والغيرة على أن يخرج كتاب يشرح لفظ كتاب الله ﷻ

كريم وبه من النقص مثل ما بهذه الطبعة، مما قد مر بك ورأيت .

قاموس

مصطلحات الحديث النبوي

دراسة معجمية نقدية

مصطلحات الحديث النبوي

دراسة معجمية نقدية

(تمهيد)

ليس ثمة شك في أننا نعيش - كما أزع منذ زمن - عصر المعجم المتخصص؛ إذ أصبحت الحاجة ماسة إلى هذا النوع من المعاجم ؛ لأكثر من اعتبار : لعل في مقدماتها تلك الكثرة الكاثرة من مصطلحات العلوم على تنوع صنوفها ، وتعدد مجالاتها المعرفية .

ولأنه لم يعد صالحا بأي حال من الأحوال أن نبدأ بحث أي موضوع من دون تحديد مبادئه أو مصطلحاته الأساسية الدائرة في فلكه وميدانه ؛ بغية حسم ما يمكن أن ينشأ أو يثور من نزاع أو خلاف مرده إلى عدم تحرير المصطلحات ، وضبط تعريفاتها .

ولأنه كذلك لم يعد بمقدور أحد أن يزعم أنه يحيط بدلالات هذه الجمهرة من المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية ، ولا سيما في المجالات المعرفية التي يجمعها رحم واحد ، أو هي خرجت من مشكاة واحدة ، والتي تخدم مجالا معرفيا موسعا . هذا جانب

وجانب آخر هو أن رسوم المصطلحات قد تتفق غير أن دلالاتها قد تختلف وتتأفر تبعاً للثقافة التي أخرجتها ، وخضوعا لحواكم هذه الثقافة ، أو تلك . وليس أدل على ما نقول من مصطلح : (العلم) فهو في الثقافة الغربية التي تتحكم فيها منذ زمن ليس بالبعيد الحواكم المادية والعلمانية - محصور في دائرة ما يدرك بالحس وترجمه : (SCIENCE)

أما في الثقافة الإسلامية التي يهيمن عليها الكتاب العزيز ، باعتباره الحاكم الأعلى لهذه الثقافة فهي ترى فيه زيادة على ما مر : ما يثبت بطريق سمعي غيبي مأمون .

لمثل هذه المسوغات ظهرت المعاجم الاصطلاحية وتبوع
وانشرت وهي قسمان أو نوعان كبيران هما :

١- معاجم المصطلحات العامة التي تجمع مصطلحات علوم
مختلفة ، وهذا القسم لم يعد يتجه أحد للتأليف فيه ؛ لاتساع رقعة المعارف ،
ولميل العلوم المختلفة إلى الاستقلال والتمايز ، وقد عرف التراث المعجمي
العربي عددا وافرا من معاجم هذا القسم نوع أصحابها في بنائها وطرق
ترتيب مداخلها ومصطلحاتها ؛ ما بين هجائية (تراعي للجذور ، أو مرتبة
وفق شكل المصطلحات النهائي) كالكليات لأبي البقاء الكوفي وكشاف
اصطلاحات الفنون للتهانوي أو التعريفات للجرجاني . وموضوعية مرتبة
وفق الموضوعات ، بحيث يكون كل علم مستقل عن العلم الآخر ، كمفاتيح
العلوم للخوارزمي الذي رتب معجمه بادنا بمصطلحات الفقه والعلوم الشرعية
والعربية ثم مصطلحات العلوم الحكيمة أو الدنيوية .

٢- معاجم المصطلحات الأحادية الخاصة التي تُعَدُّ لمصطلحات
علم بعينه ، وقد عرف التراث المعجمي العربي كثيرا من أنواع هذا القسم
كالمعاجم الفقهية ، والأصولية والحديثية، والصوفية والكلامية والفلسفية إلخ .
ومعاجم هذا القسم هي ما يسعى الأفراد والمجامع اللغوية إلى إخراجها
لمواكبة حركة العلم ، وهي التي تشهد نموا وتطورا ورقيا . فضلا عن أن
كثيرا من المجامع اللغوية قد نصت في دساتير نشأتها وقيامها على ضرورة
خدمة هذا الجانب ، والتأليف فيه لمواجهة طوفان المصطلحات العلمية الوافدة
من اللغات الأخرى والارتقاء بحركة العلم في البيئات العربية .

ومما يسعد له المرء أن يجد معجما مصطلحيا يخرج إلى النور ؛
ليخدم حركة العلم في مجاله المعرفي الذي ألف فيه . ومن هذا الباب نعرض
لواحد من المعاجم الاصطلاحية الأحادية الخاصة التي خصصت للتعريف
بمصطلحات علم من أوائل علوم الإسلام ، وأمسها رحما بشرعه وفقهه
وكتابه الكريم ، ألا وهي مصطلحات علم الحديث النبوي الشريف ، التي
وضعها واصطلاح عليها المحدثون على مر العصور ؛ لخدمة السنة النبوية
المطهرة .

وهذا المعجم الذي نتناوله في هذه الدراسة المعجمية النقدية هو كتاب (قاموس مصطلحات الحديث النبوي) الذي ألفه أو أعده (كما عبر هو) الأستاذ محمد صديق المنشاوي ، وهو غير المقرئ المعروف . وقد قدم له الدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، المدرس بجامعة الأزهر الشريف (من غير بيان لتخصصه) وقد نشرته دار الفضيلة بالقاهرة سنة ١٩٩٦م وقد كتب الأستاذ المؤلف فيما يشبه العنوان الفرعي الجانبي ، أسفل العنوان الرئيسي السابق : (قاموس يجمع مصطلحات المحدثين مرتبة أبجديا)

وسوف نعرض الكتاب ، متحدثين عن منهجه وطريقة بنائه وترتيب مداخله وعدد المصطلحات الواردة فيه، أو ما يسمى في لغة صناعة المعجم الحديث : كثافة المعجم . ثم نتناول مصادره وطريقة المؤلف في توثيق نقوله. وفي أثناء عرضنا للكتاب ننقد ما نراه في حاجة إلى نقد ونكشف عما شابه من عيوب ونقص نالت من قيمته ووضعت من رتبته وأفقدت إلى حد بعيد الثقة في إمكان الاعتماد عليه ، أو الاطمئنان إلى النقل والإفادة منه .

ولسن نهمل الحديث في أثناء عرضنا عن بيان طرق شرح المعنى الاصطلاحي التي اتبعها المؤلف في شرحه المصطلحات ، مع تقويمها وبيان ما اعتورها من نقص ، مع بيان المصطلحات التي أخل بها هذا المعجم فلم يذكرها . إلى غير ذلك مما يتعلق بنقد هذا المعجم والتعليق عليه.

(١)

بدأ المعجم بمقدمة كتبها الدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، وقد جاءت هذه المقدمة عامة إلى حد بعيد ، خالية من كثير مما ينبغي أن تحتوي عليه أمثال هذه المقدمات .

وقد تحدث فيها عن أهمية السنة النبوية المطهرة ، من باب كونها مفسرة للكتاب العزيز ، ومبينة له ، مؤكدة لما جاء فيه ومفصلة لما أجمل منه ومزيلة لما أشكل من نصوصه الكريمة . فضلا عن أن السنة النبوية المطهرة جاءت بأحكام انفردت بها ، ولم ترد في الكتاب الكريم وهو ما يفسر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه)

[مسند الإمام أحمد ١٣١/٤] ومن هذه الأحكام التي انفردت بها السنة النبوية الشريفة (تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، والمرأة وخالتها ، وتحريم كل ذي ناب من السباع ، ومخلب من الطير) [التقديم ص ٨/] .

وقد بين صاحب التقديم في هذه المقدمة أنه لما دعت الدواعي إلى الحفاظ على السنة هب العلماء إلى وضع " مناهج تمكنوا من خلالها تمييز الصحيح من غيره ، ليس من جهة الإسناد فقط بل ومن جهة المتن أيضا " . [التقديم ص/٨ والولو التي بعد : بل خطأ ويجب حذفها] .

ومن باب الاهتمام بالسنة ، وحفظها وتدوينها والتعريف بها ألف العلماء في " معرفة المبهمات ، وتواريخ الرواة وألفت مؤلفات خاصة بالنقات ، والضعفاء ، والوضاعين ، من رواة الأحاديث ، ومن خلط في آخر عمره من النقات ، وأوطان الرواة وبلدانهم ورحلاتهم وتنقلاتهم ومواليدهم ووفياتهم ، إلى غير ذلك " . [التقديم ص/ ٩]

وقد استخدم علماء الحديث في ذلك عبارات (اصطلاحية) ومصطلحات فكان لهم بذلك عرفهم الخاص ، وحدث اهتمام بالغ بالفاظ التحمل والأداء ، ومراتبها وألفاظ الجرح والتعديل ، وهي كثيرة عسير حصرها وهي دقيقة وبعضها يحتاج إلى بيان بها .

" وكذلك أنواع الحديث وهي كثيرة تحتاج إلى بيان المراد بكل نوع : كالمقاييس والممسلسل والمنقطع والمرسل والخفي والتدليس وأنواعه والشاذ ... " [التقديم ص/٩-١٠]

وليست هذه وحدها المصطلحات التي عنى بها علماء الحديث ، فلهم " مصطلحات أخرى كالأعتبار ، والمستابعات والشواهد والإسناد العالي والإسناد النازل والمؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق ، وغير ذلك كثير مما يهم دارس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " . [التقديم ص/١٠]

ولم ينكر صاحب التقديم أي شيء من خصائص المعجم الذي يقدم له ، ولا عرض لميزاته أو قيمته أو كيفية الإفادة منه أو المحانير الواجب توقيها عند استخدامه ولا مفاتيح هذا الاستخدام ، ولا عما سبقه من جهود في تراثنا العلمي العربي والإسلامي فقد اهتم بهذه المصطلحات أصحاب مؤلفات

مصطلح الحديث ، عندما حرروا هذه المصطلحات في مقدمات أبواب مؤلفاتهم كما اهتم بها أصحاب المعاجم الاصطلاحية العامة كالخوارزمي والجرجاني والكفوي وابن كمال باشا والسيوطي والتهانوي والمنوي وغيرهم.

(٢)

ثم جاءت مقدمة المؤلف قصيرة مقتضبة ، شغلت ثلاث صفحات اثنتان منها لأسماء العلماء ، وأسماء الكتب التي وردت في معجمه ، وقد اكتفى في الصفحة الأولى منها بالحديث عن منهج معجمه ، والهدف من وراء تأليفه حديثا موجزا مقتضيا إلى حد الإخلال يقول : " فهذا كتاب : (قاموس مصطلحات الحديث النبوي) ... جمعت فيه مصطلحات الحديث النبوي : ما يتعلق بالإسناد والمتن والقبول والرد ، بسبب سقط من الإسناد أو بسبب طعن في الراوي والمشارك بينهما من الموقوف والمرفوع والمقطوع وما يتعلق بصفة الراوية من الجرح والتعديل والرواية وآدابها وكيفية ضبطها ولطائف الإسناد ومعرفة الرواة وغير ذلك من الألفاظ وعبارات خاصة ببعض العلماء وأئمة الحديث " . [مقدمة المؤلف ص/ ١١]

ثم بين أن منهجه في بناء معجمه ، وفي ترتيب مداخله (مصطلحاته، وعباراته الاصطلاحية) خارجيا هي الترتيب الهجائي . يقول المؤلف [في المقدمة ص/ ١١] " ونكرت هذه الألفاظ وتلك المصطلحات ، مرتبة على أحرف المعجم (هجائيا وليس أبجديا كما كتب في عنوانه معجمه الفرعي).

وقد بين أن الهدف من تأليف هذا الكتاب هو التيسير على الباحثين ، يقول المؤلف [في مقدمته ص/ ١١] وقد جمعت هذه المصطلحات " ليسهل على الباحثين العثور عليها والاستفادة منها . ولم أذهب في ذلك كله إلى التوسع في ذكر تعريف العلماء إلا فيما تبنى عليه فائدة أو زيادة جديدة قاصدا بذلك الإفادة والتيسير " .

وهو لم يبين لنا معيار الفائدة التي حكمته في عدم التوسع في إيراد تعريفات العلماء للمصطلحات الحديثية المختلفة ، وهو من جانب آخر قد أخل بهذين الهدفين في كثير من المواضع كما سنرى إن شاء الله تعالى .

كما لم يبين المؤلف طبيعة المستخدمين لهذا المعجم الذين ألف من أجلهم ، هل هم طلاب العلم ومن أجل ذلك لم يتوسع ، أم أنهم المتخصصون وما فائدة عدم التوسع إذن ؟

وقد رتب المؤلف مداخل معجمه (المصطلحات والعبارات الاصطلاحية) ترتيبا خارجيا وفق الترتيب الهجائي وقد قال هذا .. ولكنه لم يقل إنها مرتبة وفق شكلها النهائي ، أي من غير حاجة إلى العودة إلى جذورها الاشتقاقية الأولى ، بمعنى أن المصطلحات مرتبة وفق شكلها النهائي المستخدم من دون التفات إلى أصولها التي اشتقت منها ، ولذلك فأنت تجد : (أباح) تسبق : (الأبدال) [ص/١٥] وهما ليسا لو راعينا الجذور الاشتقاقية . كما تجد : (تحمل الحديث) تسبق (التجويد) وهما ليسا كذلك إن راعينا جذورهما الاشتقاقية .

وهذا المنهج في ترتيب المداخل خارجيا قديم في تراث العرب المعجمي صنعه الجرجاني في تأليف معجمه المصطلحي العام : (التعريفات) وفعلة الأموي المالكي في تأليف معجمه الفقهي الذي شرح فيه الألفاظ الفقهية الواردة في كتاب جامع الأمهات لابن الحاجب النحوي المالكي . ولم يأت المؤلف بشيء من هذا كله.

ثم عرج المؤلف بعد هذا البيان الموجز لطريقة ترتيب المداخل أو المصطلحات والعبارات الاصطلاحية خارجيا ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يراع أي منهج في الترتيب الداخلي إذا ما جاءت تفرعات أو أنواع تحت مصطلح واحد ، فكان يحشدها كيفما اتفق له - على ذكر " رموز الأئمة والكتب التي (استعان) بها في هذا الكتاب ، مرتبة على حروف المعجم ، فنذكر الأعلام التي رجع إليها . واعتمد عليها وهي :

الإمام سراج الدين البلقيني ، وطه بن محمد البيهقي ، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، وبدر الدين بن جماعة ، وأبو عبد الله النيسابوري الحاكم وابن حجر العسقلاني ، وعلي بن عمرو الدارقطني ، ونور الدين السخاوي وجلال الدين السيوطي ، وأبو عمرو بن الصلاح وبدر الدين الطبري وأبو

عمرو يوسف بن عبد البر ، والعراقي ، ومحمد بن يزيد القزويني بن ماجة
ويحيى بن شرف النووي .

[مقدمة المؤلف ص/١٢ مع مراعاة أنها مرتبة هجائيا وفق اسم الشهرة وقد كتبتها بالخط
التقيل]

ثم ذكر الكتب والمصادر التي اعتمد عليها ونقل منها مادته وهي :
الأم للإمام الشافعي وتدريب الراوي للسيوطي والتقريب للنووي وتقريب
التهذيب لابن حجر العسقلاني وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني والرسالة
المستطرفة للكتاني وسير أعلام النبلاء للذهبي وفتح المغيث للمخاوي
والقاموس المحيط للفيروزبادي ولسان العرب لابن منظور الإفرقي
المصري والمقدمة لابن الصلاح والمنهج لنور الدين عتر والمنهل الروي
لابن جماعة ونخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ونزهة النظر له والمعجم
الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة . [مقدمة المؤلف ص/١٢]

ثم أخذ في شرح المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الحديثة مرتبا
ياها على حروف المعجم مبتكرا بحرف الهمزة ومنتها بحرف الياء وفق
الترتيب المشرقي وقد خلا حرف الظاء من المصطلحات .

وقد تفاوتت المصطلحات في كثافة ورودها من باب (أو حرف)
إلى باب (أو حرف) آخر حيث زادت المصطلحات الواردة على حروف
الهمزة والميم والقاف ، على حين قلّت المصطلحات التي وردت في بقية
الأبواب أو الحروف الأخرى .

وقد احتوى هذا المعجم على ما يقرب من أربعمائة (٤٠٠) مصطلح
وعبارة اصطلاحية حديثة مع حذف الأنواع والمتفرعات عنها ، ولو أدخلنا
هذه الفروع في الإحصاء لقفز العدد هذا إلى ما يقرب من خمسمائة وخمسين
مصطلحا وعبارة اصطلاحية ؛ فعلى سبيل المثال تجد تحت مصطلح
(الإجازة) ما يقرب من عشرين نوعا وتحت مصطلح (الإخبار) أربعة أنواع
وتحت مصطلح (الإسناد) ثلاثة أنواع ؛ وتحت مصطلح (الإنباء) خمسة
أنواع؛ وتحت (التابعي) ثلاثة؛ وتحت التخريج مصطلحان وتحت (التدليس)
خمسة وتحت (الترجيح) سبعة وتحت (التصحيف) ستة وتحت (الثبوت)

أربعة ؛ وتحت (النقة) تسعة وتحت (الجيد) ثلاثة وتحت (التحديث) أربعة عشر وتحت (الحديث) ستة وتحت (الحسن) ثمانية ؛ وتحت (الرواية) اثنتا عشرة عبارة اصطلاحية حديثة وتحت (الزيادة) خمس عبارات وتحت (السماع) ست عبارات وتحت (الشذوذ) ثلاث مصطلحات وتحت (الصحيح) ست مصطلحات وتحت (الصدق) ثمانية أنواع وتحت (الضعف) سبعة أنواع وتحت (العلو) سبعة وتحت (الغرابة) ثمانية .

وغير ذلك من التعريفات كثير تحت غالب المصطلحات ؛ مما زاد وارتفع بعدد المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الواردة في هذا المعجم . ونحب أن تشير إلى أمر آخر كان له أثر في زيادة عدد المصطلحات والعبارات الاصطلاحية ألا وهو التكرار ؛ أي تكرار مصطلحات أو عبارات اصطلاحية مترادفة في أكثر من حرف وتقدر هذه المكررات بنحو عشرين بالمائة .

وقد تقلّوت المصطلحات (في بنيتها) طولا وقصرا وتباينت في توزيعها على الأسماء والأفعال ، والجمل الاسمية والفعلية والتراكيب الإضافية والوصفية وأشبه الجمل ، ففي الباب الأول وهو باب الهمزة على سبيل المثال : ورد على الأسماء ما يقرب من ثلاثة وعشرين مصطلحا وعبارة اصطلاحية وعلى العبارات أو الجمل الاسمية ورد ما يقرب من عشر مصطلحات وعبارات ؛ وعلى العبارات أو الجمل الفعلية ما يقرب من خمس وأربعين جملة وعبارة ؛ والزيادة هنا لها ما يسوغها لأن جمهرة الأبواب في علوم الحديث ، ومصطلحه والجرح والتعديل ، تتعلق بطرق تحمل العلم وروايته وسماعه ، وبيان درجات تقبل الرواية أو ردها ، وكلها يتم التعبير عنها في هذه العلوم عن طريق استخدام الأفعال .

وقد جاء على أشباه الجمل ما يقرب من ثلاث عبارات اصطلاحية ؛ وعلى الاختصارات ثلاث وعلى التراكيب الإضافية ما يقرب من عشرين تركيبا إضافيا وعلى التراكيب الوصفية ما يقرب من خمسة تراكيب وصفية . وهذه عينة عشوائية تريك سير هذا التفاوت الذي أنبأته به .

كما ضم هذا المعجم عددا من الاختصارات الدوارة في كتب المحدثين بلغ عددها في هذا المعجم نحواً من عشر اختصارات هي كما يلي:-

١- ص/١٥ (أبنا = وهي اختصار كلمة أخبرنا ولا تحسن زيادة الباء قبل النون ، وإن فعله البيهقي وغيره لئلا يلتبس برمز حدثنا)

٢- ص/٢٥ (أرنا = هذا اختصار كلمة : أخبرنا)

٣- ص/٣٣ (أنا = هذا اختصار لفظ : أخبرنا)

٤- ص/٥٠ (ح = وهذا الحرف يكتب إذا كان للحديث إسنادان ، أو أكثر - كتبوا عند الانتقال من إسناد (ح) . ولم يعرف بيانها عن تقدم . وكتب جماعة من الحفاظ موضعها : (صح) فيشعر ذلك بأنها رمز : (صح) .

٥- ص/٥٨ (دثنا = هذا اختصار كلمة : حدثنا ووجبت الدال المذكورة في خط الحاكم ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، والبيهقي { وهذا كلام ابن الصلاح وهذه الزيادة من عندي ليرتفع اللوم أن يكون الأستاذ مؤلف هذا الكتاب هو الذي رأى خط هؤلاء الثلاثة العلماء } .

٦- ص/٨٠ (دثني = هي اختصار كلمة : حدثني) .

٧- ص/٨٧ (قثني = اختصار : (قال: حدثني) .

وقد استخدم المؤلف في محاولة لاختصار كتابه وعدم توسيعه (كما استهدف في مقدمته) *آلية الإحالات* بنوعيتها التقني الأمامي ، والارتدادي الإرجاعي لمواجهة المصطلحات المترادفة أو المتواطئة التي توزعت على أبواب أو حروف مختلفة .

وقد كنا نود أن يشرح المؤلف المصطلح أو العبارة الاصطلاحية الحديثة في أول مرة يرد فيها ، ثم يحيل فيما بعد فيما يأتي بعده إلى ما سبق إحالات ارتدادية إرجاعية .

وهذه الإحالات لم تأت بالثمار المرجوة من جراء توظيفها ؛ لأنه يشرح المصطلح أو العبارة الاصطلاحية في كل مرة يرد فيها وبذلك فقدت الإحالات بعضاً من هدفها وهو تقليص حجم الكتاب ، وإن كان ثمة هدف آخر يرجى من وراء استخدام هذا النوع من الإحالات وهو زيادة ترابط

المدخل المترادفة أو المتداخلة الدلالة ، بحيث يكون ضروريا مراجعتها كلها عند قراءة أحدها ، فيما يمكن أن يسمى بعائلة المصطلح الدلالية .
ومن أمثلة هذه الإحالات :

١- ص/٨٠ (العلة = هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث)
[راجع على الحديث]

٢- ص/٧٩ (علل الحديث = هي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه ...
ويتطرق ذلك إلى الإسناد)

[ولم يحل في هذا الموضوع إلى العلة !]

٣- ص/٨٢ (العنينة = رواية الحديث بصيغة عن فلان [راجع المعنعن]

٤- ص/١٢٦ (المعنعن = لغة: اسم مفعول من : عنعن ؛ أي (عن ، عن) .
اصطلاحا = هو قول الراوي : فلان عن فلان ، بلفظ : عن ، من غير بيان
للتحديث والإخبار والسماع) [ولم يحل هنا إلى العنينة]

ونادرا ما كان يحيل فقط من دون شرح في الموضوعين ، كما هي
عائته ، ومن أمثلة هذه المواضع التي كتبت فيها بعد المدخل مباشرة عبارة
الإحالة ما يلي :

— ص/١٢٦ (المفردات) : [راجع الأسماء المفردة] .

وفي هذه المرة سقطت عبارة الأسماء المفردة التي أحال إليها فهي لا وجود
لها في المعجم كله ، ومراجعة المصطلحات والعبارات الاصطلاحية التالية
(ص/٢٥) : الاستشهاد ؛ والاستفاضة ؛ والأسماء التي يشترك فيها الرجال
والنساء ؛ والأسماء والكنى ، وليس بينها الأسماء المفردة المحال إليها في
المفردات — دليل على سقوطها كما قلت .

وقد فعل المؤلف الشيء نفسه في معرض حديثه عن مصطلح :

(المقاطيع أو المقاطع) حيث أحال فيه إلى (المقطوع) (ص/١٢٦)

ومثل ذلك فعله في تعريف مصطلح : (النزول) (ص/١٣٨) حيث

أحال فيه إلى مصطلح (الإسناد والنازل) (ص/٢٨)

ومثل ذلك فعله في شرح عبارة: (هذا سماعي عن فلان) (ص/١٤٠) حيث أحال فيه إلى مصطلحات: (الإعلام) (ص/٢٩) ؛ و(الإجازة) (ص/١٦) و(السماع) (ص/٦٦) وهذا ترتيبه .

وإن كانت هذه الظاهرة نادرة الحدوث والغالب ما سبق أن أشرنا إليه من شأن شرح المؤلف للمصطلحات المكرورة في كل مرة ترد فيه .

ويمكن مراجعة كثير من الإحالات في كل صفحة من صفحات هذا المعجم في مثل المصطلحات التالية : الإجازة ص/١٧ ؛ والأبدال ص/١٥ ؛ والإدراج ص/٢٤ ؛ والإرسال ص/٢٥ وهكذا .

وفي بعض الأحيان يذكر المؤلف المدخل (مصطلحا كان أو عبارة اصطلاحية حديثة) ثم لا يشرحها مكتفيا بضرب المثال ، وهي طريقة من طرق شرح المعنى المعجمي وهي معيبة إن استخدمت وحدها من دون تعريف سبقها ، كما في المثال التالي :

— (ص/١٢٥) (معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها = من أشهر المصنفات فيه كتاب الأنساب للسماعي) . وقد مثل كما ترى لمؤلفات الأنساب بكتاب السماعي من دون تعريف للعبارة التي أوردها ، مع أن هناك كتباً أخرى للحازمي ؛ والأمدى ؛ والقيسراني ، وغيرهم في أنساب المحدثين . وهو في كثير من هذه الأمثلة التي يوردها ويذكرها ، ولا سيما من الكتب لا يذكر أنها طبعت ، وحققت وكان من الضروري أن يذكر أمثال هذه المعلومات الوراقية (البيلوجرافية) ؛ لأهميتها في هذا السياق .

(٣)

وقد تنوعت طرق شرح المعنى المعجمي المستخدمة في شرح دلالات المصطلحات الواردة وتوضيحها في هذا المعجم ما بين شرح بالتعريف وشرح بالتمثيل وشرح بالمغايرة وشرح بالترايف وشرح سكوتي يسمى شرحا مجازا ، وهو السكوت بعد إيراد المدخل اكتفاء أو ظنا أنها معلومة لا تحتاج إلى بيان أو توضيح (راجع مفاهيم هذه الطرق في المعاجم اللغوية للدكتور محمد أحمد أبو الفرج وصناعة المعجم الحديث للدكتور أحمد مختار عمر رحمهما الله وتراث المعاجم الفقهية في اللغة للدكتور خالد فهمي).

١- والشرح بالتعريف يقصد المعرفة إلى توضيح حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه ، أو هو توضيح دلالة لفظ وتفصيل معناه وتفضل المصطلحية أو علم المصطلح الحديث ، نقلا عن المناطقة - أن يكون التعريف جامعا مانعا من مثل تعريف المؤلف لمصطلح : (الحديث الغريب) (ص/ ٨٣) بأنه (هو ما انفرد واحد بروايته أو بروايته عن يجمع حديثه) .

وقد وقع المؤلف في الإيهام في كثير من تعاريفه للمصطلحات عن طريق تكرير المصطلح في لغة الشرح كما في مصطلح: (الإعلام) (ص٢٩) حيث قال: (هو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصر عليه) والصواب أن يقول المؤلف: هو إخبار الشيخ الطالب ...؛ لأنه لا يصح إعادة المراد شرحه في لغة الشرح !

٢- ومن طرق شرح المعنى التي استخدمها المعجم طريقة الشرح بالمرادف وهو أن يذكر بإزاء المصطلح المراد شرحه ، كلمة واحدة مرادفة له ومن محاذير هذه الطريقة أن يلتفت إلى ما بين الكلمتين من تطابق أو ما بينهما من فارق في المعنى ، ومن أمثلته في هذا المعجم :

— ص/٥٦ (الخبر = مرادف للحديث)

— ص/١١٢ (المستفيض = مرادف للمشهور) .

٣- وفي بعض الأحيان يلجأ المؤلف إلى عدم الشرح بالتعريف ، ولا بالمرادف ولا بأي طريقة وإنما يورد المصطلح ، ولا يشرحه ظنا أنه معلوم للقارئ وأنا أسميه الشرح السكوتي تأثرا بالإجماع السكوتي عند الأصوليين وقد يفعله المؤلف اعتمادا على تداول المصطلح وانتشاره .

والظن أنه متداول المعنى لا يحتاج إلى بيان فيه خطورة واضحة لأن الموضوع والغرابية مسألة نسبية تتغير بتغير الزمان والبيئات ؛ ولأنه قد يصبح اللفظ في زمان ما واضحا ثم ينقلب غامضا ، ويكون واضحا في بيئة ثم هو غامض في بيئة أخرى .

ومن أمثلة سكوت المؤلف عن شرح المعنى ما فعله بإزاء مصطلح (السماع) : (ص/١٦٦) السماع : وهو ضربان: السماع من لفظ الشيخ . والقراءة على الشيخ) . مكتفيا ببيان أنواعه كما مر .

٤- ومن طرق شرح المعنى التي استخدمها المؤلف الشرح بالمغايرة ونقصد بها الاكتفاء بذكر ضد الكلمة المراد شرحها وفي ذلك أيضا كثير من المخاطر، ومن أمثلة ذلك في هذا المعجم شرح مصطلح : (الانقطاع) ؛ ومصطلح (الاتصال) :

— ص/٣٣ (الانقطاع) = ضد الاتصال)

— ص/١٦ (الاتصال = ضد الانقطاع)

ولم يستخدم المؤلف أيا من طرق شرح المعنى التي تستخدم الصور أو الرسوم أو الخطوط على الرغم من دعوة صناعة المعجم الحديث إلى ضرورة توظيفها ونحن في حاجة إليها هنا في بيان مصطلحات المسلسل أو الإلحاق ؛ أو اللق أو التضبيب وغيرها .

وقد وقع المؤلف في عيوب كثيرة وهو يشرح ، أو ينقل شرحا للمصطلحات أو العبارات الاصطلاحية الحديثة . فهو قد وقع فيما يسمى استعارة من المناطق الشرح بالدور ، وهو أن يشرح مصطلحا بلفظ آخر مرادف له ، ثم يعود فيجعل الشرح مدخلا ويشرحه باللفظ الذي كان مدخلا فيما سبق ، كما في المثال التالي :

— ص/٣٧ (التجويد = ويسمى التسوية)

— ص/٤٢ (التسوية = ويسمى التجويد)

وكما في المثال التالي الذي مر من قبل:

— ص/٣٣ (الانقطاع = ضد الاتصال)

— ص/١٦ (الاتصال = ضد الانقطاع) .

وهذه طريقة مبهمة لا تقدم شيئا ولا تضيء أيا من المصطلحين المنخلين نظرا لتعاقبهما ودورانهما في لغة الشرح بالتبادل والدور .

وقد يقع المؤلف في أثناء شرحه بعض المصطلحات في خطأ إيراد بعض المفردات الغامضة التي تعيق فهم دلالة المصطلح المراد شرحه ، وهو لم يلتفت إلى هذا لأنه ينقل عن القدامى من دون أن يعبر عن هذا المنقول بلغة واضحة معاصرة مفهومة مفسرة ومن الأمثلة على ذلك .

— ص/٧١ (صح = تأتي بمعنى التصحيح وتأتي آخر اللق) .

وفي موضوع آخر يقول :

— ص/٧١ (صح رجع = يكتب هذا اللفظ بعد الانتهاء من الحق) .

فكلمة الحق التي وردت في هذين النصين السابقين كانت تحتاج إلى بيان وإيضاح . وهي ما يزيده صاحب النسخة على أحد هامشي الصفحة يمينا ويسارا ويشار إليها عادة بخط مائل ناحية الجهة التي يكتب فيها ، فإن كانت جهة اليمين رسم لها في السطر هذه العلامة متجهة إلى مكان الزيادة هكذا (٢) وإن كانت الزيادة جهة اليسار رسمت متجهة هكذا (٦) .

وقد جاء في تعريفها في هذا المعجم ما يلي :

ص/٩٣ (الحق = اصطلاحا ، الساقط في الحواشي ، ويسمى بذلك عند أهل الحديث والكتابة) . والكتابة هنا ليست الترسُّل وإنما يقصد عند أصحاب علم المخطوطات والمحققين .

وحق الكلمة أن تفسر في النصين السابقين حتى يتضح مفهوم الرمزین المستخدمين في تصحيح النسخ وهما (صح) و (صح رجع) (راجع مناهج تحقيق التراث للدكتور رمضان عبد التواب)

وقد حرص الأستاذ المؤلف أن يذكر المعنى اللغوي في افتتاح شرحه للعبارات الاصطلاحية الحديثية والمصطلحات وهو منهج محمود لبيان العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للفظ قيد الشرح ، وليبيان القوانين الدلالية المفسرة التي تحكم انتقال اللفظ من المعنى اللغوي المعجمي الحقيقي إلى المعنى العرفي الاصطلاحي الحديثي من انتقال أو تخصيص أو تعميم إلى غير ذلك . ولكنه لم يحرص عليه في كل مرة في كثير من الأحيان في مثل : علل الحديث ص/٧٩ ؛ والعلو ص/٨٠ ومطرح ص/١٢٠

وقد أدى استخدام المؤلف للترتيب الهجائي وفق شكل الكلمات النهائي إلى توزيع المصطلحات المترادفة أو المترابطة على أماكن متعددة متفرقة فأنت واعد على سبيل المثال :

أضبط ص ٢٩ في باب الهمزة ؛ والضبط والضابط ص ٧٥ في باب الضاد، مع أنهما جميعا من جذر لغوي واحد هو (ض ، ب ، ط) .

كما أنك واجد : وضاع ص/١٤٢ ووضع ص/١٤٢ في باب الواو ويضع ص/١٤٣ في باب الياء مع أنها جميعا من جذر لغوي واحد هو (و ، ض ، ع) .

كما أن ترتيبه لكتابه وفق شكل الكلمة النهائي قد شابه بعض الخلط — فهو في باب الضاد ص/٧٥ ذكر مصطلح : (الضبط) قبل مصطلح : (الضابط) والصواب قلب هذا الترتيب .

— وأورد (إجازة الطفل) ص/١٨ بعد (إجازة معين) ص/١٨ قبل (إجازة معين غيره) والصواب قلب ذلك الترتيب .

— ومن أمثلة هذا الاضطراب أيضا في الترتيب : مجيء (المعلق) ص/١٢١ سابقا (المعل) والصواب قلب ذلك الترتيب .

— وكذلك مجيء : المعرفة ص/١٢٢ بعد (المعل) و(المعلق) والصواب أن تأتي قبلهما . وغير هذا كثير جدا في الكتاب .

ومن المعايير التي يُحتكم إليها في قياس جودة المعجم أو ردايته ؛ وفائده بتوزيع المداخل أو المصطلحات في المظان التي يمكن لمستخدمي المعجم أن يذهبوا إليها وهو ما يمكن أن يسمى بحسن توزيع المواد المعجمية على المداخل المظنونة .

وهذا المعيار ساقط في كثير من الأحيان في هذا المعجم وهو أحد آثار غياب الهدف من صناعته ، وهو تيسير الوقوع على شروح الألفاظ المعجمية من دون عناء ومن دون إضاعة للوقت في البحث عنها كما أنه أحد آثار ضالة قائمة مصادره وغياب كثير من المصادر الأصلية عنه ومن الأمثلة على غياب هذا المعيار ما يلي :

— أورد المؤلف مصطلح (المتواتر) في باب الميم وصنع له مدخلا خاصا في ص/١٠٢ والقواعد في أصول صناعة المعجم تقضي بأن يأتي به مرة في (الخبر المتواتر) ، وفي (الحديث المتواتر) بجانب وروده في (المتواتر)، ولو أنه راجع المعاجم الاصطلاحية السابقة عليه والتي فاتته الإفادة منها ، لما فعل ذلك.

— ومثل ذلك يمكن أن يقال عن خلو المعجم من مصطلح (الصحة) مع وجود (الصحيح) ص/٧٢ وغير ذلك كثير .

ولا تسويغ لذلك بإرادة الاختصار ، أو الفرار من التكرار لأنه كان بإمكانه شرح المعنى في واحد من هذه المواضع فقط ثم الاكتفاء بالإحالة التسمية الأمامية أو الارتدادية الإرجاعية في المواضع الأخرى ، وبهذا يكون — لو فعل — قد حقق الهدفين معا ، هدف الاختصار وعدم التوسعة وعدم التكرار في الكتاب من جانب وهدف شمول توزيع المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية على مواضعها المتعددة المظنونة من المستخدمين .

(٤)

ولقد فات المؤلف الإفادة من تراث المعاجم الاصطلاحية العامة التي وردت إلينا عن علمائنا القدامى والتي دونوا فيها شروحا لمصطلحات العلوم الإسلامية على تنوع مجالاتها المعرفية من مثل :

١- أبجد العلوم للفتوحي

٢- التعريفات ، للجرجاني

٣- التعريفات لابن كمال باشا

٤- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي

٥- كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي

٦- الكليات لأبي البقاء الكوفي

٧- مفاتيح العلوم للخوارزمي .

وكلها مطبوعة متاحة باستثناء التعريفات لابن كمال باشا .

كما فات المؤلف أن يفيد من عدد غير قليل من معاجم المصطلحات الحديثة أو مؤلفات علم مصطلح الحديث ، ككتاب الباعث الحثيث لابن كثير وشرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني وأمالى العراقي والسهيلي ومؤلفات الخطيب البغدادي وابن عساكر وكلها مطبوعة متداولة .

كما أنه أغفل الرجوع إلى المعاجم الأصولية التي ضمت بطبيعة تكوين علم أصول الفقه عددا كبيرا من مصطلحات الحديث النبوي الشريف

ولا غرابة في هذا لأن السنة هي المصدر الثاني من مصادر الاستنباط عند المسلمين وهو ما يعنى به علم أصول الفقه من مثل :

١- بيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقهاء من معرفتها للأبدي المالكي المصري.

٢- الحدود الدقيقة والتعريفات الأنثوية للشيخ زكريا الأنصاري المصري الشافعي .

٣- الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي الأندلسي المالكي.

٤- الحدود في الأصول لابن فرحون المالكي .

٥- الحدود في الأصول لابن فورك

وكلها مطبوعة كذلك ومحقة.

ونحن نؤمن إيماناً أنه كلما اتسعت الدائرة التي يجمع منها محرر المعجم مادته زادت فرصته في الوقوع على مادة أكثر تلزم عمله وتثريه، سواء كانت هذه المادة في مقامنا هذا مصطلحات أو عبارات اصطلاحية حديثة أساسية تمثل عماد المعجم أو كانت ألفاظاً مساعدة كاشفة لدلالات المصطلحات الأمهات ولها علاقات تزيد هذه المصطلحات وضوحاً .

وقد كان من آثار غياب هذه المصادر عن دائرة جمع مادة المعجم

مجموعة من السليبيات ظهرت في تأليفه منها :

١- مجيء كثير من تعريفات المصطلحات أو شروح العبارات الاصطلاحية ناقصة ومعيبة وغير شاملة ولا وافية ولا واضحة في كثير من الأحيان .

ومن أمثلة عدم الدقة في شرح عدد من المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية الواردة في الكتاب ما يلي :

أ - ص/٥٤ (الحديث القدسي : هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأسند إليه ربه عز وجل) .

وإذا وضعنا هذا التعريف الذي جئنا به على سبيل المثال أمام تعريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الجرجاني توفي ٨١٦ هـ) في معجمه الاصطلاحي العام : (التعريفات)؛ أدركنا الفارق بين التعريفين وأدركنا النقص الذي أصاب تعريف قاموس المصطلحات الحديثية الذي نعرض له، يقول الجرجاني :

التعريفات ص/١١٣ مصطلح ٥٥٠ (الحديث القدسي = هو من حيث المعنى من عند الله تعالى ومن حيث اللفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهو ما أخبر به الله تعالى نبيه بإلهام أو بالمنام فأخبر عليه السلام عن ذلك المعنى بعبارة نفسه فالقرآن مفضل عليه لأن لفظه منزل أيضا)

فقسي تعريف (التعريفات) مزية تفوق تعريف قاموس مصطلحات الحديث النبوي ، ولا عبرة هنا بقصر تعريف الأخير ، لأنه قصر أخل بالشرح واعتبار الاختصار مزية كما يقرر علم المصطلح وورد عندما يفي التعريف بالمطلوب منه ويوضح المعنى من غير نقص ولا اضطراب .

فقسي تعريف الجرحاني زيادة في بيان طريقة تنزله وهو الإلهام أو المنام وأن هذا التنزل ما هو إلا انقذاح للمعنى في القلب والتصور وليس وحيا . أما اللفظ والعبارة فللنبي صلى الله عليه وسلم أو بعبارة نفسه كما قال الشيخ .

— ومن الأمثلة كذلك التي تؤكد الأثر السلبي لغياب أمثال هذه المصادر في ظهور المصطلحات غير دقيقة ولا واضحة ما يلي .

ب — ص/١٠٢ في تحريره لمصطلح : المتواتر قال القاموس : (المتواتر هو ما رواه جمع عن جمع إلى منتهاه ، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب (و) منتهى خبرهم الحس).

والذي يراجع ما ساقه الجرجاني في معجمه : التعريفات في المدخلين اللذين صنعهما للخبر المتواتر ص/١٣ مصطلح ٦٤٣ وللمتواتر ص/٢٥٦ مصطلح ١٢٧١ يجد زيادات تنحو بشرحيهما نحو الدقة والشمول من مثل زيادة : ثبوت الرواية والنص على كثرة الرواة وعدالتهم والنص على كفر من يجحد المتواتر وهي زيادات لم ترد في القاموس موضوع العرض .

٢— ومن الآثار السلبية التي نجمت عن عدم الرجوع إلى أمثال هذه المصادر التي أشرنا إلى غيابها أن أخل المعجم بعدد كبير من المصطلحات والعبارات الحديثية ، لم ترد فيه ولم يعرف عنها المؤلف الفاضل شيئا وهاك بعض الأمثلة عليها :

أ - الإلهام : وهو من طريقي تنزل الحديث القدسي . وهو ما وقع في القلب من علم، كما جاء في التعريفات ص/ ٥١ مصطلح ٢٠١ وهو ليس حجة في الاستنباط عند أهل السنة على خلاف الصوفية .

ب - الرسالة: وهي ما يبعث الله به الرسل من أحكام إلى الخلق (كما في التعريفات ص/ ١٤٧) .

ج - الرسول : (وانظر: النبي) : وهو من المصطلحات اللازمة هنا وإن كان مشتركاً مع علوم كثيرة كالعقيدة وعلم الكلام وأصول الفقه وفي التعريفات ص/ ١٤٨ مصطلح ٧٢٩ (الرسول في اللغة هو الذي أمره المرسل بأداء الرسالة بالتسليم أو القبض. وفي الاصطلاح إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام) .

د - التدوين : وهو كتابة الحديث النبوي ، وقد بدأ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح في الإجماع تدوين المروي بالمعنى .

هـ - التقرير : وتتبع أهميته من كونه أحد الأضلاع التي تكوّن مفهوم السنة المطهرة وهو موافقة فعل الصحابي لما أمر به الله سبحانه وتعالى وتصديق الرسول على ذلك ببيان بالعبرة أو سكوت موح بالإقرار . انظر التعريفات ص/ ٨٩ مصطلح ٤٠٨ .

و - التوهم : وهو ما قد يصيب من شكوك في رواياتهم فيروي شيئاً متخيلاً أو فاهماً خطأ أنه سمعه (وينظر: الغفلة) .

ز - الرؤية : وهو ما يراه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام أو في الصحو وهو أحد طرق تلقي الحديث القدسي وهو في التعريفات ص/ ١٥١ مصطلح ٧٤٦ (الرؤية: مشاهدة بالبصر حيث كان في الدنيا أو في الآخرة) وتوسعتها فيما قدمنا لمناسبة علم الحديث .

ح - الشرط : هو ما يتوقف ثبوت الحكم عليه أو هو تعليق شيء بشيء كما في التعريفات ص/ ١٦٦ مصطلح ٨٢٢ وهو لازم في المصطلحات الحديثية لكثرة الكلام عن شروط الرواة ولا سيما البخاري ومسلم .

ط - الشك : وهو من العلل التي تقع للرواة فتتال من مروياتهم وهو في التعريفات ص/١٦٨ مصطلح ٨٣٥ (التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك) (وراجع الظن) .

ي - فعل النبي صلى الله عليه وسلم : وهو ثاني الأضلاع المكونة لمفهوم السنة المطهرة ، وهو ما يتلفظ به رسول الله صلى الله عليه وسلم تعليما وبيانا وإرشادا وبلاغا عن رب العزة سبحانه مفعلا أو موضحا أو مخصصا أو منثنا حكما أو ناسخا ... إلخ . وهو في التعريفات ص/٢٣٠ مصطلح ١١٥٨ (اللفظ المركب في القضية الملفوظة) . وما قدمنا ألصق بعلم الحديث من غيره .

ك - لفظه صلى الله عليه وسلم : وهو ثالث الأضلاع الثلاثة المكونة لمفهوم السنة النبوية الكريمة ، وإن عري عن الإضافة فقد ينصرف إلى مرويات الرواة أو نص راوٍ بعينه تحديداً ، كأن يقال في لفظ لمسلم ، أو في لفظ للبخاري أو اللفظ لفلان وراجع التعريفات ص/٢٤٧ مصطلح ١٢٢٥ ل - المستند : وهو السند ، وقد ورد السند فقط في قاموس مصطلحات الحديث النبوي ص/٦٧ .

م - مُشكّل الحديث : وهو من أكد المصطلحات التي يحتاج إليها دارسو الحديث النبوي الشريف وهو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل وطلب ، وهو الداخل في أشكاله أي : في أمثاله وأشباهه . وراجع : التعريفات ص/٢٧٦ مصطلح ١٣٧٧

ن - المنفصل منه : وهو من مصطلحات المحدثين يعنون به : ما سقط من الرواة قبل الوصول إلى التابع . كما في التعريفات ص/٣٠١ مصطلح ١٥٠٤ .

وهذه كلها مصطلحات أخلّ بها كتاب قاموس مصطلحات الحديث النبوي ، من جراء إهماله المصادر التي ذكرناها .

وقد أطلنا في ذكر أمثلة لهذه المصطلحات الغائبة لنبرهن على مدى النقص الذي شاب هذا الكتاب ، وهذا من مراجعة معجم مصطلحات واحد

قديم، فما بالك لو اجتهد المؤلف واستقصى في مراجعة هذه المصادر أو تلك مما ذكرناه آنفا .

وهناك أمثلة أخرى نورد بعضها من دون شرح زيادة في تأكيد الأثر السلبي لغياب هذه المراجع عن المؤلف وهي : اختلاف الرواة، والجاحد، والصحة، وظاهر الصحة، وظاهر الضعف، وظاهر الوضع، والمستحب، والمكروه، والمندوب، والنبي، والوهم. وغير ذلك من مصطلحات لازمة هي من أكد ما يجب على المحدثين معرفته والإلمام به .

(٥)

ومن جهة أخرى فقد اعتمد مؤلف القاموس طريقة واحدة في توثيق النقول التي أخذها من المصادر التي رجع إليها وأثبتها في الصفحة الثالثة من مقدمته ، وهي تلخص في ذكر اسم المرجع بين معكوفين عقب نقله شرح المصطلح وهذا هو الغالب على طريقة توثيقه ، وأحيانا ما يذكر اسم واحد من العلماء بين هذين المعكوفين ممن قدم أسماءهم في الصفحة الثانية من مقدمته ،

وقد وقع في عدد من الأخطاء على الرغم من يسر هذه الطريقة وسذاجتها ، نبينها في التعليق على الأمثلة التي نذكرها. ومن الأمثلة التي توضح طريقته تلك ما يلي :

— ص/١٢٠-١٢١ (المعاجم = جمع معجم : وهي في اصطلاح المحدثين : الكتاب الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك ، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم) [الرسالة] .

ومعنى كون الرسالة بين معكوفين أن هذا الكلام معزو إليها . والعجيب أن كتاب الرسالة وهو كتاب أصولي ألفه الإمام الشافعي لم يرد في قائمة مصادر المؤلف .

وهو في توثيق المصطلحات وشروحها بدا حريصا على أن يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه ، كما مر بك ورأيت ، لكنه قليلا ما كان يخالف تلك

الطريقة ويتركها ليذكر اسم المؤلف لا الكتاب ، وهو واضح مثلا في شرحه مصطلح : (المفصل ص/١٢١) حيث عزاه إلى النووي وهو يقصد بطبيعة الحال كتابه التّريب . ومثل ذلك فعله في مصطلح : المناولة مقرونة بالإجازة في باب الميم، حيث عزاه إلى ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث. ومثل ذلك فعله في مصطلح: الرواية بالمعنى ص ٦٢ ؛ ٦٧ . ومثل ذلك فعله في مصطلح السابق واللاحق ٦٥ ، حيث عزاه إلى البلقيني .

والأمر مع هؤلاء الأئمة يسير لأن قائمة المصادر التي صنعها ضمت كتابا واحدا لكل منهم ، لكن الأمر يصبح ملبسا ومثيرا للاضطراب والحيرة عندما يتعلّق الأمر بعزو المصطلح إلى عالم أو إمام له أكثر من كتاب في القائمة ، فذكر اسمه فقط في هذه الحالة من دون إقرانه بعنوان كتابه ، يوقع في اللبس والاضطراب وتضييع الوقت أمام من يريد عرض ما قرأه على مصدره الذي أخذ منه ، فالمؤلف في شرحه لمصطلح الحديث يقول:

ص/٥٣ (الحديث لغة = ضد القديم) [التّريب] . وليس في هذا العزو شيء (واصطلاحا : ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم) [ابن حجر] ولا ندري أي كتاب لابن حجر العسقلاني نقل عنه ، فقد احتوت قائمة مصادر المؤلف على كتابين هما: نخبة الفكر ، وتّريب التهذيب . ولا يقال إنه في النخبة لأنه هو المعنى بالمصطلحات والتّريب معنى بالترجمة للأعلام ، لأن المكتبة العربية علمتنا أنها متداخلة المعارف ، لا تعترف بما يسمى الآن التخصص الدقيق ، ولأن الثقافة الإسلامية متشابكة الأغصان وما الذي يمنع أن يرد تعريف بمصطلح حديثي في كتاب يترجم لرواة الحديث ورجاله .

وقد فعل ذلك مع ابن حجر أكثر من مرة في مثل : حسن لذاته ص/ ٥٥ ؛ والحسن ص/٥٤ والخبر ص/٥٦ وخف الضبط ص/٥٧ .
وقريب من هذا فعله مع بدر الدين الطيبي ص/٥٣ وليس له كتاب مذكور في القائمة .

ومثل ذلك فعله في عبارة : على شرطهما ص/٨٢ حيث عزاها إلى العراقي وليس له كتاب مذكور في المقدمة .

ومثل ذلك فعله في شرح مصطلح : التابعي ص/٣٦ حيث عزاها إلى الخطيب البغدادي وليس له ذكر في قائمة المؤلفين ، ولا له كتاب في قائمة مصادره . ومرة أخرى يفعل ذلك في : زيادة الثقة ص/٦٣ وسمعت فلانا .

(٦)

وقد خلا المعجم من أي فهارس فنية على الرغم من حاجته إلى ذلك ولا سيما فهارس الأعلام أو الكتب أو المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية أو الأماكن أو الأقوال والأخبار .

وقد كنا نود من المؤلف أن يرقم مصطلحات المعجم أو عباراته الاصطلاحية وأن يذكر في توثيقه أرقام الأجزاء والصفحات للكتب التي استخدمها ولا يتركها كما فعل غفلا عارية من ذكر المواضيع ومنها كتب تتكون من أكثر من مجلد كالترتيب للنووي ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، وهو لازم لو حكمنا أحد هدفه المعلنين في مقدمته وهو هدف التيسير على الباحثين .

كما أن المؤلف أخطأ حين سمى كتابه قاموس ... ؛ لأن القاموس هو البحر والذي دعاه إلى ذلك اشتهار هذه التسمية من لدن صارت علما على واحد من أشهر المعاجم اللغوية العربية العامة وهو القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز ابادي فنسي معناه الذي أخبرتك به وتطور عن طريق التعميم ليصير علما على أي معجم والصواب أن يسميه معجم مصطلحات الحديث أو كتاب مصطلحات الحديث .

(٧)

غير أن حسنة يجب أن تذكر لصاحب هذا الكتاب وطابعه وهي من الأمور التي يدعو إليها علماء صناعة المعجم الحديث ، ألا وهي التمييز بين المداخل بلون حبر مخالف لدرجة لون لغة الشرح وبحجم طباعي (بنط) مخالف لحجم طباعة حروف لغة الشرح ، حيث وضع الطابع المداخل أو

المصطلحات والعبارات الاصطلاحية في مستطيل طويل مظلل على جانب الصفحة يمينا وقد كتبت بحبر أكثر قتامة من لون حبر لغة الشرح وبحجم طباعي أكبر من حجم طباعة حروف لغة الشرح .

وبعد فهذا عرض نقدي لمعجم قاموس مصطلحات الحديث النبوي (الشريف) هدف إلى بيان منهجه وكيف بناء مؤلفه وبيان مصادره وبيان العيوب التي وقع فيها والنقص الذي شابه ، وهو أبدا لا يهدف إلى الانتقاص من جهد صاحبه وإنما يهدف إلى تقويمه وتصحيح ما عساه يكون قد وقع فيه من أخطاء وأوهام واضطراب ونقص.

وهذا العرض النقدي الذي قدمناه لهذا المعجم كان دافعنا إليه شرف موضوعه وقيمته فالمجتمع العلمي في حاجة ماسة إلى أمثال هذه المعاجم الاصطلاحية الخاصة أيا ما كان مجالها المعرفي ، وتزداد الحاجة كلما كان المجال المعرفي قريبا من العلوم الشرعية المعينة على تفهم كتاب الله سبحانه وتعالى وعلى فهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه من وراء القصد .

المراجع

- تراث المعاجم الفقهية في العربية ، دراسة لغوية في ضوء أصول صناعة المعجم والمعجمية للدكتور خالد فهمي ، مكتبة إيتراك بالقاهرة ٢٠٠٣ م
- التعريفات للجرجاني ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإياري ، دار الريان القاهرة ١٩٩١ م
- صناعة المعجم الحديث للدكتور أحمد مختار عمر مكتبة عالم الكتاب بالقاهرة ١٩٩٨ م
- علم اللغة وصناعة المعاجم للدكتور علي قاسم ، الرياض ٢٠٠٠ م
- قاموس مصطلحات الحديث النبوي، للأستاذ محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة بالقاهرة ١٩٩٦ م
- المسند للإمام أحمد ، تحقيق الأستاذ الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠ م
- المعاجم اللغوية، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦ م
- مقدمة في فقه اللغة ، للدكتور محمد أبو الفتوح ، مكتبة النهضة العربية ببيروت سنة ١٩٦١ م
- منهاج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ١٩٨٦ م .

هدم الصنم

حول منهج لتقييم النظريات المعرفية الوافدة

في العلوم الإنسانية

كوكية اللغة : نموذجًا

حول منهج لتقييم النظريات المعرفية الوافدة

في العلوم الإنسانية

كوكبية اللغة: نموذجًا

إن أيسر وصف لخصائص المناهج عند العلماء المسلمين في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية أنها مناهج تقوم على طلب الدليل . وما الحديث عن أدلة الأحكام ، ومصادر الاستنباط عند الأصوليين ، ومصادر الاحتجاج عند اللغويين وغيرهم من علماء العرب والإسلام قديمًا إلا علامة على تلك الحقيقة التي نقرها الآن .

وفي هذه الحقيقة الأولية التي رددتك إليها الآن ما يؤكد مشروعية بحثنا هذا ، ولاسيما أن لكل أمة هويتها وثقافتها التي تنتمي إليها .

والأمة الإسلامية أمة يحكمها تصور عقدي وأخلاقي خاص متميز من غيره ، يحكم مسيرة حياتها كلها ، ومن أجل ذلك رأينا ضرورة فحص كل دعوى تأتينا من خارج نطاق الثقافة العربية الإسلامية ، وهذه الضرورة عقديّة من جانب ، ومعرفيّة من جانب آخر للحفاظ على ثوابت الأمة ، وتاريخ الحضارة العربية في ظل الإسلام تاريخ طويل للنوافذ المفتوحة عبر تاريخها كله ، بمعنى أن في نصوصها الحاكمة (قرآنًا وسنة) ما يأمر بالأخذ عن الآخر ، مع مراعاة طبيعة الحق الذي نؤمن به ونعتقد .

وفي تاريخ حضارتنا أدلة دامغة على هذا الانفتاح على الآخر ، والإفادة من إنتاجه العلمي . ومراجعة إنتاج القرن الرابع الهجري تحديدًا ؛ قرن الحضارة الإسلامية — في مجال ترجمة علوم الثقافات الأخرى الإغريقية ، والسيانية ، والفارسية (وهي وثنية أو كتابية) — تصدق هذه الدعوى التي نقول بها ونقرها (انظر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، لأدم ميتز ، ترجمة محمد عبد الهادي أبي ريدة ، مكتبة الأسرة القاهرة ٢٠٠٢ م)

وفي هذا السياق يصح الاستشهاد بحديث – النبي صلى الله عليه وسلم – الذي أخرجه ابن ماجه رحمه الله في سننه (كتاب الزهد ، باب الحكمة ٤٢٠/٢ حديث رقم ٤٢٢١ من طبعة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله طبعة وزارة المعارف السعودية ، الرياض ١٩٩٠م) ولفظه فيه: " الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها " .

وقد كان الترمذي رحمه الله فطنًا عندما أورد الحديث الشريف تحت كتاب ترجمه بكتاب : (العلم) ، وهو استنباط نرمي إليه هنا ، تقول رواية الترمذي : (الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب انفيقه أشد على الشيطان من العابد ٥/ ٤٩ حديث رقم ٢٦٨٧ من طبعة دار الفكر ، بيروت بدون تاريخ ؛ و ٣٢٩/٧ حديث رقم ٢٦٨٨ من طبعة عزت عبيد الدعاس ، استانبول ، تركيا بدون تاريخ) : " الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها فهو أحق بها " .

وفيما سقناه الآن من أدلة على قبول الفكر العربي الإسلامي قديمًا وللآخر من التاريخ ، والنصوص معًا – ما يكذب دعوى (جيرار لوكليز) في كتاب (العولمة الثقافية : الحضارات البشرية على محك التجربة) (انظر : عرض الأستاذ هاشم صالح للكتاب في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية العدد الصادر بتاريخ الأحد ٤/مايو ٢٠٠٣م) عندما أراد أن ينتصف للحادثة الأوربية في مواجهة العولمة الأميركية ، التي وصفها بأنها لا تقبل التعددية على عكس حضارة الإسلام (والكلام لجيرار لوكليز) التي لم تكن تقبل التعددية ! وهو زعم ساقط على الأقل لما مر بك الآن .

ونحن نرى أن المنهج المقترح لتقويم النظريات المعرفية الوافدة من خارج الدائرة العربية والإسلامية في العلوم الإنسانية ، يجب أن يتضمن المعايير والضوابط الحاكمة التالية:

- أولاً – أن تكون النظرية المعرفية الوافدة غير متصادمة مع المرجعية العليا للأمة ، وهي المتمثلة في القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة الصحيحة.

منتدى سور الأزكيت
WWW.BOOKS4ALL.NET

- ثانياً – أن تكون النظرية المعرفية الوافدة مقترنة بالدليل الذي يؤسس لشرعيتها ، عقلياً ومنطقياً ، وتاريخياً .

• ثالثاً — أن تسلم النظرية المعرفية الوافدة من المطاعن القائلة عند خضوعها للنقد ؛ نقدًا خارجيًا أو ظاهريًا ، وداخليًا باطنيًا ، كما يقول علماء النقد التاريخي في الغرب ، أو سسندًا ، ومتنًا وموضوعًا بلغة علماء الرجال المسلمين ، وأن تسلم من التناقض ، وأن تكون قادرة على مواجهة الانتقادات المؤثرة .

• رابعاً — أن تكون النظرية المعرفية الوافدة مما ينبني عليها عمل ، أو فائدة ، أو اعتقاد .

• خامساً — أن تكون النظرية المعرفية الوافدة إنسانية الغرض والهدف .

وفي الصفحات التالية تفسير لهذه المرتكزات الخمس يعين على توضيحها ، وبيان المقصود منها ثم يتلوها تطبيق عملي يوظفها جميعا ، نرد به دعوى اللغوي الإنجليزي الشهير المعاصر الدكتور دافيد كريستال — حول كوكبية اللغة الإنجليزية. وهي الدعوى التي حاول أن يبشر بها العلماني الدكتور مراد وهبة ، الأستاذ بجامعة عين شمس .

شرط عدم تصادم النظرية المعرفية الوافدة مع مرجعية الأمة الإسلامية

من العبارات السعيدة التي استخدمها المنظر الإسلامي المعاصر الدكتور يوسف القرضاوي قوله : (المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة) . وهي العبارة التي جعلها عنواناً لأحد مؤلفاته (طبعة مكتبة وهبة ، بالقاهرة سنة ١٩٩٧م)

والعبارة - بُعد - تلخص موقفنا من هذا المرتكز تلخيصاً جيداً ؛ ذلك أننا نؤمن إيماناً قاطعاً في هذا الباب أن القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة معاً - حاكم على كل سياقات ثقافتنا ، أو هما شيء واحد مهيمن عليها ، على حد تعبير النص القرآني الكريم نفسه ، يقول رب العزة سبحانه: ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه ومهيماً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ﴾ [سورة المائدة ٤٨/٥] ، ويفسرها القرطبي رحمه الله (تفسير القرطبي ١٩٨/٦) قائلاً " الخطاب لمحمد - صلى الله عليه وسلم - والكتاب القرآن . بالحق ؛ أي : هو الأمر بالحق ... مهيمناً عليه ؛ أي : عاليًا ومرتفعًا " .

ومن المعاني التي أوردتها المفسرون حول الهيمنة المحكوم بها للقرآن الكريم : أنه شاهد على غيره وأمين على ما سواه ، وأنه - على حد تعبير الزمخشري (في تفسيره الكشاف ٣/١) : " رقيب على سائر الكتب ؛ لأنه يشهد لها بالصحة والثبات " . [التأكيد من عندي]

ومن المهم هنا أن نلفت إلى التعبير العزيز : ﴿ مهيمنا ﴾ الذي جاء على صيغة التذكير ، وفي التكرير من الدلالة على العموم والشمول ما هو معروف مقرر في قواعد اللغة العربية.

كما أنه من المهم أن نلفت إلى القاعدة الكبرى التي عليها المعول في أصول التفسير ، وهي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ ففي ضوء هاتين النقطتين يمكن توسيع النص دلاليًا ليقوم دليلاً على ما نرمي إليه

من كون القرآن الكريم وحاشيته الكبرى السنة المطهرة ، يمثلان المرجعية العليا لتسي ينبغي أن تحاكم إليها أي نظرية معرفية وافدة ، وفي هذا السياق يقرر ابن رشد في كتابه المهم : (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال) (تحقيق الدكتور محمد عارفة ، طبعة دار المعارف ، سلسلة ذخائر العرب بالقاهرة ١٩٨٢م ، ص ٢٢) أن موقف الإسلام هو قبول أي فكر وافد ثم عرضه على نصوص الشرع فما وافقها قبلناه ، وشكرنا أهلها عليه ، وما خالفها أخذناه ورددنا عليه ، وقومنا ما فيه من انحراف ثم نبهنا عليه .

وفي هذا السياق كذلك يصح الاستشهاد بعدد من القضايا المعرفية الوافدة التي تصادم نصوص هذه المرجعية العليا من جانب وتصادم القواعد المقررة في شرعنا روحاً من جانب آخر .

وهذه الأمثلة توضيح عاجل ريثما ننتقل إلى الجزء التطبيقي من بحثنا هذا ، والمتعلق بنقص نظرية كوكبية اللغة .

وسنكتفي هنا بعدد من الأمثلة الشائعة في الأوساط العلمية في البلدان العربية ولاسيما في مناهج التعليم ، ونبين سريعاً تصادمها مع نصوص هذه المرجعية العليا ، وروحها .

(أ)

من الشائع في مقررات علم الاجتماع أن المدرسة الفرنسية الوضعية ولاسيما على يد مؤسسها : (إميل دوركايم) ترى أن التوحيد (أو معرفة الإله الواحد) مرحلة متطورة في تاريخ الفكر الإنساني ، وأن البشرية مرت بمراحل تدينسية مختلفة أقل منها تطوراً ورقياً ، من الشرك وعبادة الأوثان والأساطير ومجمع الآلهة حتى وصلت إلى مرحلة التجريد العقلي الخالص الذي قادها إلى الحديث عن الإله الواحد . (راجع كتاب علم الاجتماع المقرر على الصف الثاني الثانوي للعلم بمصر طبعة سنة ١٩٨٦م) وهذه النظرية الاجتماعية المعرفية تصادم المرجعية العليا في الإسلام في أكثر من جانب :

١. إن النص القرآني الكريم يقول : ﴿ فقل لي آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٧]

ومن الجدير بالذكر هنا أن نقرر أن (الفاء) التي افتتحت بها الآية الكريمة عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب ؛ أي عدم التراخي الزمني ، وهذه الكلمات التي هي الهدي الرباني ، أعقبت النزول على الأرض .
والتوبة المذكورة هنا في الآية ليست من كفر ، وإنما من معصية أزل آدم ، وحواء الشيطان عن الشجرة التي حرمت عليهما .
أي أن الحياة الإنسانية الأولى كما تصورها قصة آدم وحواء مرت بمرحلتين :

الأولى — في الجنة ، في نعيم ورغد ، يعرفان فيه ربهما ، ثم معصية وحكم بالخروج من الجنة .

والثانية — على الأرض — صاحبها كذلك أمران :
الأول — عداوة بين الإنسان والشيطان : ﴿ ولقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ [سورة البقرة ٣٦/٢]

والثاني — هذي إلهي تلقاه آدم ، أو تلقى هو آدم ، وسار على دربه تائبًا طائعًا . ومما يدل على أسبقية التوحيد والهدى ، وأنه مرحلة أولى أعقبها الانحراف ما يقوله القرطبي [في تفسيره ٣٦٣/١] أنه لما عصى آدم ربه ، والمعصية تالية لإيمان ، ومعرفة ، وأحكام ونواه — تاب فقبل الله توبته : " ولم يكن إخراج الله تعالى آدم من الجنة ، وإهباطه منها (إلا) بعد أن تاب عليه وقبل توبته " .

٢. إن هذه النظرية المعرفية الوافدة تصادم ما عرف عن الله سبحانه وتعالى من عدل مطلق ، ودلالة لخلقه على الخير ، وليس من العدل ، ولا من الرحمة ، أن يخلق الله البشر ثم يتركهم ، يخطبون على غير هدى أزمنة طويلة حتى يهتدوا إليه سبحانه بعقولهم !

أضف إلى ذلك أن كل مراحل التدين (غير التوحيدي) من عبادة أوثنان ، وإشراك ، وطواطم ، وتابو ، ومجمع الآلهة في التصورين اليوناني الإغريقي ، والروماني وغيرهما — هي بحكم التصور الإسلامي للتاريخ مراحل انحراف عن عبادة الله وحده بشكل أو بآخر ؛ أي أن الله أولاً ، ثم

يقع الانحراف عن تصور وحدانيته ثانيًا إلى صور أخرى تحت أسماء ومسوغات مختلفة.

(ب)

مع الهجمة الشرسة للاستعمار على ديار الشرق العربي والإسلامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (قرني الحتميات العلمية) بشر كثير من علماء الغرب بتفوق الجنس الأبيض ، خدمة لهذه الحملات الاستعمارية ، لتلقى ترحيبًا في البلدان التي تحتلها ، وحتى لا يقاومها أبناؤها .

وحاولوا بهذه الفكرة أن يسوغوا هذا الاستعمار من طرف خفي . وقد كانت هذه الفكرة العنصرية مسوغًا يقال في تسويق كثير من الظواهر المعرفية التي ظهرت في الغرب ، وتأخر ظهورها في الشرق ، فظهور المسرح في الثقافة الغربية راجع في رأي تاريخ الأجناس الأنبيية الذي كتبه المؤلفون الغربيون إلى تفوق الجنس الأبيض ، وتميزه ، وقدرته الخيالية ، الأمر الذي لا يتمتع به العقل الشرقي .

وحاولت مدرسة الحتمية الجغرافية أن ترجع تخلف البلدان العربية والإسلامية إلى مناخها الحار الذي يهدر الوقت في نوم القيلولة ، ويعمل على انتشار الأمراض والأوبئة ، متناسية هذه المدرسة أن هذه البيئات الحارة كانت في يوم من الأيام (في العصور الوسطى في الغرب) هي سيدة الدنيا ، فسي ظل هذا المناخ الحار نفسه . وكانت أوروبا المنتمية إلى الأقاليم المناخية الباردة غارقة إلى أنبيها في جهلها ، وتخلفها وأوبئتها !

كل هذا يتعارض مبدئيًا مع ما يقرره رب العزة سبحانه من أن أمر الحياة قائم على السعي في الحياة ، والعمل وفق قوانين كونية لا تتخلف لأحد .

وهذا كله معارض كذلك لمبدأ المساواة بين الخلق الذي أقره الشرع الحنيف ، بين الأسود والأبيض ، وهذا الطباق للاستغراق ؛ أي لشمول الجنس البشري كله على ما هو مقرر في قواعد اللغة ، والمسألة كلها عمل واجتهاد بدليل قوله تعالى ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ [سورة التين

٤/٩٥] . والألف واللام في الإنسان للجنس ؛ أي : خلقنا الجنس الإنساني في أحسن تقويم موفور التمتع بأعضائه ، عقله ، وقلبه ، وذراعه ، وأصابعه ، وأرجله ، وهيئته ! (راجع : تفسير القرطبي ١٠٥/٢٠)

ثانيًا

ضرورة اقتران النظرية المعرفية الوافدة بالأدلة المختلفة عقليًا ومنطقيًا وتاريخيًا

من الشروط المقررة في علم المناهج (Methodology) أن تقوم النظرية المعرفية الوافدة ؛ أي نظرية معرفية ، على بناء محكم يستند إلى كل دليل يرى فيه مقوما من مقومات تكاملها وانسجامها مع المنطق ، والعقل ، والتاريخ العلمي. وهو ما يتطلب من المؤلف الاحتشاد الكامل للنظرية المعرفية التي ينادي بها ، وأن يخضعها لمقولات المواجهة النقدية. ولا ضير من أن يذيعها في طبعة تجريبية يتلقى بعدها المعارضات ، والانتقادات التي تبغى تقويم النظرية التي يتبنى الدعوة إليها فيما يعرف بدور حلقات النقاش (Seminars) في هذا الميدان .

(أ)

ولو ضربنا مثلاً مؤقتاً ريثما نعود إلى نظرية كوكبية اللغة ؛ الجزء التطبيقي من عملنا هذا — بنظرية الحتمية الجغرافية التي خالفت نصوص المرجعية العليا في الإسلام من جانب . وحاولنا أن نخضعها لهذا المركز الثاني ، لاتضح تهافتها .

ومن المعلوم أن هذه النظرية التي تعزو التخلف الموجود في البلدان العربية والإسلامية والإفريقية إلى وقوعها في نطاق الأقاليم المناخية الحارة ، وأن هذا المناخ القاسي هو المسئول عن تخلفها وتحديد نمط اقتصادها ؛ كانت قد ظهرت وصارت في ركاب العصر الاستعماري الغربي العسكري لهذه البلدان. ومجمل النظرية يقرر أن تخلف البلدان ذات المناخ الحار راجع إلى :

١. إهدار ساعات كثيرة بسبب القيلولة .
٢. الاستسلام للاستبداد ؛ نظراً للخضوع لهذا البيئات المناخية القاسية (راجع ؛ هل هناك علاقة بين البيئة المناخية والتخلف ؛ للدكتور حسن إلياس

محمد ، مجلة مركز البحوث كلية المعلمين ، بيشة ، السعودية للمعد الثالث لسنة ١٤٢٣ هـ . وهو لم يرد عليها أو ينقضاها)

ونسيت هذه المدرسة ما يلي :

١. أن كثيراً من البلدان المنتمية للأقاليم المناخية الحارة والقاسية كانت في عصور تاريخية (في إطار العصر الجيولوجي والمناخي للواحد) أكثر تقدماً ورقياً وحضارة ؛ والشواهد التاريخية من حضارات مصر والسبوبة والمكسيك وبلاد الرافدين وغيرها دليل قاطع ودائم في هذا الباب .

ففي حين أن التاريخ يشهد أن الدول المنتمية للأقاليم المناخية الباردة والمعتدلة عاشت ظروفًا حضارية مدنية في عصور أوروبا الوسيطة وحتى الآن ، ولاسيما في الجانب الأوروبي من آسيا ، وبعض بلدان أوروبا (المسيحية والشرقية) من مثل : ألبانيا ، والمجر (راجع ما كتبه الأمير أسامة بن منقذ في كتابه الاعتبار عن تجاربه التي يحكيها من خلال احتكاكه بالصليبيين في حملاتهم على الشام والقدس ، طبعة فيليب حتي ، مصورة مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م) .

٢. من جانب آخر فإن اتهام الشعوب التي تعيش في أقاليم حارة بأنها خاضعة مستسلمة للاستبداد من أثر المناخ القاسي - إغفال لحقائق تاريخية تشهد بخضوع شعوب أوروبا المنتمية للأقاليم المناخية الباردة إبان العصر الإقطاعي - لما هو أسوأ من الاستسلام للاستبداد ؛ فقد كانت عبودية تامة مطلقة ، وأمتلاكاً مهيناً ؛ إذ كان الإقطاعي يملك الأرض ومن عليها ممن يخضعونها من رجال ونساء وأطفال وحيوان . وتاريخ الثورات في أوروبا ولاسيما الثورة الفرنسية التي جاءت بعد مئات السنين من الخضوع للاستبداد في ظل الملكية الطاغية الإقطاعي الظالم شاهد على ذلك .

ولماذا تنسب نظرية الحتمية الجغرافية تاريخ المقاومة الطويل ضد حركات الاستعمار في البلدان العربية والإسلامية والإفريقية المنتمية لتلك الأقاليم المناخية الحارة القاسية في مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب واليمن وعمان والسودان وتشاد .. إلخ .

ثم لماذا لم تلتفت هذه النظرية الجغرافية إلى هذه الثورات والاضطرابات الشعبية والمسلحة ضد كثير من أوجه الاستبداد في هذه البلدان الحارة المتهمه بالخنوع والخضوع للاستبداد إلى يوم الناس هذا .

٣. ثم أن الحديث عن إهدار ساعات من ساعات العمل في وقت القيلولة الثقات إلى جانب واحد من جوانب القضية ؛ وهو الوقت الضائع ظاهرياً وإهمال لجوانب أخرى منه : أن هذا النوم فرصة لاستعادة النشاط مرة أخرى على ما هو معروف من أثر النوم في إعادة شحن كهرباء الدماغ ، وتمتع الإنسان بالحيوية ؛ ثم لماذا لا ينظر أصحاب نظرية الحتمية إلى ما يحدثه البرد الشديد وسقوط الثلوج من إعاقة للعمل وللحركة الإنسانية في أوجه النشاط الإنساني عموماً ، ولما تحدثه من تدمير للبنية التحتية من هدم للجسور ، وإتلاف الطرق وقلع للأشجار ، وقطع للاتصالات ، وهدم للمنازل مما يتكلف تكاليف باهظة لإعادة إعمارها مرة أخرى .

ثم لماذا لا ينظر إلى ما يحدثه البرد الشديد وسقوط الثلوج ، والاضباب ، وغلبة الظلمة على ساعات اليوم من إهدار الطاقة واستمرار الإضرار لفترات زمنية طويلة ، وهو ما جعل الغرب البارد أكثر استهلاكاً للوقود من غيره بسبب من هذا المناخ .

إن قراءة نظرية الحتمية الجغرافية التي ظهرت في ركاب القرنين الاستعماريين الثامن عشر والتاسع عشر ، في غيبة هذه المراجعات النقدية التاريخية والعقلية والمنطقية قاض بهزيمة شعوب البلدان الحارة نفسياً ، واستسلامها للاحتلال بحكم كونها متخلفة بطبيعتها ومفطورة على هذا التخلف. وهذا الاحتلال لها من جانب البلدان الباردة فرصة ذهبية لتحديثها ، والارتقاء بها !

وهو الأمر الذي بدأ يعود مرة أخرى مواكباً لموجة العولمة الأمريكية، إذ أصدر الأميريكى : دافيد لانيس أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد سنة ١٩٩٨م بمشاركة الجغرافي الأميركي أبلسورت هانتجتون

كتاباً عنوانه : (ثراء الأمم وفقرها . لماذا بعض الدول غنية جداً ، وبعضها فقير جداً ؟) .

وقد حاول فيه إحياء النظرية القديمة مرة أخرى تبشيراً بعلو كعب الثقافة (الباردة) لأميركا التي ينتمي إليها ، حتى تقبل الدنيا على العولمة الأمريكية ، وتخضع لها ، ولا تقاومها ، طالما أنها حتمية .

ثالثاً

ضرورة خضوع النظرية المعرفية الوافدة للنقد الداخلي والنقد الخارجي

عرفت الحضارة الإسلامية علماً جليلاً هو علم الجرح والتعديل ، قصد به واضعوه إلى معرفة حال الرجال من رواة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو ما عرفته أوربا تحت اسم آخر غير مصطلح نقد السند وهو مصطلح النقد الخارجي أو الظاهري ، كما جاء في كتاب بول ماس على وجه التحديد (وهو الكتاب الذي ترجمه الدكتور عبد الرحمن بدوي رحمه الله بعنوان : النقد التاريخي مع كتب أخرى في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه ونشرته وكالة المطبوعات بالكويت سنة ١٩٨٠ م) .

كما عرفت الحضارة الإسلامية نوعاً آخر من نقد النصوص سمته نقد المتن أو الموضوع وهو ما سمته الثقافة الغربية بالنقد الداخلي أو النقد الباطني .

وما نحب أن نشير إليه هنا هو أن أي نظرية معرفية وافدة ، أو غير وافدة ينبغي التشبث فيها أولاً من حال القائل بها ؛ والمبشر بمقولاتها ، والنظر إلى غرضه من ورائها من جانب سلامتها من التناقض الداخلي منطقياً ومعرفياً مع حقائق العلم المختلفة ، وأن تسلم من المطاعن القاتلة ، كما مر بك بعضها .

كما ينبغي أن تكون قادرة على مواجهة الانتقادات المؤثرة والسؤالات المخرجة على ما مر بك في مناقشة المراكز الثاني قريباً .

ويقترح هذا المرتكز اعتماداً على أصول نقد السند عند القدماء وأصول النقد الخارجي والظاهري عن المعاصرين مع بعض التعديل ما يلي:

١. عدم إهمال السيرة الفكرية (الأيديولوجية) التي أنتجت النظرية المعرفية الوافدة ، وتحديد موقفها الفكري من الإسلام والإنسان .
٢. النظر إلى الكتابات الغربية الوافدة نظرة اتهام في الأساس حتى تثبت براءتها ، معتمدين في ذلك على حقيقة نقول إن كثيراً من كتابات الاستشراق الغربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين لم تكن بريئة ، ولا نزوية ، بل كانت طلائع لحركات التصير والاستعمار العسكري.

وفي المقابل علينا أن ننظر إلى كتابات الغربيين في أوروبا وأمريكا في إطار أنها طلائع للحدائث الأوروبية ، والعولمة الأميركية ، على ما مر بك من أمر دافيد لاندس ، وألبسورد هانتستجون الأميركيين .

وعلينا أن نتبين خطورة ما يمكن أن يترتب عليه الأمر لو قبلنا نظريات معرفية وافدة من غير أن يخضع القائلون بها لمنهج تعديلي وتجريحي وتوثيقي .

وفي هذا السياق يمكننا أن نعيد قراءة قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ [سورة الحجرات ٦/٤٩] وفي قراءة لاثنين من السبعة هما حمزة والكسائي : ﴿ فتثبتوا ﴾ في آية الحجرات ومرتين في سورة النساء ٩٤/٤ وفي تفسير هذه الآية الكريمة يقول القرطبي (تفسير القرطبي ٢٦٥/١٦) : " في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد *إن كان عدلاً* ؛ لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق . ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً لأن الخبر أمانة ، والفسق قرينة يبطلها " .

وفي هذا التفسير نقاط مهمة ، وهي متعلقة بالمسلم الذي ثبت فسقه ، فما باللك بالأوربي ، أو الأميركي اللذين قام الدليل على كراهيتهما للثقافة العربية والإسلامية ، أو قل قامت الشبهة على أنهما طلائع للحدائث الأوروبية ، والعولمة الأميركية ، والخصومة مسقطاة للشهادة في العصر الواحد .

فلا بد إذا من التثبت من نزاهة (أو العدل في نص القرطبي) صاحب النظرية المعرفية الوافدة ، وبراعته من شبهة خدمة الاستعمار وأغراض الاستعمار أو الحداثة أو العولمة ، أو الصهيونية المسيحية والقاعدة في هذا المجال أن المتهم مدان حتى تثبت براعته .

ولا يصح ثم لا يجوز حصر رد ما جاء به الفاسق في الأخبار فقط كما جاء في نص القرطبي السابق ، بل علينا التوسع في رد الأخبار وفي رد غير الأخبار مما لم يوثق ، ومعتدنا في هذا هو أن الأخبار والنظريات المعرفية والبيانات والإحصاءات الوافدة سواء بسواء ، لا فرق بين واحدة وأختها لأنه إن كانت الأخبار أمانة على حد تعبير القرطبي ، فإن العلم أمانة أغلظ ، لن الخبر وقعه وأثاره فيمن يتعلق به وهم فئة محصورة في مكان محصور وزمان محدد ، أما العلم فوقه وأثاره إن كان ضللاً يشمل الأمة كلها في شتى فئاتها ، وفي أماكنها المتعددة ، وليست ثمة زمان يحيط بهذه الآثار .

وفي هذا المجال يصح الاستشهاد بالخبر المأثور الذي رواه الإمام مسلم (في مقدمة صحيحه ١٤/١) حيث يقول فيه : " إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم " .

وفي رواية للدارمي (في سننه ، المقدمة ٣٨/١) : " عن هذا العلم دين فليَنظر أحدكم ممن يأخذ دينه " .

والحديث مروى بعد في : كنز العمال للمتقي الهندي ، طبعة التراث الإسلامي ، القاهرة ، بلا تاريخ تحت رقم ٢٩٣١٦ ورقم ٢٩٢٧٣ ، وفي تاريخ جرجان للسهمي ، طبعة عالم الكتب ، بيروت بلا تاريخ رقم ٤٧٣ ، وفي العلل المتناهية لابن الجوزي طبعة الهند ١٢٤/١ ، وفي فهرس ابن خير ، طبعة الخانجي ، بالقاهرة ١٩٩٠م ص ١٨) .

وليس يصح رد الحديث ، لأن الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله حكم عليه بأنه ضعيف جداً (على ما جاء في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٠٣/٥ حديث رقم ٢٤٨١ طبعة المعارف ، بالرياض سنة ١٤١٧ هـ على ١٩٩٦م) ذلك أن تضعيف الأستاذ ناصر الدين الألباني رحمه الله منصب على تضعيف السند وحده ، وإن صح وقفه على ابن سيرين ، وهي عبارة أبي نعيم الأصبهاني التي يقول فيها : " والأصح أنه موقوف على ابن سيرين " .

ومن جانب آخر يقول القرطبي (في تفسيره ٢٦٦/١٦) ، وإلحاحنا على تفسير القرطبي راجع إلى أنه تفسير مهتم بالأحكام ؛ ولذا سماه بالجامع لأحكام القرآن : " وفي الآية (أي في قوله تعالى ﴿ إن جاءكم فاسق ﴾) دليل على فساد قول من قال : إن المسلمين كلهم عدول ، حتى تثبت الجرحه ؛ (أي : التجريح ، وعدم التعديل ، والتفسيق) ؛ لأن الله تعالى أمر بالتثبت (وهو يصحح معنى الحديث المتقدم حيث جاء في روايته بفعلين دالين على الأمر ، وهما : فانظروا — وفليُنظر) قبل القبول ، ولا معنى للتثبت بعد إنفاذ الحكم، فإن حكم الحاكم قبل التثبت — فقد أصاب المحكوم عليه بجهالة " .

ومن جانب آخر فإن علينا أن نوسع من دائرة دلالة الفاسق التي جاءت في الآية الكريمة ونحن نطبقها على المؤلفين الغربيين بحيث تقتصر على رد من ثبت بعد الفحص أنه مغرض ، ومتعصب ، ويخدم أغراضا مشبوهة .

أما إذا كان المؤلف الغربي محايدا وموضوعيا — فإن دور النقد الداخلي أو الباطني أو الموضوعي أو نقد المتن تاريخيا ومنطقيا وعقليا ومعرفيا ، هو المحك الفاصل ، والقول الحاسم في قبول النظرية المعرفية الوافدة ، أو ردها ، ونقضها وهدمها .

ومن الخطر كل الخطر أن ينظر للمؤلفين الغربيين وإلى إنتاجهم المعرفي وعلى العيون منا نظارة الهزيمة النفسية ، أو نظارة الانبهار بمنجزات العقل الغربي ، أو ننظر إلى إنتاجهم العلمي وفي نفوسنا شيء من القابلية للاستعمار على حد تعبير المفكر الإسلامي الأستاذ مالك بن نبي .

ولا يصح كذلك قبول كل ما يرد من الآخر الوافد بدعوى انتمائه إلى المعسكر الغربي المتقدم المتحضر ؛ لأن القاعدة عندنا تقول إن كل أحد يؤخذ منه ويرد ، وأن التسليم المطلق لمقولات الغرب المعرفية من دون فحص أو نقد أو عرض لها على أصولنا ، وثوابتنا أشبه شيء بمن يلغي عقله ثم هو يسجد لصنم !

رابعاً

ضرورة أن تكون النظرية المعرفية الوافدة
مما ينبني عليها عمل أو اعتقاد أو تجر نفعا

لعلنا نذكر أن كثيراً من الآثار الواردة من عصر النبوة الكريم كانت تعلمنا أن ندعو الله سبحانه أن يعلمنا ما ينفعنا ، وكانت تعلمنا كذلك أن نستعيز من كل علم لا ينفع.

ودائرة النفع هنا واسعة جداً تشمل شتى مجالات الحياة ، ومختلف ميادين الحركة الإنسانية ، أفراداً وجماعات ، اجتماعياً وسلوكياً ونفسياً وعقلياً ، ونظماً وقوانين وتربية وأخلاقاً .. إلخ.

بمعنى أن تكون عين المبشر بالنظرية المعرفية الإنسانية الوافدة مفتوحة على ما ينفع المجتمع المسلم ، تعين على رقيه ، وتقدمه ، وتعين على إكسابه ما يقترب به من العمل الصالح ، وتسعى به نحو انسجام أبنائه وتزويدهم اعتقاداً في عظمة خالقهم ، وفي صحة معتقداتهم ، وتحو بهم نحو كل فضيلة .

خذ مثلاً مما أريد أن أخبرك به :

(أ)

لقد سعت كثير من البلدان العربية في تطبيقها لكثير من النظريات المعرفية الوافدة في مجال التربية إلى منع العقاب البدني على تفاوت فيما بينها في التطبيق في مدارس التعليم العام . وهذا الاتجاه الذي تبنته بعض المدارس التربوية في البلدان العربية كان — كما قلت — بوجي من آثار المدارس التربوية الغربية التي تحاول استثمار فكرة حقوق الإنسان وحرية بشكل موسع شمل مجالات الحياة ، حتى الجنائية منها إذ سعت كما نعلم نحو إلغاء عقوبات جسدية من مثل الإعدام وإلغاء الحدود !

وليس ثمة اعتراض من جانبنا على أن ننقل من النظريات الغربية الوافدة ما يكون مفيداً لمجتمعاتنا . لكن ثمة عدداً من التساؤلات تدور كلها

حول النيل من السياسة التربوية المتأثرة بالمناهج الغربية: ألا نرى في هذا القرار مخالفة واضحة لمبدأ الثواب ومبدأ العقاب اللذين طالما قررهما القرآن الكريم والسنة الطاهرة ؟ وأن روح الشرع ترى ضرورة إثابة المحسن ، وعقاب المسيء بدنياً ونفسياً ، وألا نرى فيها مخالفة لطبيعة بناء الأمم والمجتمعات وسياسة حياتها ونظمها القانونية ؟

إن علماء الاجتماع يرون أن سبباً رئيساً من أسباب تطور الجريمة وفشورها راجع إلى ضعف العقوبات ، وهو الاتجاه الذي تسير فيه الثقافة الغربية بدعوى تطبيق حقوق الإنسان ، والحريات العامة.

ثم كيف نفرق بين تلميذ جاد ملتزم ، صاحب علم ، وخلق ، وآخر مهمل كسول رديء التحصيل والخلق ؟ فإن قال المتعاطفون مع فلسفة إلغاء العقوبات البدنية نجأ إلى التوبيخ أو إلى حرمانه من الحصاة الدراسية ؟ أفليس كل ذلك ضد إنسانيته ؟ لأن في هذه الممارسات البديلة للعقاب البدني حرمان من حقه الطبيعي في الحصول على المعرفة ؟ كما أن التوبيخ أو التأنيب أو السخرية نوع من عقاب لكنه نفسي . المهم أننا بأي بدائل لاجنون إلى العقاب لأنه من طبيعة الأشياء . وقد يكون الحرمان من التعليم أو العقاب النفسي أشد إيلاًماً وأوقع أثراً .

وإن قالوا نترك العقاب البدني والنفسى ، فإن من حقنا أن نسألهم : أليس في هذا المسلك مسوغاً لتطور السلوك الطلابي نحو زيادة الجريمة ، وزيادة الإهمال وعدم التحصيل والتأثير السلبي على بقية زملائه . نحن أمام واحد من أمرين :

إما عقاب مرحلي نحمي به تاريخ إنسان قادم ، وتاريخ زملائه المجاورين له في قاعات الدرس . أو بين عقاب مجرّم نعين فيه على اغتيال إنسانيته القادمة ، ونقترب به من دائرة المسخ ، ونضر بزملائه الآخرين .

إن قرار منع العقاب البدني تأثراً بنظرية تربوية وافدة فيه :

١. مخالفة لطبيعة الإسلام القائمة على الثواب والعقاب.
٢. وإضرار بالفرد المهمل الممنوع عقابه بدنياً ؛ لأنه سيستمرئ ذلك الإهمال ويطوره ، وفيه إضرار بالمجتمع المحيط به .

٣. وفيه مخالفة صريحة لطبيعة السنن الاجتماعية التي تحكم مسيرة المجتمعات الإنسانية ؛ وإلا فلماذا نطارد الخارجين الذين نرى فيهم تهديداً للأمن والسلام الاجتماعيين ، ولا مجال للرد بأن هؤلاء مجرمين كبار . أوليس إهمال تلميذ ، وعدوانيته ، واستهتاره بالقيم والأخلاق والنظم جريمة تستحق بعض العقاب البدني ؟ إن ترك مثل هذا شقاء له ، وشقاء للمحيطين به .
فهذه نظرية انبنى عليها عمل لكنه ضار بالإنسان والمجتمع .

(ب)

خذ مثلاً آخر :

إن الأسلوبية المعاصرة تهدف في إطار ما تهدف إليه — إلى بيان المنسوب من غير المنسوب إلى المؤلف ، وتطبيق هذه النظرية الواحدة على الحديث الضعيف سنفذاً يمكن أن يحسم إلى حد كبير هل هو من أسلوب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا .

كما أنها يمكن أن تعين في حسم الخلاف الدائر حول مكية بعض آيات الكتاب العزيز أو مدنيتهما . وهو ما حاوله الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض في كتابيه عن سورة طه وسورة يوسف دراسة أسلوبية . (طبعة مكتبة زهراء الشرق القاهرة ٢٠٠٠ م) .

خامسنا

ضرورة أن تكون النظرية المعرفية الوافدة

إنسانية الهدف

الإنسان في الإسلام يتمتع بحرية خاصة بديعة قلما تجد مثيلاً لها في النظم التشريعية والاجتماعية الأخرى ، ويكفي لإثبات هذا أن نعيد قراءة نص خطبة الوداع للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو يودع أمته إذ يقرر فيها (سيرة ابن هشام ، طبعة المعرفة بلا تاريخ ، بيروت بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ٦٠٣/٢ وما بعدها) " أن الله قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة شهركم هذا (و) كحرمة بلدكم هذا ... (و) كحرمة يومكم "

وهو الحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه (كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم ٣١١١) .

أضف إلى ذلك أن علماء الشريعة يعرفون الكليات الخمس التي جاء الشرع ليحميها ، ويضمن صيانتها ويحافظ عليها . وكلها ترعى هذه الإنسانية المقررة للإنسان بدءاً من الحفاظ على معتقده وانتهاء بالحفاظ على ماله ، مروراً بالحفاظ على نفسه وحياته وعقله وعرضه .

فهل يصح بعد هذا التكريم وهذه الرعاية البديعة لإنسانية الإنسان أن نحتمي بنظريات معرفية وافدة تنال من الإنسان وقيمه وكرامته .

وهل يصح أن ننال من إنسان أسود ، ونتهمه بالنواقص ونزعم خلو الأبيض منها تعصباً ضد الأول باسم الحتمية الجغرافية حيناً ، وباسم علم (الإناسة) الأنثروبولوجي ، وعلم الأعراق حيناً آخر ؟!

وهل يصح بأن نبشر بفكرة نسبة المرأة إلى زوجها بعد انتقالها إليه من بيت أبيها ، ونحرمها من حقها الإنساني في النسبة لأبيها ، باسم التقدم والرقى ؟

وهي يصح أن نستغل المرأة استغلالاً دينياً ورديناً في الإعلانات والعمل باسم حريتها وحقها في العمل ، والاستقلال ، وهو ضد إنسانيتها

وضد إنسانية غيرها من الذين تعرضهم للغواية والفتنة ، وضد إنسانيتها ، لأنها أرخص أجراً .

إن استخدامهما بهذا الشكل إعلاء لشهوانية الإنسانية ، وإعلاء لمبدأ الاستهلاك عنده ، ولمبدأ الترف المهلك . وكلها أمور ضد إنسانية الإنسان ؛ لأن فيها إعلاء للجسد وحده والنظر إلى الجانب المادي منه وإهمال أمر الروح وهو أعلى خطراً من أي جانب آخر .

نحن نرى في مجموع المرتكزات الخمس على الأقل القدرة على تقويم النظريات المعرفية الوافدة في مجال العلوم الإنسانية . والمنهج نفسه صالح مع بعض الفوارق للتطبيق على النظريات المعرفية الوافدة في العلوم التجريبية التطبيقية والطبيعية .

(أ)

أفليست مراجعة المرجعية العليا عندنا والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة الطاهرة تنال من نظرية تشارلس داروين التي يمكن أن يستنبط منها أن الإنسان مرحلة راقية في سلم تطور الثدييات على ما قررته نظرية النشوء والارتقاء التي بسطها في كتابه الذي ترجم إلى العربية (أصل الأنواع) . إن الله سبحانه يقول : ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ [سورة التين ٤/٩٥]

(ب)

كما أنه يمكننا أن نقرر في قدر من الاطمئنان أن الحديث عن الطاقة في تعريفها عند علماء الغرب الطبيعيين : باعتبارها لا تنفى ! يتصادم من قريب أو من بعيد مع آية كريمة وهي قوله تعالى : ﴿ كل ما عليها فان ﴾ [سورة الرحمن ٢٦/٥٥] ولقطة (كل) عند علماء العربية من ألفاظ العموم والشمول (كما حكى المرزوقي في رسالته: ألفاظ العموم والشمول ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٨٠ م) .

أضف إلى ذلك أننا نرى عددًا من تطويرات النظريات المعرفية الوافدة في مجال الطبيعيات التي أحدثها العلماء المسلمون الأوائل كانت على هندي من مراجعة النص القرآني الكريم ، وتدبره على ما هو معروف مثلاً من تصحيح الحسن بن الهيثم للنظرية الإغريقية القديمة المتعلقة بالإبصار، التي كانت تقضي بأن الإبصار يتم بسقوط الرؤية من العين ، وهو عكس ما قرره ابن ابن الهيثم الذي قرر أن الإبصار يتم من أثر سقوط الضوء من المرئي على العين اهتداء بقول الله سبحانه : ﴿ وجعلنا آية النهار مبصرة ﴾ [سورة الإسراء ١٧/١٢] ؛ وقوله تعالى : ﴿ ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصراً ﴾ [سورة يونس ١٠/٦٧] ؛ وقوله تعالى ﴿ ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصراً ﴾ [سورة النمل ٢٧/٨٦] ؛ وقوله تعالى: ﴿ الله الذي جعل الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً ﴾ [سورة غافر ٤٠/٦١] (وراجع المعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الحديث بالقاهرة ، سنة ١٩٨٨م صفحة ١٥٥) ، حيث رأى ابن الهيثم أن الاعتماد على صيغة اسم الفاعل (مبصرة) و (مبصراً) قائد إلى القول بأن الإبصار يتم بانعكاس الأشعة الضوئية من المرئي على العين الجارحة .

إن تدبر هذه المرتكزات قادر على تحقيق الانسجام المعرفي في نطاق الأمة المسلمة ، وهو هدف نبيل في إطار مواجهة طوفان العولمة الجامح .

هل ثمة لغة كوكبية ؟

نقض النظرية

هناك موضوعات يحسن الدخول في معالجتها مباشرة من غير اللجوء إلى مقدمات أو تمهيد . وأحسب أن هذه الورقة التي أكتبها في محاولة للإجابة عن هذا السؤال / الموضوع ، وفي محاولة لإظهار تجاوبات الجزء النظري السابق من هذا البحث (هذه الحسم) — من قبيل هذه الموضوعات

التي لا تحتاج إلى مقدمات أو تمهيد ، بل تحتاج إلى إصابة الهدف من أقصر طريق ممكنة ، ولاسيما أن القضية المطروحة جاء عنوانها سؤالاً على غير المؤلف عادة في مثل هذه المواقف والأحوال .

وربما يتساءل القارئ الكريم : لماذا اخترنا وضع لفظ : (الكوكبية) في عنوان هذا الجزء مع أن الشائع هو استخدام مصطلح (العولمة) ؛ فالملاحظ أن الأدبيات العربية في المجالات الثقافية ولاسيما علم اجتماع المعرفة ، والمجالات السياسية والاقتصادية - ركنت منذ فترة إلى الترويج لمصطلح (العولمة) ؛ وهو المصطلح الذي طفا في عناوانات الكتب المترجمة والمؤلفة ، ولافتات الندوات ، وحلقات النقاش في البلدان العربية المختلفة .

واستخدامنا للفظ (الكوكبية) ترجمة للمصطلح الإنجليزي : (Globalization) ، يأتي محاكاة من جانبنا لما صنعه الدكتور شكري مجاهد الأستاذ بقسم اللغة الإنجليزية في كلية التربية بجامعة عين شمس في ترجمته لكتاب اللغوي الإنجليزي المعاصر دافيد كريستال الذي عنوانه : (اللغة الإنجليزية لغة كوكبية) . وهو الكتاب الذي نشره مركز تطوير اللغة الإنجليزية بالكلية المذكورة ، والذي تشرف عليه الدكتورة منى أبو سنة .

وهذا الجزء التطبيقي يرى في نفسه في أحد الجوانب حاشية على هذا الكتاب يحاول يسقط مقولته ، وينال من قيمتها ، ويظهر تهافت الأدلة التي اعتمدها وقام عليها .

هذا جانب من إجابة السؤال بدا واضحاً.

الجانب الثاني : أن لفظ (الكوكبية) أظهر في الدلالة على الشمول والاتساع المكاني ، وأكد في الدلالة على بعد الهيمنة البادي خلف كل ترويج لمصطلح العولمة ؛ لأنه نسبة إلى الكوكب ، وليس ثمة كوكب صالح للحياة الإنسانية إلى الآن غير كوكبنا الأرضي ، وليس في المعجمات الثنائية الإنجليزية العربية ، إشارة إلى هذا البعد الكوكبي ، فضلاً عن أن عدداً كبيراً منها لم يصنع لهذا المصطلح مدخلاً (راجع المورد ، طبعة سنة ١٩٩٤م ، والقاموس المدرسي طبعة سنة ٢٠٠٢م) غير أنه ثمة إشارة سريعة إلى هذا البعد

الكوكبي جاءت في شرح المدخل الوصفي : (Global) في طبعة Grolier من معجم وبستر الجديد : (New Webster's Dictionary) (١٦١/١) من طبعة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٢م) يقول فيه : = global involving the whole world وتحت مدخل آخر هو (globe) يأتي تصريح بأن هذا الجذر اللغوي لهذه الألفاظ جميعا يدور حول معنى الأرض؛ أو الكوكب : (Earth) .

وقد حشد اللغوي الإنجليزي صاحب الكتاب ، مجموعة من القرائن رأى فيها مستندًا يقود إلى النتيجة التي زعمها وروج لها ، وهي أن الإنجليزية لغة كوكبية . وهي المقولة التي يكمن وراءها فكر الهيمنة والسيطرة ، ومحاولة فرض ثقافة واحدة ، في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، القائم على فلسفة تستمد أصولها من الفهم اللوثري (نسبة إلى مارتن لوثر) للنصوص الإنجيلية ، كما يقرر اللواء الدكتور فوزي محمد طایل رحمه الله في كتابه (النظام العالمي الجديد) وهذه القرائن تدور كلها في فلك التعداد السكاني والتوزيع (الديموغرافي) لمجموع الناطقين بالإنجليزية بوصفها لغة أولى أو لغة أمّا (Native Language) ، أو الناطقين بها باعتبارها لغة ثانية . بالإضافة إلى إحصاءات التمويل والإنفاق الحكومي والأهلي على تعليم اللغة الإنجليزية في بلدان العالم المختلفة .

ولم ينس دافيد كريستال الارتكان إلى الوضع الحضاري المتقدم الذي تشهده الأمم الغربية ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، في استنتاج ما ذهب إليه ، مضيفاً إلى كل ما سبق ادعاء سهولة تعلم الإنجليزية ، وخلو أبجديتها من المشكلات التي تعاني منها الأبجديات الأخرى .

وهذه القرائن نفسها سبق للغة العربية أن حازتها في أزمنة مدها الحضاري الذي عايشته شعوبها بعد امتداد حركة الفتوحات الإسلامية ، وهو ما ظهر جلياً مع القرن الرابع الهجري ؛ قرن الحضارة العربية الإسلامية ، وهو الأمر الذي شهد به جمهرة من مؤرخي الحضارات من أمثال آدم ميتز ، وجوستاف لوبون ، وفون جرنباوم .

والعودة إلى التعداد السكاني الناطق بالعربية في تلك الأيام الغابرة
يصب في البابة نفسها ، ويمكن أن يستنتج منه أن العربية كانت لغة كوكبية ،
وفق استنتاجات دافيد كريستال نفسه ، لكن العربية لم تسع يوماً إلى فكرة
الهيمنة أو إلغاء الحدود الثقافية الفاصلة بين ثقافات الشعوب المختلفة ، وإنما
اجتهدت للحفاظ على الهويات المختلفة في إطار من الوحدة الكبرى . بمعنى
أن الإسلام صنع سياقاً عاماً للثقافة غير متخالف عن الفوارق الجزئية بين
الثقافات المختلفة وهو ما يمكن أن يطلق عليه التنوع في إطار الوحدة ، وهو
ما ظهر واضحاً في التطبيقات الحضارية لشعوب الأمم الإسلامية ، في
الكتابة والفنون والعمارة ، وهو ما ظهر واضحاً كذلك في عدم اغتيال عدد
من لغات الشعوب الإسلامية من أمثال اللغة الفارسية ، والأوردية والتركية
وغيرها .

وتأتي إجابتنا عن هذا السؤال / الورقة الذي يشكل عصبها لتتحاز
إلى جانب السلب والنفي ، اعتماداً على عدد من الأدلة المتنوعة .
والورقة تقرّر - مستبقة الأدلة - أن مقولة دافيد كريستال حول
كوكبية اللغة الإنجليزية وهم ظهر في ثوب علمي ، وخرافة احتشد لها
احتشاداً منطقياً لتتطلي على القارئ . والأدلة التي اعتمدناها لإسقاط مقولته
تأخذ أشكالاً نصية وحضارية واجتماعية ولغوية وكونية ، وإليك بيانها
موجزاً فيما يلي :

أولاً

السنن الكونية تتأل من مقولة كوكبية الإنجليزية

من السنن المقررة منذ بدء الخلق أن الله فطر الناس على الاختلاف
لونا وعرقاً ولغة ولساناً ، وهو ما أثبتته الكتاب المقدس في أكثر من موضع
من سفر التكوين ؛ أول أسفار التوراة .

منها الموضع الذي يعزو رمو السفينة ؛ سفينة نوح إلى مكان قريب
من مدينة أرفكشاد ، بالقرب من الحدود الأرمنية والكرديستانية (سفر التكوين
. (٤/٨

ومنها كذلك الموضع الذي يعزو رسو السفينة نفسها إلى مدينة بابل العراقية كما جاء في السفر نفسه (١/١١) .

وإذا كان اليقين منعقداً عندنا وعند علماء العهد القديم الأثبات على أن: " مؤلف سفر التكوين لم يستند إلى أدلة علمية يقينية بل كان يأخذ بقول الرواة القصاصين " . (فصول في فقه العربية ص ٣٩) . فإن النتيجة النهائية ترى إسقاط الاعتماد على تلك الروايات .
كما أن مجبوع الآراء التي وردت فيه كما ترى متناقضة يضرب بعضها رقاب بعض ، كما أنها خيالية لا مستند لها من حقيقة (انظر : اللغات السامية ، لنولدكه ٢٣ وفصول في فقه العربية ٣٩) ، لكننا أوردنا هذه الإحالات لنقرر أن الثقافة الغربية في طموحها الكوكبي تنكرت لنصوص كتبها المقدسة التي تعوق هذه الفكرة ، وأغفلت هذه السنة الكونية القاضية باختلاف اللغات والألسنة .

والنصارى كما نعلم يؤمنون بالكتاب المقدس كله بعهديه القديم والجديد . فلمصلحة أي شيء تم اغتيال هذه النصوص ؟!
أضف إلى هذا أن الكتاب العزيز ؛ القرآن الكريم أصبح كتاب على ظهر الأرض وهو الكتاب الذي توفرت له كل شروط الصحة والتواتر بسننا ، وسلم من التناقض والخلط متناً — يقرر في آية محكمة ظاهرة الدلالة هذه السنة العامة .

يقول رب العزة سبحانه : ﴿ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ [سورة الروم ٢٠/٢٢] .
والتوقف أمام التعبير القرآني المعجز ﴿ آياته ﴾ قاض بما أخبرتك به من شأن هذه السنة الكونية ، وهو ما أكده المفسرون المسلمون على اختلاف مدارسهم التفسيرية .
يقول الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله في تفسيره (١/٢١ وما بعدها طبعة دار الفكر بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م) : " واختلاف في منطق ألسنتكم ولغاتهما " .

وإذا كان الطبري عبر عن دلالة الآية الكريمة تعبيراً خاطئاً موجزاً عما نرسمي إلى بيانه فإن القرطبي كان أصرح في الإبانة عن مراد الآية عندما قال في تفسيره (١٩/١٤ طبعة عبد الرازق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م) : " اللسان في الفم وفيه اختلاف اللغات من العربية والعجمية والتركية والرومية " . وهو بهذا التصريح الواضح على اختلاف اللغات عن طريق ذكر أمثلة لأهلها كان أوضح وأصرح في الدلالة على اللغات الأمهات وليس اللهجات كما يمكن أن يؤول كلام الطبري أو كما هو معلوم من إحدى دلالات لفظ (لغات) في المعجم العربي .

وهو الأمر الذي يؤكد الفخر الرازي عندما يقول في تفسيره الكبير (١١٢/١٥ طبعة خليل الميس ، دار الفكر بيروت سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م) إن الآية تقرر : " اختلافهم ، فإن غريبين هما أخوان إذا تكلموا بلغة واحدة يُعرف أحدهما من الآخر حتى أن من يكون محجوباً عنهما لا يبصرهما يقول : هذا صوت فلان ، وهذا صوت فلان الآخر . وفيه حكمة بالغة ؛ وذلك لأن الإنسان يحتاج إلى التمييز بين الأشخاص ليعرف صاحب الحق من غيره " . ومن قال المراد : اختلاف اللغة فلا إنكار عليه ولا بأس بما قال .

وهذا الذي يلوح به الإمام الفخر الرازي من إرادة التمايز بين أصوات المتكلمين بلغة واحدة ولو كانوا أخوين — هو ما يعرف في اللسانيات المعاصرة والأصوات الحديثة تحت مصطلح جديد هو : البصمة الصوتية ، لا يتناقض مع تفسير الآية الذي نميل إليه وأجمع عليه المفسرون .

وهو لا يرفض القول بأن تأويل الآية ذاهب إلى اختلاف اللغات والألسنة ، وإن جاء بهذا الرأي ثانياً غير متصدر ، ولعله آخره ؛ لأن الدلالة فيه جلية واضحة ، فأراد أن يجلي وجهها آخر فقدم ما رأيت .

ولقد دأب القرآن الكريم على استخدام لفظ (اللسان) مفرداً ، وجمعاً بمعنى اللغة أو اللغات في غالب المواضع التي ورد فيها ومنها :

١ . قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾

[سورة إبراهيم ٤/١٤ ، وسورة النحل ١٦/١٠٣ ، والشعراء ٢٦/١٩٥]

٢. وقوله تعالى : ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ [سورة النحل ١٦/١٠٣]
٣. قوله تعالى : ﴿ وأخي هارون هو أفصح مني لساناً ﴾ [سورة القصص ٢٨/٣٤]
٤. وقوله تعالى ﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/١٢/] (وراجع : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بدون تاريخ ٢/٣٨٢)
والمعنى فيها كلها منصرف إلى اللغة.

ثانياً

مخالفة المقولة لحقائق الواقع

الذي تشهد به الجغرافيا اللغوية

ومن جانب آخر يؤكد إجابتنا النافية لمقولة دافيد كريستال عن كوكبية اللغة الإنجليزية ما يشهد به الواقع اللغوي واللهجي ؛ فالجغرافيا اللغوية تؤكد أن العالم يتنازع عدد ضخم من اللغات والألسنة ، وعدد أكبر منه بكثير من اللهجات . وهو الأمر الذي أكدته دافيد كريستال نفسه في دائرة معارف كامبردج اللغوية التي أصدرها ، وحدثها ، ففي آخر طبعة لها يقرر أن لغات العالم تشهد تنامياً متزايداً ، عدّ منها في الصين وحدها ما يزيد على ألف لغة .

فبإزاء هذه الحقيقة ، وأمام السؤال عن كيفية التوحيد اللغوي أو اللهجي المستحيل ، تنهار مقولته القاضية بكوكبية لغته.

أضف إلى ذلك أن المحاولات السابقة لجمع الألسنة على لغة واحدة عالمية ، في واحدة من الطموحات نحو توحيد الجنس البشري ، وتسهيل التفاهم بين أبنائه ، فيما سمي اصطلاحاً بالاسبيرانتو — قد أصابها الإخفاق لتناقضها مع السنن الكونية من جانب ، ولمخالفتها حقائق العلم من جانب آخر .

وحول التغير الدائم للغات واللهجات فيقول ماريو باي في كتابه :
(أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة سنة ١٩٩٠م
ص ١٣٣) في معرض حديثه عن عيوب الأطلس اللغوية : " وهناك واحد
من أهم العيوب التي تقلل من قيمة الأطلس اللغوي ، وهو أنه لا يثبت على
مر الزمن ، ما دامت اللهجات المحلية تتغير ، ربما بدرجة أسرع من اللغة
الأدبية (الفصحى) ."

هذه الحقيقة القائلة بالتغير الدائم للغات الخطاب ؛ العاميات
واللهجات ، وللغات الأدبية أو الفصحى تقف حجر عثرة أمام دعوى دافيد
كريستال ، وتقلل من قيمتها .

ومن جانب آخر ، علينا أن ندرك أنه ما دامت طرائق الناس في
حيواتهم مختلفة ، وطبقاتهم مختلفة ، فإن ذلك ولا شك ينعكس على لهجاتهم ،
ويزيد من عامل الفرق في النشاط اللغوي ، يؤكد هذا " أن السبب الرئيسي
لنشأة اللهجات المحلية يرجع إلى اختلاف الأقاليم ، وما يحيط بكل إقليم من
ظروف ، وخصائص تاريخية وجغرافية وسياسية (وحضارية واجتماعية)
على حين أن السبب الأساسي لنشأة اللهجات الاجتماعية يرجع إلى اختلاف
الناس في الإقليم ، وما يكتف كل طبقة من شئون في شتى مدار الحياة ."
(المنخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله ،
مكتبة الخانجي ٢٠٠٠م ص ١٦٩)

وأيا ما كانت اللهجة الناتجة فإن ثمة اتفاقا على أن اختلاف الناس في
الأقاليم ، واختلاف مظاهر نشاطات الحياة ، واختلاف الطبقات التي ينتمون
إليها ، هذا في الإقليم الواحد ، فما بالناس بالعام كله ، أو بالكوكب الأرضي في
دعوى دافيد كريستال — قائد إلى اختلاف اللغات واللهجات .

ومما يؤكد هذا ما يرويه التاريخ ويتعاطاه علماء اللغة والحضارات
من موت عدد كبير من اللغات التي كانت حية في أزمنة سابقة ، ونهضة ما
كان لهجتها في ظلها ليتبوأ مكان اللغات في الموقع الجديد ، ومن ثم نتج عن
هذه اللغات الجديدة لهجات لها .

حدث هذا مع اللاتينية التي ظلت لغة العلم في الغرب لأزمان متطاولة ثم انحصرت لتكون لغة التراتيل الدينية في الأديرة والكنائس ، ثم ماتت وورثتها بناتها ؛ الفرنسية والأسبانية والبرتغالية .. إلخ.

ثم نشأ عن هذه اللغات لهجات أخرى تهدد مستقبلها وتندر باغتيالها مثلما يحدث في اللغة الفرنسية من وجود لهجات شمالية وجنوبية وبروفنسية ، ولولا القوانين التي سنتها فرنسا في محاولة للحفاظ على اللغة الفرنسية حية قوية (من مثل قانون الحفاظ على الفرنسية) وتحريم استخدام غيرها في لغة الإعلام والحياة – لانهارت الفرنسية ، ولتحولت لهجاتها إلى لغات مستقلة مثلما حدث لللاتينية تمامًا .

والأمر نفسه حدث مع السامية الأم التي ماتت وورثتها لهجاتها العربية والعبرية والآرامية وغيرها حتى صارت هذه اللهجات بعد موت الأم لغات مستقلة تفرع عنها بدورها لهجات متعددة متنوعة .

هذه كلها حقائق تنال من صدق الدعوى التي يطلقها اللغوي الإنجليزي الشهير ، وتحكم عليها بالتهافت من جانب ، وتظهر وجهها الاستعماري الذي يرمي إلى فرض الهيمنة ، إحدى طموحات العولمة والكوكبية الأساسية . فاغتيال اللغات الأخرى غير الإنجليزية ، ولاسيما أن اللغة ليست نظامًا صوتيًا ومعجمًا لفظيًا فحسب وإنما هي حاملة للقيم والأعراف والتقاليد والأديان ، والدعوى إلى أن تكون الإنجليزية لغة كوكبية خطوة جسارة على طريق الهيمنة والتسلط ، وفرض قيمها وأنساق أخلاقها ونظمها وأعرافها وتقاليدها ومفاهيمها.

وحركات الاستعمار التي عرفها التاريخ كانت تنذر دائماً بفرض لغاتها في البلدان المستعمرة ، وتسعى إلى اغتيال اللغة الأم لتلك البلدان التي استعمرتها ، لتحقيق في خطوة تالية فرض قيمها وثقافتها وأخلاقها وأدبها ونظم حكمها ومعيشتها وطرائق تفكيرها وشعورها على شعوب تلك البلدان .

كما أن صعوبات أخرى فوق التصور تحيط بهذه الدعوى إلى كوكبية الإنجليزية ، يأتي في مقدمتها هذا التراث الضخم المكتوب بلغات الأرض المختلفة ، فهل تعي هذه الدعوى أنها تهدف إلى اغتيال هذا التراث المكتوب

بغير الإنجليزية ؟ وهل تعي هذه الدعوى أنها ستفصل الأجيال التالية عن تراثها لأنها ستحول بينه وبين قراءته إذا ما صارت الإنجليزية لغة كوكبية وحيدة ؟ وهذا هو بعض المقصود من هذه الدعوى التي تهدف إلى رد الناس إلى ثقافة واحدة بعد القضاء على الثقافات المحلية والإقليمية عن طريق موت لغاتها ، ونفي تراثها واغتيالها .

ولا يمكن القول بأن الإنجليزية قادرة على نقل هذا التراث إلى لغتها، فهذا مستحيل من الوجود كافة ، عملياً ومادياً ومنطقياً .

إن حقائق اللسانيات قديماً وحديثاً تعترف بحتمية الاختلاف اللغوي واللساني ، ظهر هذا في النقول التي مرت بك ، كما ظهر في تعريفات اللغة فيما جاعنا عن علماء اللغة العرب وغير العرب ، ومراجعة أقدم هذه التعريفات التي وصلت إلينا تؤكد هذا الاختلاف ، يقول ابن جني في كتابه الخصائص (٣٢/١) : " إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " وتأمل تعبيره (كل قوم) يعكس هذا التعدد المفترض من جانب كما يدللك على وعي اللغوي العربي بحقيقة اختلاف اللغات كافة قديماً وحديثاً من جانب آخر .

واعتماد دافيد كريستال على التوزيع الديموغرافي السكاني للناطقين باللغة الإنجليزية في العالم موهم من أكثر من جهة ، لعل أولها هو أن نسبة النمو السكاني في أوروبا وأمريكا الشمالية وهما عصب الخريطة الجغرافية المشكّلة لغالب الناطق بالإنجليزية كلغة أم Native L. لا تتعدى نسبة ١% (واحد بالمائة) بأي حال من الأحوال ، على حين أن نسبة النمو السكاني في العالم العربي (الذي لغته الأولى هي العربية) والعالم الإسلامي الذي لغته الثانية هي العربية بحكم انتمائه للإسلام تزيد نسبة النمو فيه على ٣% (ثلاثة بالمائة) ؛ يقول الدكتور علي حسين شلش في كتابه (جغرافية أمريكا الشمالية ص ١٥٠ طبعة جامعة البصرة بدون تاريخ) إن " الاتجاه العام هو الانخفاض في نسبة النمو خلال القرن الماضي " .

وبعرض نسب النمو السكاني نجد أن العالم العربي والإسلامي يمثل السذرة إذا ما قورنت نسبة النمو فيه بغيرها؛ ففي أوروبا تتراوح نسب النمو

من ٠,٢ % إلى ٠,٩ % باستثناء الشعوب الإسلامية من مثل تركيا الإسلامية وألبانيا وجبل طارق .

وفي إفريقيا تتراوح نسب النمو من ٢,٥ % إلى ٣ % وفي آسيا تتراوح من ٢,٥ % إلى ٣,٥ % (راجع جغرافية القارات للدكتور علي موسى والدكتور محمد الحمادي ص ٢٨ ؛ ٢٣٨ ؛ ٤٠١ طبعة دار الفكر دمشق ١٤١٦هـ / ١٩٩٥) أضف إلى هذا أن كثيرا من التجمعات السكانية الغربية تنتازعها أعراق لغوية مختلفة؛ ففي كندا مثلا ٤٤ % من البريطانيين أصحاب اللسان الإنجليزي والنسبة الباقية المكملة للمائة موزعة على اللغات الأخرى كما يلي: ٢٨,٧ % للفرنسيين، ٦,١ % للألمان، ٣,٤ % للإيطاليين، ٢ % للهولنديين، ٢,٧ % للروس، ١,٢ % للأقليات الآسيوية، ونسب أخرى أقل من ذلك بكثير للأفارقة والزنج والهنود الحمر .

ولو وضعنا كل هذا في الاعتبار لخرجنا بنتيجة مؤداها أن أكثر الناطقين بالعربية وهم شعوب البلدان العربية كلغة أم والناطقين بها كلغة ثانية بحكم انتمائهم للإسلام يشكلون الغالبية العظمى من سكان العالم من هذا الجانب . كما يتزايد هذا الاستنتاج مع اعتبار التناقص المستمر في الكثافة السكانية لسكان أوروبا وأمريكا (راجع: جغرافية العالم الإسلامي للدكتور صلاح الدين الشامي والدكتور زين الدين عبد المقصود، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٠م)

ولو صحت الأدلة التي ساقها دافيد كريستال — وهي غير صحيحة — لكانت العربية هي اللغة الأولى لأن تكون هي اللغة الكوكبية من أكثر من جانب، ولا سيما أن الدليل الديموغرافي يصب في اتجاه تقدمها ، بالإضافة إلى ظرف آخر لم يتوفر لغيرها من اللغات، وهو ارتباطها بالكتاب الكريم المحفوظ على مر الزمان ، الذي لا مجال لتحريفه أو ضياعه . وهي اللغة الوحيدة تاريخيا التي عاشت ما يقرب من سبعة عشر قرنا ، بحساب الجاهلية والإسلام ، وهو الأمر الذي لم يتح لغيرها كذلك .

عدم اتساق المقولة مع حقائق اللسانيات عموماً ومع الفلسفة المعاصرة

من المقرر في علم اللغة المعاصر، الذي يؤرخ له ببداية القرن الثامن عشر افتراضاً، وببداية القرن العشرين حقيقة، بعدما تخلص من أسر الرؤى القديمة - أنه ينأى بنفسه عن تفضيل لغة على لغة أخرى، وأن ثمة اتفاقاً على أن كل لغات البشر صالحة لأداء وظائفها المتنوعة، وأن وصف لغة ما بالتقدم أو البدائية أو السذاجة إنما هو في حقيقة أمره راجع إلى وصف أصحاب اللغة الناطقين بها، فليس ثمة لغة تعجز عن التعبير عن مقتضيات أصحابها وحاجاتهم، وإنما ممكن العجز في المستخدمين لهذه اللغة أو تلك.

وقد استطاعت لغات كثيرة استيعاب العلوم الحديثة على الرغم من أن أبجدياتها مصورة، وهو ما يعد شكلاً بدائياً وساذجاً في عرف ذلك الفرع من الدراسات اللغوية . حدث هذا مع اليابانية والكورية والصينية، كما حدث هذا مع لغات كانت في حكم اللغات الميتة، عندما استطاع الصهاينة إحياء لغتهم مرة أخرى واستخدمها أبناؤها في مجالات التعلم والاتصال والإعلام والتجارة .

إن الزعم بأن الإنجليزية أصلح من غيرها في مجالات الحياة المختلفة أمر لا يقره اللسانيون المعاصرون من باب أنه ليس ثمة لغة أصلح من لغة في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى سقوط مقولات الحتمية بعد بزوغ فجر الفلسفة النسبية .

من مجموع هذه الأدلة يتبين لنا سقوط مقولة اللغة الكوكبية من جانب، وينبغي النظر إليها من زاوية أنها إحدى الأسلحة التي يتذرع بها العالم الغربي لفرض ثقافته وهيمنته وسطوته على بقية الشعوب الأخرى، في محاولة لمحو هوياتها وثقافتها المختلفة .

ومن أسف أن يزج بالعلم في هذا المضممار وأن يُسيس وأن تُلوى أعناق الحقائق للمساعدة في هذا المجال، مما يذكرنا بالدور القذر الذي قام به

المستشرقون في سبيل التمهيد للحملات الاستعمارية التي شنها الغرب في
أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على البلدان العربية والإسلامية
وغيرها، عندما قاموا بدراسات لعلوم الشرق والإسلام، ثم وضعوا تقارير
لخدمة حركات الغزو الغربي الذي اكتسح عالمنا زمننا طويلا .
وها هو ذا الغزو يعود من جديد والتمهيد له يعود من جديد ، تحت
عنوان جامع جديد هو العولمة أو الكوكبية .

محتوى الكتاب

- المقدمة ٥ - ٦
- ١- التأليف في معاجم مصطلحات أصول الفقه في العربية بين القديم والحديث ٧ - ٢٠
- ٢- كتاب بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب، دراسة نقدية ٢١ - ٦٨
- ٣- قاموس مصطلحات الحديث النبوي دراسة معجمية نقدية ٦٩ - ٩٤
- ٤- هدم الصنم: حول منهج لتقييم النظريات المعرفية الوافدة في العلوم الإنسانية (كوكبية اللغة نموذجاً) ٩٥ - ١٢٨

جميع مجلدات الجدار المنحسلة

تليفون / فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET